

الشيخ عبد العلي

أَيْنَ الْخَطَأُ؟

تَصْحِيحُ مَفَاهِيمٍ وَنَظَرَةٌ تُجَدِّدُ...

© دار الجديد، ١٩٩٢.

٣٤٢٧٥٢-٣٥١١٠٢ • ص. ب: ١١/٥٢٢٢ بيروت - لبنان
• نَصَدَّ النَّصُوص: علي حمدان • خَطَّ الخطوط: علي عاصي وِسَام
المتناري • نَاظَرَ عَلَى الْمُسَوَّدَات: محمود عَسَاف • صَمَّم الخَلاَف
وأشرف على التنفيذ: طلال حاطرم.

هذه الطَّبعة هي الثَّانِيَةُ من كتاب آيَن الخطأ؟. سَبَقَتْهَا
طبعةٌ أُولَى أَصْدَرَتْهَا «دار العلم للملايين»، بيروت، ١٩٧٨.

زَحْرَحَةُ بِابٍ مُوصَد

ليس مُحَافَظَةً التَّقْلِيدُ مع الخَطَأِ،
وليس خُرُوجاً التَّصْحِيحُ الذي يُحَقِّقُ المَعْرِفَةَ.

من تصدير مُقَدِّمَةِ لُغَةِ العَرَبِ المَطْبُوعِ سَنَةِ ١٩٣٨

وَجَدْتُني مَسْوَقاً إِلَى مُعَاوَدَةِ هَذَا الشُّعَارِ،
وَأَنَا أَعَالِجُ بِنَظَرَاتٍ شَرْعِيَّةٍ جَدِيدَةٍ،
بَعْضُ مُتَفَرِّقَاتٍ مِنْ تَحْدِيَّاتٍ عَصْرِيَّةٍ،
رَغْبَةً فِي إِبْدَاءِ مَا يُعَدُّ قَدِيماً قَدِيماً،
بَأَنَّهُ الْجَدِيدُ الْجَدِيدُ، وَلَكِنْ فِي بُؤْبُؤِ عَيْنٍ غَيْرِ حَوْلَاءِ.

وَأَتَوَجَّحُ مَشْرَعِي فِي سِلْسَلَةِ «أَيْنَ الخَطَأُ؟»،
بِأَكْرَمِ تَعْبِيرٍ فِي مُعْجَزِ التَّنْزِيلِ:
«قُلْ: هَذِهِ سَبِيلِي، أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ».

تصدير لطبعة ثانية

ما عهدتُ كتاباً عندنا، أثارَ قَدْرَ ما أثارَ هذا الكتابُ غداةَ
صدوره.

ولا يعنيني، أكانَ ذلكَ لجدارةٍ أم كانَ لنكارةٍ، بقدرِ ما
يعنيني أن الناسَ وجدوا فيه شيئاً يحملُ على التساؤل.
وهذا، عَلمَ الله، ما يهمني من كلِّ أمره؛ فرسالةُ
الكاتبِ الحقيقيةُ لا تعدو هذه الإثارة: لتساءل، ثمَّ لتعرف.

وكانَ الدهشُ، كما قالَ روادُ الفكرِ القدامى، أولَ باعِثٍ
على التفلسفِ، بمعنى حُبِّ الحكمة، حُبِّ المعرفة؛ وأقصدُ
التماسَ العِللِ والغوصَ على النبايعِ، إزاءَ لظَمِ العقلِ
المتشوّفِ الطُلعة، في محرابِ نُسكِه.

وما كانتَ قوافِلُ الحكماءِ، من قَبْلُ ومن بَعْدُ، إلّا قوافِلَ
الظَّماءِ إلى الحقِّ، إلى الخيرِ، إلى الجمالِ الممتعِ المُمْتِعِ
بهما.

وما عرفتِ الدُّروبُ، مُذْ أبْدعتْ وعُبدتْ، غايةً لِنَفْسِها
إلّا هذه الغايةَ، غايةَ العبورِ إلى النورِ الأسمى.

وَحِكَايَةُ الْأَصْفِيَاءِ وَالْمُخْتَارِينَ قَاطِبَةً، وَزَمْرُ الْقَارِعِينَ
لِيَابِ الْحَقِيقَةِ الْمُطْلَقَةِ، لَمْ تَعُدْ هَؤُلَاءِ الْعِطَاشَ، بِرَغْبَةِ الْمَنْهَلِ
«وَالْمَنْهَلُ الْعَذْبُ كَثِيرُ الزَّحَامِ».

نَعَمْ، بِرَغْبَةِ الْإِنْتِهَالِ، الَّذِي أَخَذَ، بِالتَّجْرِيدِ مِنْ بَعْدِ،
صُورَةِ الْإِنْتِهَالِ، إِلَى الْجَوْهَرِ الْحَقِّ الْمَضْنُونِ بِهِ عَلَى غَيْرِ
أَهْلِهِ، مِنْ ذَوِي الظُّمَأِ الْأَغْبِ الْأَهِبِ.

تَفَاءَلْتُ، وَقَدْ أَثَارَ الْكِتَابُ لَدَى النَّاسِ أَفْتِقَادًا لِلنَّهْلَةِ،
عِنْدَ صَادِقِينَ ذَوِي كِبِدٍ حَرَى، لِيَتَمَسَّحَ مِنْ دُنْيَا ذَاتِهَا غُلَّةٌ أَلْهَجِيرِ
وَلَا فِحَةَ السُّمُومِ.

وَعُدْتُ، إِنْ شِئْتُ، إِلَى صُحُفٍ وَدَوْرِيَّاتِ الْيَوْمِ الْأَوَّلِ
لِصُدُورِهِ مِنْ سَنَةِ ١٩٧٨، تَجِدُ الْأَمْرَ عَلَى مَا وَصَفْتُ لَكَ وَفَوْقَ
مَا وَصَفْتُ.

وَأَمَلِي، وَقَدْ دَفَعْتُ كِتَابِي الَّذِي هَذِهِ صِفَتُهُ، كَرَّةً أُخْرَى
إِلَى عَقْلِ النَّاسِ وَمُسْتَقَرِّ ضَمَائِرِهِمْ، عَنْ هَذِهِ الدَّارِ: «دَارِ
الْجَدِيدِ» بِطَبْعَةٍ مَزِيدَةٍ وَمُنْقَحَةٍ.

أَقُولُ: أَمَلِي أَنْ يَأْتِيَ وَفْقَ مَا أَتَمَنَّى، وَأُعْنِي وَفْقَ مَا سَبَقَ
وَتَمَنَّى صَدِيقِي الْمُكَافِحُ وَالْمَنَافِحُ الْفِكْرِيُّ الَّذِي لَمْ يَعْرِفِ
الشَّرْقُ الْإِسْلَامِي لَهُ نَظِيرًا، فِي فَهْمِ خَبَايَا وَخَفَايَا هَذَا التُّرَاثِ
وَمَكْنُونِهِ الْخَالِدِ.. عَنِيتُ بِهِ السَّيِّدُ حَبِيبُ الْعُبَيْدِيِّ (*) مُفْتِي
الْمَوْصِلِ حِينَ أَصْدَرَ كِتَابَهُ: النُّوَاةُ.

(*) السَّيِّدُ حَبِيبُ كَانَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ هَذَا الْقَرْنِ الْعِشْرِينَ، مَفْخَرَةً مِنْ
مَفَاخِرِ هَذَا الشَّرْقِ الْعَرَبِيِّ عِلْمًا وَجِهَادًا. وَمَا عَرَفْتُ مَنْ يُوَاتِيهِ أَوْ يُضَارِعُهُ خُطَابَةً إِذَا

قال تصويراً له وتعريفاً به، وأنا أستعيره أملاً بأمل،
ورجاءً برجاء:

في حقول الحياة ألقيت للنشرب كتاباً، به تطيب الحياة
أملني أن يعيش بعدي سعيداً
ورجائي أن لا تخيس النواة

عبد الله العسيري

١٧ ربيع الثاني ١٤١٣ هـ
١٤ تشرين الأول ١٩٩٢ م

خطب، بحيث يأخذك عن ذات نفسك إلى حيث يشاء لك فكراً وهوى.
وكان في سنة ١٩١٠ صاحب أول كتاب كشف أغوال الاستعمار، وأحوال
الاستعباد، ثم ما لبث أن سعى في الدنيا العربية والإسلامية منيراً ما طاب له
الإنذار، ومبشراً ما وسعه التبشير، لينتهي به الأمر حين قعدت به السن وأخلدت به
إلى الراحة، فشغل منصب فتوى الموصل، وعضو مجلس الأعيان في الثلاثينات.
وكتاب النواة في حقول الحياة أهدانيه هنا في بيروت، وبالتحديد في الفندق
العربي الذي قامت على أطلاله، أو بالقرب منه، بينما الأوبرا سنة ١٩٣٦، وظل
عندي ذكرى عبق. ثم هو، من بعد، شاعر من أفذاذ شعراء العراق.
(أنظر ترجمته الضافية مع مختارات من شعره، في كتاب رفائيل بطي: الأدب العصري في
العراق).

خَاطِرَةٌ لِمَدَّ خَل

في ميدان البحث الاسلامي اليوم مَيَّلُ جَامِيعٌ إِلَى التَّقْلِيدِ يَتْلُغُ حَدَّ التَّطَوُّحِ، وَكَذَتْ أَقْوَالُ الْهَوَى لَوْ لَمْ أُمْسِكْ وَأَحْبِسْ عَلَى قَلَمِي، لِمَكَانِ الرَّغْبَةِ الْخَيْرَةِ الَّتِي تَكْمُنُ وَرَاءَ هَذَا الْمَيَّلِ؛ فَتَارَةٌ هِيَ «الاجتماعية العلمية»^(١) سواءً، وأخرى هِيَ «الاشتراكيات الخيالية» عَلَى قَدْرِ، وَهَكَذَا قُلٌّ فِي سَائِرِ مَا شَاعَ وَذَاعَ مِنْ مَدَارِسَ.

والرَّغْبَةُ الَّتِي أَعْنِي - وَإِنْ تَكُ سَادِجَةً وَإِنْ تَكُ قَدْ صَرَفَتْ هَذَا التَّصْرِيفَ الْعَجِيبَ - تَشْفَعُ بِهِ أَيْضًا؛ فَالْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ.

مَيَّلٌ يَشَاءُ أَنْ يَأْخُذَ الْإِسْلَامَ كِنِظَامَ فِكْرٍ وَعَمَلٍ، مَأْخُذَ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ الْحَدِيثَةِ الَّتِي شَاعَتْ يَفْتِنَتِهَا وَشَاعَتْ بِاسْتِهْوَائِهَا. وَكَانَ مَحْمُودًا لَوْ أَنَّ كَبِيرَ أَمْرِهِ وَقَفَ عِنْدَ حَدِّ الْإِفَادَةِ مِنْهَا، بِمَا يَزِيدُنَا عُمُقًا فِي فَهْمِ جَوْهَرِ الْإِسْلَامِ وَاسْتِجْلَاءِ خَوَافِيهِ وَإِظْهَارِهِ لِلنَّاسِ بِعُرْيِ حَقَائِقِهِ الْكَرِيمَةِ، وَأَعْنِي بِمَظْهَرِهِ الْحَقِّ، وَهُوَ مَظْهَرٌ بِكْرٍ فَرِيدٍ.

أَمَّا أَنْ يُقِيمَ الْقَاعِدَةُ عَلَى الْقَاعِدَةِ، فَمَزَلَقٌ خَطِرٌ... وَإِذَا قُدِّرَ لِهَذَا الْأَسْلُوبِ وَانْتَهَى إِلَى شَيْءٍ، فَلَيْسَ يَنْتَهِي إِلَّا إِلَى مَسْخٍ وَتَشْوِيهِ.

وَلَقَدْ أَذْكَرَنِي هَذَا الْأَخْذُ الْمُتَحَرِّفُ مَقَالَةً حَكِيمَةً لِلْإِمَامِ مَالِكٍ فِي الْقَدِيمِ: كَانَ مَنْ قَبْلَنَا يَعْمِدُونَ إِلَى كِتَابِ اللَّهِ وَسُنَّةِ نَبِيِّهِ فَيَتَلَقَّوْنَ الْأَحْكَامَ. أَمَّا الْيَوْمَ فَتَعَمِدُ إِلَى

(١) هِيَ الَّتِي اسْتَهْوَتْ خَطَايَا «الاشتراكية» وَالْمَارْكَسِيَّةِ، كَمَا لَوْ كَانَا مِنْ نَبْعَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهُوَ الْخَطَا الْمَارْكَسِيَّةُ وَالصُّحَّةُ فِيمَا أُبْتِشَاهُ. فَقَدْ تَكَاثَرَتْ رُغْوَةٌ الْأَقْلَامِ بِكُتُبِهَا مَا أَكْثَرَهَا، تَدُورُ حَوْلَ الْإِسْلَامِ

رغائنا، ثم نبحث في كتاب الله وسنة نبيه عما يسندُها ويشهد لها.

أقول: الاسلام في جوهره، حلٌّ من الحلول الكبرى و«فكروية»^(١): إيديولوجية متكاملة، له مميزاته المستقلة التي هي وحدها سرُّ قيمته ومجلى شخصيته.

نعم، هو منهج كُلِّي لا يُؤخذ تفريقاً، ولا يُدرس أجزاءً معزولة.. إنه يضع في خط الحل الواحد الممتد، الحياة وما يختلف فيها، والتحرك الانساني وما يستشرف إليه.

ولا أطمع في تعريفي البسيط هنا: أن أحسر القناع عن وجه الاسلام، هذا المنهج العملي الخالد، وأميط اللثام فأبرزه في مفاهيمه الكلية، وبخشي أن أعرضها في ملامح سريعة.

وأقدم من مفاهيمه، بمفهوم المجتمع الذي ساعد له واحدة من سلسلة أين الخطأ؟ وأكتفي منه هنا بلامحة كخطفة بارق.

بأخذ طائفة من الآيات وأشتات النصوص، وضم أطرافها بعضاً إلى بعض، نخرج بهذا المفهوم: المجتمع مؤلف عضوي إنتاجي موضوع في متجه التكامل الانساني، وهاكم الشواهد:

(أ) «يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة» (النساء ٤ : ١).

(ب) «إنما المؤمنون إخوة» (الحجرات ٤٩ : ١٠).

(ج) «وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون» (التوبة ٩ : ١٠٦).

(١) وضع جديد بلزاء «Idéologie». والفكروية نسبة إلى «فكرى»، (كذكرى)، التي أنبتها ابن منظور في اللسان، وهي أوفى دلالة ونهوضاً بالمصطلح الذي يعني مدرسة فكرية في أحد معنييه. ولم آخذ بقاعدة الموازين فاشتقتها على الوزن الدال على الصناعة أو العلم أو الفن، وهو «فعالة» أي فكرة، استيقنا لهذه دالة على علم الفكر، وهو المعنى الآخر للمصطلح الفرنسي. كما يمكن تعريه بتصرف وتهذيب: أيديّة. وأما ما شاع مقابلاً، وهو مَلْعِيّة فخطأ، لأن المَلْعِيّة تعني معقولاً آخر، وكذلك العقائدية.

(د) حديث: وكان خير الأعمال عنده أدومها، وإن قلَّ.

(هـ) حديث: لأن يأخذ أحدكم حَبْلًا فيحتطِبَ خَيْرٌ من أن يتكفَّفَ أيدي الناس.

(و) حديث: المؤمنون كالجسد الواحد، إذا اشتكى عضوٌ تداعى له سائرُ الجسد بالسَّهر والحُمى.

(ز) خبر: شأنُ المتواكل شأنُ الزارع يُطبق يده على بُزوره ولا يُسَلِّمُها إلى التربة حَالِماً بالجَنَى.

ويَقِيناً تَرَوْنَ معي: أن مجتمِعاً بهذا المفهوم الاسلامي، مجتمِعٌ حَرَكِيٌّ «دِينَامِيٌّ» ناشِطٌ، لا تَخَاذُلُ فيه ولا وَهْنٌ، يسعى ويسعى جميعاً نحو خيره وكمالِهِ، يَعْمَلُ وَيَعْمَلُ جميعاً في سَنَنِ هِئَاءِته وازدهاره... ثم يعلن:

١ - حرية الإنسان: «لست عليهم بمصيطر» (الفاشية ٨٨: ٢٢).

٢ - حقوقه في الاستقلال الشخصي: «لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت» (البقرة ٢٨٦: ٢).

٣ - حرية العمل والانتاج والجهد: «وأن ليس للإنسان إلا ما سعى، وأنَّ سَعْيَهُ سوف يُرى، ثم يُجزَّاه الجزاء الأوفى» (النجم ٥٣: ٣٨، ٣٩، ٤٠).

٤ - مبدأ المسؤولية الشخصية في الجزاء: «ولا تزر وازرةٌ وزرٌ أخرى» (الاسراء ١٧: ١٥).

٥ - نظرية الجزاء للحق العام: «ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب» (البقرة ٢: ١٧٩).

وأكتفي بهذا القدر في توطئة تمهيدية لا أكثر ولا أقل، لأننقل إلى ما تواقع إليّ، منذ عهد قريب، من اتجاه جادّ لدى بعض الدول الإسلامية إلى تعديل نظمها وفق الشريعة، فتولّنتني - ولا أكتُمك - خيرة وعرتني ذائرة واكتفني دهش.

ولعلك تعجب، فالخليق بمثلي أن يحمّد، وفي حدّ كبير، هذه النازعة. . ولكنّي، مع ذلك، أضع يدي على قلبي من التسرع الذي قد يلصق ما يستشبعه من أوضار بالشريعة نفسها، كنهأ وجوهراً. فيجب إذاً، قبل الاقدام القاطع، الأخذ بالأناة والرؤية وإعمال الفكر والرؤية، لتجيء الثقلّة قدراً وفاقاً مع ما يعتمّل العصر به من موضوعية، وعلاجاً لما يتفاقمه من داء دويّ ويتساوره من نغل عصيّ.

وهذه الشريعة العملية التي لا يُخالِجني ريب، في أنها القمينة برمّ ما يفرى عالم اليوم، من سقم عيأ وتستبدّ به من حمى برحاء. . . . ينعكس فعلها في الفكر والمجتمع ومناهج السلوك، إذا ظلت أسيرة قوالب جامدة. وهذا ما حاذره المبعوث بها في قوله الشريف: إنَّ الله يبعث لهذه الأمة، على رأس كل مائة سنة، من يجدد دينها^(١).

والحديث الكريم هذا، هو في نظري دستور كامل لحريّة الشريعة و«ديناميَّتها» في مجال صيرورة الزمن، فهي تجدّد دائم يدوس أصنام الصيغ في مسار طويل، فشأنها أنها غضة الأماليد أبداً.

وتبرز عظمة المبعوث المقدّس بهذا التحديد الزماني «مائة سنة»، إذا أدنينا من وعينا ما قرّره العلم بقطع وتأكيد في «البيولوجية: الحياة^(٢)»: أن التغيّر يصيب الهيكلية السلوكية وينفذ حتى الصميم، بعد كل ثلاثة أجيال، ومعروف أن الجيل «الحيوي: البيولوجي» يُقدّر بثلاثين سنة أو دُونها قليلاً.

روايته، الامام العجلوني، في كتابه: كشف الغطاء ومزيل الألباس عما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس ج ١، ص: ٢٤٣.

(٢) وضع جديد بإزاء «Biologie» علم الحياة.

(١) رواه أبو داود السجستاني في سنّته عن أبي هريرة، وأخرجه الطبراني في الأوسط بسند رجاله ثقات، وأورّده الحاكم في المستدرّك من حديث ابن وهب وصحّحه، وبحثه بتفصيل كبير وتبيان واسع لوجوه

فالكائن الحيّ - وهو ابن البيئة فيما يختلف عليها من محرّضات - يتعرض لتغيرات وتبدّلات، وما أعمّقها! في حِقْبَةٍ مُقدَّرة. حدّدها الرسول بمائة سنة وحدّدها العلم، بَعْدَهُ بآمادٍ طوال، بثلاثة أجيال، إذاً فلا قَوالب ولا أنماط ولا مناهج ثابتة بل تبدّلية عاملة دائبة. وكلّ تَوَقُّفٍ في التكيّف داخل أطر، يُصيب الأفراد والجماعات بتحجّر يُؤوّل إلى حتمية تخلف، بل انحدار ذريع. . ولا سيما فيما يُعرَف لدى الكُتّاب المُعاصرين بـ «الأبنية الفوقية» للمجتمع وصوابه: النهائي^(١). وقد أحس القدامى بدواعي التغيّر، فلا ينبغي أن يؤخذ الخلف والسلف جميعاً بالمقتضى الواحد «فقد خَلِقُوا لزمان غير زمانكم».

والنهائض أكثر ما تكون عُرضةً للتبدّل، ومن أهمّها في النُظَر الاجتماعية: أنظمة الحكم وما يتصل بها من طرائق سلوكيّة وعرفيّة. . كما أن «الخفائض: الأبنية التحتيّة»^(٢) هي في تيار التغيّر وسبيل الصيرورة.

ولست هنا بسبيل البرهنة على هذا كله، فقد بات من المُسلّمات العفوية؛ ثم هي خارجة عن موضوعي الذي أنا بصّده. فما أعنى به هو تبيان أن النهائي والشرعية العملية، تظل بمنطق النبي ومنطق العلم في معرض تكيف وتجدد دائمين.

ثم نقع في الحديث الشريف على عبارة «يُجدد دينها» وهي أمعن في الدلالة على «التشكّل والتكيّف» بحسب الموجب أو المقتضي، لأنها تتجاوز الترميم إلى الابداء والانشاء إن شاء آخر، فلم تخصّ التجديد بشأن دُون شأن أو بأمر دُون أمر، بل أحياناً في أمورها مجتمعة وهذا واضح بكلمة «دينها» الذي هو هنا بمعنى الأفضية والنظم.

ولا يتبادرن إلى الظن أن في هذا خروجاً على المقولة المقرّرة في علم الاستبدال: استصحاب الأصل، فعدا عن أنها محلّ خلاف كبير بين أصحاب

(١) وُضِعَ جديد بإزاء «Superstructure» أي والفنون بمُختلف أشكالها إلخ.

المؤسسات السياسية وأنظمة الحكم وطرائق السلوك (٢) وُضِعَ جديد بإزاء «Infrastructure».

المذاهب، فَسَّرَهَا مَنْ اعْتَدَّ بِهَا وَاعْتَمَدَهَا: بقاء الأمر على حاله ما لم يُوجَدَ ما يُغَيِّرُهُ^(١).

وَإِذَا ضَمَمْنَا الْحَدِيثَ السَّابِقَ إِلَى مِثْلٍ لَهُ وَهُوَ: إِنِّي بُعِثْتُ بِالْحَنِيفِيَّةِ السُّمْحَةِ^(٢)، يَتَضَحُّ بَيَانُ جَلِيِّ أَنَّ خَاصِّيَّةَ الشَّرِيعَةِ الْأُولَى هِيَ الطَّوَاعِيَّةُ وَمَجَافَاةُ التَّزَمُّتِ وَالْحَرَجِ وَالرَّهَقِ.

وَلَقَدْ اسْتَبَانَتْ هَذِهِ الْخَاصِّيَّةُ بِكُلِّ سَطُوعٍ عِنْدَ الْقُدَمَاءِ، وَصَاغَوْهَا فِي كُلِّيَّاتٍ أُصُولِيَّةٍ فِقْهِيَّةٍ:

(أ) الْمَشَقَّةُ تَجْلِبُ التَّيْسِيرَ.

(ب) الضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ.

(ج) إِذَا ضَاقَ الْأَمْرُ اتَّسَعَ.

(د) الرُّخْصُ، حَيْثُ الْمَوْجِبُ، تُقَدَّمُ عَلَى الْعَزَائِمِ، بِمَعْنَى أَنَّ الْأَخْفَّ يَفْضَلُ الْأَشَقَّ غَالِبًا. فَقَدْ أَخْرَجَ الْبُخَارِيُّ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ فِي يَوْمٍ شَدِيدِ الرَّمْضَاءِ، أَكْثَرْنَا ظِلًّا الَّذِي يَسْتَظِلُّ بِكِسَائِهِ. فَأَمَّا الَّذِينَ صَامُوا فَلَمْ يَعْمَلُوا شَيْئًا، وَأَمَّا الَّذِينَ أَفْطَرُوا فَبَعَثُوا الرُّكَّابَ وَامْتَنَهُنَا وَعَالَجُوا. قَالَ النَّبِيُّ: ذَهَبَ الْمُفْطِرُونَ الْيَوْمَ بِالْأَجْرِ^(٣). . . وَكَمَا قَالَ فِي حَدِيثٍ آخَرَ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى رُخْصَتُهُ، كَمَا يُحِبُّ أَنْ تُؤْتَى عَزَائِمُهُ.

فَالشَّرِيعَةُ الْعَمَلِيَّةُ إِذَا، هِيَ مِنَ اللَّيَانِ بِحَيْثُ تَعْدُو طَوْعَ الْبَنَانِ، إِزَاءَ الظَّرْفِ الْمَوْجِبِ، مَهْمَا بَدَأَ مُتَعَسِّرًا أَوْ مُتَعَذِّرًا. وَلَكِنْ، وَبِالْأَسْفِ، ابْتُلِيَ الْحَقْلُ الْفِقْهِيُّ بِمَنْ هَبَطَتْ مَدَارِكُهُمْ حَتَّى عَنْ حُسْنِ التَّنَاولِ، فَكَيْفَ بِالِاسْتِنْبَاطِ الْمَحْضِ! وَارْجِعْ إِلَى الْخَاطِرِ أَنَّ الْبَاجِثِينَ فِي مَوْضِعِ اسْتِخْرَاجِ الْأَحْكَامِ، صَنَّفُوا دَوِّيَّهُ فِي أَرْبَعِ مَرَاتَبٍ:

(١) إِرْشَادُ الْفُحُولِ إِلَى عِلْمِ الْأُصُولِ لِلْإِمَامِ الْأَدَبِ الْمُفْرَدِ، وَأَخْرَجَهُ الْخَطِيبُ الْبَغْدَادِيُّ، أَنْظَرَ الشُّوكَانِي: ص: ٢٢٠.

التفصيل في كشف الغطاء ج ١، ص: ٢١٧.

(٢) رَوَاهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ حَسَنًا، وَذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي (٣) أَنْظَرَ تَجْرِيدَ الْجَامِعِ الصَّحِيحِ ج ٢، ص: ٥١.

١ - مجتهد مُطْلَق كَأَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِي إلخ .

٢ - مجتهد الأقوال كَأَبِي يَوْسُفَ حَنْفِيَّاً، وَالْمُزَنِّي شَافِعِيَّاً، وَأَبِي يَعْلَى حَنْبَلِيَّاً

إلخ .

٣ - مجتهد الوجوه كالدامغاني حَنْفِيَّاً، والجويني شَافِعِيَّاً، وابن تَيْمِيَّة حَنْبَلِيَّاً

إلخ .

٤ - مجتهد الفتوى . وأرباب هذه المرتبة أكثر من أَنْ يُحْصَوْا، وشرطه حُسن تناول أدلة صاحب المذهب وأصحاب الأقوال والوجوه ثم التخيير . والمؤلم اليوم أَنَّ ذَوِي المرتبة الرابعة هم من القِلَّة بحيث يَعُدُّون على أصابع الأَكْف، فكَيْف الحال بما فوقها!

ومع أَنَّ هذا التصنيف تَعَسُفِيٌّ أَصْلاً، فَإِنِّي أَتَقَبَّلُهُ فِي حَدِّ مَا وَعَلَى نَحْوِ مَا، لِأَكْثِفَ لِلْمُتَأَثِّمِينَ الَّذِينَ يَضِيقُونَ حَتَّى الْبَرَمَ بِأَيِّ شَيْءٍ مِنْ مُعْطِيَاتِ الْعَصْرِ وَيَقِفُونَ أَمَامَ تَحْدِيثَاتِهِ عَاجِزِينَ، أَنَّهُمْ يَرْجِعُونَ بِالشَّرِيعَةِ الْعَمَلِيَةِ الْقَهْقَرَى، فَهَمْ لَا يَحْيَوْنَهَا لِيَوْمِهِمْ وَلَا يَحْيَوْنَ يَوْمَهُمْ بِهَا .

أقول: أَنَا لَا أَطَالِبُهُمْ بِأَنْ يَكُونُوا مِنْ أَصْحَابِ الْأَقْوَالِ أَوِ الْوُجُوهِ، بَلْ أَطَالِبُهُمْ جَاهِدًا بِالْأَقَلِّ الْأَقْل: بِأَنْ يَكُونُوا مِنْ ذَوِي الْمَرْتَبَةِ الرَّابِعَةِ (مُجْتَهِدِي الْفَتْوَى) فَقَطْ . وبذلك لَا تَتَحَدَاهُمْ مَعْضَلَةٌ تَخْذِشُ، وَلَا تَشُوكُهُمْ مَشْكَلَةٌ تَخْزُ .

وإنَّمَا قَرَّرْتُ أَنِفًا أَنِّي أَتَقَبَّلُ هَذَا التَّصْنِيفَ فِي قَدْرٍ مَا لَأَنِّي فِي الْوَاقِعِ لَا أَقُولُ وَلَا أَعْتَدُ إِلَّا بِالتَّنْزِيلِ الْكَرِيمِ وَبِالْمَشْهُورِ مِنَ الْحَدِيثِ الَّذِي هُوَ فِي قُوَّةِ الْمُتَوَاتَرِ، وَبِالْمَنْطِقِ الْفِقْهِيِّ الشَّامِلِ لـ «عِلْمِ الْخِلَافِ وَالْأَصُولِ وَالِاسْتِدْلَالِ» . وَمَا عَدَا ذَلِكَ، لَا أَرْفَعُ أَوْ أَرْقَى بِهِ عَنْ مَقَامِ الْإِسْتِثْنَاءِ إِلَى مَقَامِ الْحُجَّةِ، لِأَكُونَ قَوِيماً لِحَاقٍ أَوْ صَمِيماً مَعَ الْإِسْلَامِ الْعَمَلِيِّ الصَّحِيحِ . فَقَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «وَالَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ وَبَرَأَ النَّسَمَةَ، لَيْسَ عِنْدَنَا إِلَّا مَا فِي الْقُرْآنِ، إِلَّا فَهْمًا يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ»^(١) .

(١) رَوَاهُ الْبَغَوِيُّ فِي مَصَابِيحِ السُّنَّةِ ج ١، الصَّحِيحُ لِلزَّيْدِيِّ: ج ٢، ص: ٥٩ .

ص: ٣٨، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ كَمَا فِي تَجْرِيدِ الْجَامِعِ

وإذا كان الأمر الشرعي بينهما فقط، أي القرآن والزكّانة الفِطْنَة في معقوله، وشأن الفهم المُعْبَر عنه في الحديث أنه طُلْعَة يَتَفَاوَت بين حين وحين عُمَقاً ووعياً، فلا نعجب من إمام كالشافعي يكون مَذْهَبُهُ مُزْدَوِج الانتحاء، فله قديم وحديث، مع العلم بأن هذا الامام هو واضح «علم الأصول» أو ما أسماه وأنعت به بالمنطق الفقهية.

ونحن حين نُمِجِن النظر في تعبير «إِلَّا فَهْمًا يُعْطَى رَجُلٌ فِي كِتَابِهِ»، والعُدُول عن السائغ «يُعْطَاهُ رَجُلٌ»، ندرك أن المقصود به اللَّقَانَةُ أو الفهم المُعْطَى إلهاماً. وندرك من التعرية من العاطف في جملة حاصِرة، أن مثل هذا الفهم المُعْطَى هو المضمون القرآني أو صِئُونُهُ.

وهاك مثلاً ممّا ينبغي للفقيه أن يكونه من سَعَةِ الأفق والادراك وحُسن الفهم والتناوُل، فقد اتفق ووقعت على رأي للامام ابن حزم في قول الناس (عَلَيَّ الطلاق) بأنه لَغْوٌ مَحْضٌ، بناء على أن الطلاق من باب الأَيْمَانِ، بينما صيغة «عَلَيَّ كَذَا» من باب النُّذُورِ، وهي لا تنعقد بالمَعْصِيَةِ أو شَبْهِهَا بل بِالْقُرْبَاتِ، والطلاق مُبْغَضٌ إِلَى اللَّهِ، كما ورد في الحديث، فاستعماله بصيغة النَّذْرِ يُبْطِلُهُ وَيُلْغِيهِ^(١).



ومهما يكن، فأنا في هذا القسم من سلسلة أين الخطأ؟، أضُم مَبَاحِث تطبيقية مُتَفَرِّقَة المواضع قاصداً أن تُرى القضية في الصورة بكل أبعادها وجوانبها أي بصورة بُنُورَامِيَّةٍ أو مَرَاوِيَّةٍ^(٢) كما أضبع لها، وأنه يجمعها سِلْكٌ دقيق هو كيف يَجْدُرُ بنا أن نُعالِج الشريعة العملية من جديد، تَوْصُلاً إِلَى حصيلة يُمكن أن تكون أساساً لتقديم الشريعة تقديم «الفِكْرَوِيَّة»: الايديولوجية» الحاوية لعناصر الخلاص في

المنظورة.. والمقابل العربي هو كلمة مَرَأَى بمعنى منظور، وبالنسبة المصدرية يكون المَتَحَصِّلُ المنظور جميعه.

(١) انظر طبقات الحُفَاط للذهبي في ترجمته.
(٢) مِنْ وَضَعْنَا لِكَلِمَةٍ بِنُورَامَا الْأَجْنِيَّةِ الَّتِي تَدُلُّ فِي تحليلها التَّرَكِيبيُّ: «بنو: كافة، كل»، «راما: منظر» لِتَدُلُّ، من بعد، على الشيء أو الموضوع من كافة جوانبه

المِضمَر الاجتماعي العام، المَتَرَوِّع اليوم على ذاتِ نفسه تَزَوُّع الأعاصير السافية.

وهذه الفكرية المتكاملة، التي أنا معنيُّ بها بحثاً، كما ينبغي البحث، وتحليلاً موضوعياً، كما يُوجبُ منطق التحليل، هو ما سنقدمه قريباً للقارئ ونبثه في الجُمهرة الكبرى من الناس.

وأرى هذا المَسعى أكثر من واجب، وليس على الباحثين فقط بل على كل الدول الإسلامية^(١)، بإنشاء المؤسسات العاملة عملاً جاهداً في هذا الحقل ونشر فروعها في كل مكان من العالم، وليس على أساس كَوْن الشريعة ديناً بل على اعتبار أنها منهج حياة وسلوك، وأقيد هذا التقييد جريباً مع الدواعي التي أملتُها ظروف هذا القرن الكُبرى.

فقد لاحظت أن الحرب العالمية الأولى، كان من نتائجها انتصار الفكر القومي، الذي تفاقم حتى الذروة، فمهّد للحرب العالمية الثانية التي شرعت الأبواب لصراع «الفكرويات: الإيديولوجيات» بتشعباتها، وكان من صراعها ما نرى ونشهد من حُميات تفري قريباً في كل مُحيط، وبلغ من أثرها أن تهافت الأفراد والجماعات على ألوان من الخلاص «الهروبي» كالتعلق بـ «العلمية: النهلسم» أو العبيّة والهبية، أو الادمان على ما يُنسي المرء واقعه. وتزايدت النزعة «الهروبية» بالقفزة التقنيّة^(٢) الخارقة التي أحدثت هوة ثقافية بعيدة الأغوار، بين نمطية الحضارة المتزايلة والشموخ «التقاني»^(٣): التكنولوجي المتسارع الإيقاع، فحققت الأزمة في الضمير الانساني الذي بات في حالي تمزق وضباع.

(١) ليثنا تقدي بـ «جماعة الفيضيين»، التي تشطت في عملها التنويري في العشرينات برعاية المصلح محمد أبي الفيض المنوفي. وهي أوعى جماعة ظهرت لغرضها.

(٢) التقني: صلية التجار في العربية. نسبة إلى «التقن» الصنع المثقن. وليس كما يتوهم بأنها معرب مادة: تقن.

(٣) التقانة: وضع جديد بإزاء «Technologic» وهو على وزن فعالة الدال على الصناعة والفن والعلم من

وتكنكال؛ وإن شاركته حرفاً، كما أوضحت ذلك في كتاب: مقدمة للدرس لغة العرب المطبوع سنة ١٩٣٨.

(٢) التقني: صلية التجار في العربية. نسبة إلى «التقن» الصنع المثقن. وليس كما يتوهم بأنها معرب

والانسان المعاصر يتلمس، في حُرقة، الصيغة المتوازنة، التي يدونها سينتهي
القرن ولما يزل غارقاً في حَمَاة دخائله التي باتت آسنة.

وصاحب هذا كله، ضُمور فكرة المكان وتضاؤل ظاهرة المسافات حتى
الأمحاء، فبدت بادية التداخل العالمي على نحو غير مُتناسق بل مشوب مُتنافر
أحياناً. فارتفعت الصيغة بشعار «التعايش السلمي»، وهو وإن يكن إيجابياً الصيغة،
سَلبي المُحتوى، يُعبر عن يأس من إيجاد الحَلِّ والاكْتفاء بالعيش، ولو في ظلِّ
الواقع المُتنافر؛ ولكن ما بُني على فاسد فهو فاسد. بينما في الشريعة العملية لون
من التعايش، بُنَّه على أساس إيجابي من التعاون الحَقِّ: «وتعاونوا على البرِّ
والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان» (المائدة ٥: ٢)، وبهذا اللون الإيجابي،
شكلاً ومضموناً، يحقُّ السلام في دنيا الناس حكاية حياة، «ادخلوا في السلم
كافة» (البقرة ٢: ٢٠٨). وحين لا يكون التعايش داخل هذا الاطار، يُضحي لغواً
وعبثاً، فالمبتدأ البرُّ بالانسان، والخبرُ تبدُّ ما يشوبه الاثم والعدوان، كما رأيت في
الآية الكريمة^(١).

ثم تسامت الشريعة فجعلت «السلام» تعايشاً وتعاشراً، تحيةً عابراً، وركّزته في
القلوب حبّات سرائر وضمائر. ولو درى هؤلاء التائهون في دُروب الحياة مغزاه،
لوقّعوا على ما ينشدونه في السراب لاهئين.

فالسلام فيها، أي الشريعة، نعم، هو تحية، ولكن سرّه الأروع ينهض على أن
المُسليم الحقُّ هو مَنْ جعله صراطه، لا كلمة تُقال بل نهج حياة، فيدور على الشفاء
للغادي والرائح، حتى مَنْ لَمْ يَرده «ردّته الملائكة»، كما ورد في الحديث. وأحبُّ
إلى النفس وأعلقُ بالفؤاد عرفانُ أنَّ تحيتك لها في سَمع الملائكة الأعلى وقَع وعلى
لسانه مُجيب.

(١) مثلاً التنازع الفكري إلى حدِّ العداء يُنافي الشخصية؛ وهي رأس حقوق الانسان.
غايتها الفضلى، لأنَّ متبعية الاثم المُستَهِين بمبدأ الحرية

وَاسْتَعَلَى الْإِسْلَامَ اسْتِعْلَاءً، فَلَمْ يَحْجُبْهُ حَتَّى عَنْ الطَّائِشِ الْمَتَفَجِّ اسْتِكْبَاراً
و«خُتْزَ وَأَنِتُّ»^(١): بَرْنُوبَا. «وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَاماً» (الفرقان: ٢٥: ٦٣).
فَالْمُسْلِمُ بِتَحِيَّتِهِ كَزَارِعِ الْمَحَبَّةِ وَنَائِثِ الْوَدَاعَةِ، كَيْفَمَا اتَّفَقَ وَأَنْتَى أَتَجَهَّ. . وَلَا بُدَّ لَزَارِعِ
هَذَا شَأْنِهِ أَنْ يُصِيبَ التُّرْبَةُ الزَّكِيَّةُ فَتُنَبِّتَ وَتَزْهِيَ بِالْوَدْعَاءِ «الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ
هُوناً»^(٢) (الفرقان: ٢٥: ٦٣).

وَإِذَا كَانَ الْإِسْلَامُ الْعَمَلِيَّ مَصْدَرَ إِبداعٍ، فَقَدْ صَوَّرَهُ الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ بِمَا هُوَ
أَجْمَعُ وَأَكْمَلُ: بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيباً، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ^(٣)، وَلَكِنْ لَا كَمَا فَهِمَهُ الْقُدَمَاءُ
بِظَنِّهِمْ أَنَّ كَلِمَةَ «غَرِيباً» مِنَ الْغُرْبَةِ، بَلْ هِيَ مِنَ الْغَرَابَةِ أَيْ الْأَذْهَاشِ بِمَا لَا يَفْتَأُ
يُطَالِعُكَ بِهِ مِنْ جَدِيدٍ حَتَّى لَتَقُولَ إِزَاءَهُ فِي كُلِّ عَصْرٍ: «إِنَّ هَذَا لَشَيْءٌ
عُجَابٌ» (ص: ٣٨: ٥).

وَمَا ظَنُّكَ بِشَرِيعَةٍ عَمَلِيَّةٍ فِي ذَاتِ الْمَرْءِ وَفِي ذَاتِ الْمُجْتَمَعِ، مِنْ مَبَادِئِهَا
الْأَسَاسِيَّةِ:

- (أ) «إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ» (الحجرات: ٤٩: ١٣).
- (ب) «فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا» (الروم: ٣٠: ٣٠).
- (ج) «وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ» (الأعراف: ٧: ١٥٦).
- (د) «إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ» (هود: ١١: ١٤).
- (هـ) «فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءٌ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ» (البقرة: ١٧٨: ٢).

(١) وَضَحَ جَدِيدٌ بِإِزاءِ «Paranoia» أَيِ جُنُونٍ (٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ، وَكَثِيرُونَ غَيْرُهُ. انْظُرِ
الْعَقْلَةَ. التَّفْصِيلُ فِي كِتَابِ: كَشَفِ الْخَفَاءِ لِلْمَجْلُونِي: ج ١،
(٢) مِنْ رِسَالَةٍ لِي فِي مَعْنَى السَّلَامِ إِلَى صَدِيقٍ كَبِيرٍ. ص: ٢٨٢.

(و) «فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ» (الشورى ٤٢: ٤٠).

(ز) «لا إكراه في الدين، قد تبين الرُّشْد من الغيِّ» (البقرة ٢: ٢٥٦).

(ح) «ولقد كرَّمنا بَنِي آدَمَ... وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا» (الاسراء ١٧: ٧٠).

فالاسلام يحترم الانسان بذاته، أي من حيث كونه إنساناً، ويطالعنا بنظرية جديدة لَمْ يَلْغُها التطور الاجتماعي حتى اليوم.

نَعَمْ، تُوجد في العالم الآن نزعة ترمي إلى الايمان بالانسان، ولكن لا تَخْرُج من الايمان به مَنَعُوتاً بِنَعْتٍ يُضْفِي عليه نوعاً من التمييز الإقليمي والتَّحْيِيز المكاني^(١)، بينما الاسلام يُؤْمِن بالانسان الشامل كَكُلِّ.

ولقد أَحَسَّن المتكلمون الفُقهَاء قَدِيماً، حين جَعَلُوا «أُمَّة محمد ذات نوعين: أُمَّة استجابة وأُمَّة دَعْوَة»؛ وَهُمْ بهذا يُشِيرُونَ إلى أَنَّ الجميع شُرَكَاء في «النَّاسِيَّة المَحْمَدِيَّة»، وبذلك يَسْتَوُونَ في قَدْرِ مُشْتَرَك جَامِع «وما أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ» (سبا ٣٤: ٢٨).

وَأَعْنِي النَّاسِيَّة الْمُتَقَاطِرَة^(٢) بِتَوَاجُهِهِ وَتَقَابُلِهِ.

وصِيغَت، ابتداءً من الثورة الفرنسية حتى المُنْظَمة الأُمَمِيَّة الحَاضِرَة، صِيَاغَة لَفْظ أنيق. أَمَّا صِيَاغَتُهُ حَيَاةً وَمَنْهَجَ سُلُوكٍ، فَهَذَا مَا نَجَحَتْ فِيهِ الشَّرِيعَة وَأَخْفَقَتْ فِيهِ النُّظُم.

(٢) الْمُتَقَاطِرَة هُنَا لَيْسَتْ بِالمَعْنَى المُتَبَادِرِ إِي المُتَوَافِدَةِ مِنْ كُلِّ قُطْرٍ وَحَذَبٍ وَصُوبٍ، بَلْ بِالمَعْنَى الهِنْدُسِي مِنْ قُطْرِ الدَّائِرَةِ الَّتِي يَتَقَابَلُ وَيَتَوَاجَهُ فِيهِ مَنْ عِنْدَ بُعْدِيَّةِ بَقْطَعِ النِّظَرِ عَنْ اخْتِلَافِ التَّزَامُنِ؛ وَهَذَا الْمَعْنَى لَمْ يَكُنْ الْقِيَرُوزَابَادِي فِي الْقَامُوسِ الْمُحِيطِ.

(١) أَعْنِي أَنَّهُ لَا يُؤْمِنُ بِإِنْسَانٍ هِنْدِيٍّ أَوْ فَرَنْسِيٍّ أَوْ لِبْنَانِيٍّ إلخ، بَلْ يُؤْمِنُ بِالْإِنْسَانِ فِي الْهِنْدِ وَالْإِنْسَانِ فِي فَرَنْسَا وَالْإِنْسَانِ فِي لِبْنَانٍ. وَبَيْنَهُمَا فَرْقٌ كَبِيرٌ، فَالْصِّفَةُ الْمَذْكُورَة تَعْنِي التَّحْيِيزَ الْإِقْلِيمِيَّ. وَهَذَا يَسُوقُهُ بِلَدُونَ شُعُورٌ إِلَى الْإِنْتِقَالِ فِي إِطَارِ الصِّفَةِ الْمَكَانِيَّةِ وَمَا تُمْلِيهِ مِنْ مَشَاعِرٍ وَالْإِنْطَوَاءِ دَاخِلِ صُورَةٍ هِيَ أَبَدٌ مَا تَكُونُ عَنْ الشُّعُورِ الْإِنْسَانِيِّ الشُّمُولِيِّ، شَاءَ الْمَرْءُ أَوْ أَيْ. وَهَذَا وَحْدَهُ، كَوْنٌ سِوَاهُ، سَبَبُ الصَّرَاعَاتِ الْمَحْمُومَةِ، بِرَغْمِ كُلِّ وَثَائِقِ حَقُوقِ الْإِنْسَانِ الَّتِي عُرِفَتْ مِنْذُ الْقَدِيمِ الْقَدِيمِ

أَجَلٌ، مَا ظَنُّكَ بِمِثْلِهَا شَرِيعَةً عَمَلِيَّةً هِيَ: كُلُّ الْإِصْلَاحِ فِي فَنِّ الْحَيَاةِ، لِكُلِّ
الْأَخْطَاءِ فِي سَعْيِ الْأَحْيَاءِ.

رَأْيُ فِي الْمَنْهَجِ الْاِقْتِصَادِي

في مضممار البحث الاجتماعي عندنا، نَزْعَةٌ تُجِيزُ الخلطَ بين مُنتَجاتِ المَذاهبِ والأفكارِ على نحوٍ يُعِينُ على التَبَلُّلِ أو بالحَرِيِّ يَقْصِدُ إليه . . ثم لا يَكُونُ لها من عُقْبَى ، إلا أَنَّها نَزْعَةٌ تُجِيدُ التَشْوِيهَ والتَزْوِيرَ .

وهذا ما يُهَيِّبُ بي في دائرة العُنْوانِ المُثَبَّتِ لسُلْسِلَةِ أَيْنَ الخِطَأُ؟ ، أنْ أُنْشِرَ ما أُنْشِرَ في تَعْرِيفِ يَسِيرٍ وَتَنْبِيهِ - لَعَلَّهُ - مُسْتَشْتَبَ .

ولا أَظُنْ موضوعاً أَسِيءَ فَهْمُهُ وتَقْدِيرُهُ كالاسلام ، ولا سيما في الجانِبِ العمليِ التَنظِيميِّ منه . فأنَا ، لذلك ، أراني مَدْفوعاً إلى الحديثِ عن مَفَاهِيمِهِ ، خصوصاً الدَاخِلَةِ في صَمِيمِ مَشاكِلِنَا . . وليس بينها كالفَقْرُ مُشْكَلةٌ ، هي أَحَقُّ بالتَقْدِيمِ .

إذا غُنيَ الاسلامُ وَغُنِيَتِ المَذاهِبُ الاجْتِمَاعِيَّةُ بِالتَّحَدُّثِ عن الفَقْرِ ، كما لو كان المُشْكَلةُ الأُولَى ، فَذلكَ لأنَّهُ الدَّاءُ الصَّمِيمِيُّ الَّذِي يُهْدِدُ الجَمْعِيَّةَ البَشَرِيَّةَ في بَقَائِها ، وليس وراءَهُ دَاءٌ يَفْعَلُ فِعْلَهُ السَّرِيعَ في إِذايَةِ صُورِ المَدَنِيَّاتِ وإِصابَةِ رُوحِ الجماعةِ إِصابةً مُبَاشِرَةً .

ويتَسَنَّى لنا أنْ نَفْهَمَ خطورته أكثرَ فأكثرَ ، إذا نحن دَرَسْناهُ كَمَرَضٍ عُضْويِّ سَرَطانيِّ ، يُصِيبُ المَجْتَمَعَ ، الَّذِي هو كائِنْ عُضْويٍّ أَيْضاً .

فالفَقْرُ إذا كان بالنسبة إلى الفَرْدِ يُقَابَلُ الثَّرَاءُ ، فَإِنَّهُ بالنسبة إلى الجماعة يُقَابَلُ الحَيَاةُ . وهذه الحَقِيقَةُ وَضَعَتِ المُصْلِحِينَ والمُفَكِّرِينَ أمامَ المُعْضِلَةِ ، فراحوا يَهيمونَ

وراء الحَلّ المنشود.. وكتلة التاريخ الضخمة لا تزيد عن أنها تجربات مختلفة لحلول كثيراً ما انتهت بالفواجع.

ولكنني كنت مؤمناً - وأنا اليوم أكثر إيماناً مني بالأمس بحقيقة كلما زادت الأزمات تعقداً واستحكماً - وهي :

لآية جماعة من البشر الحرّة في أن لا تتصلّ بالسماء من طريق محمد؛ «لا إكراه في الدين» (البقرة: ٢٥٦). ولكنهم جميعاً في حاجة إلى الاتصال بالأرض من طريقه وعلى مناهجه... وكان من حظّ بلاد العرب، أنها شهدت، لأول مرة، تجربة نظام محمد الاصلاحى. وقد نجحت في حدودها، ونجحت خارج حدودها، وفيها القدرة على النجاح دائماً.

ويكفي لنعرف مدى نجاح ذلك النظام، أن نروي قول أبي هريرة: ألا تعجبون من رجل فصل في الجاهلية وهو يطوي - أي يجوع يوماً على يوم - يخرج الآن بركة أمواله فلا يجد من يستحقها أو يأخذها منه! وأعني سماً بمجتمعه كثيراً فوق «خط الفقر» في تعبير الاقتصاديين.

إذا، كانت التجربة ناجحة، وليس نجاحاً في حدّ ومقدار، بل أعطت الرقم القياسي في النجاح وسرعة مفاعيله. فعلى أن ندرس جيداً ذلك النظام والوسائل التي اتخذت من أجله، خصوصاً أنه فريد في التاريخ؛ فقد أظهرت التجربة سلامته. ودعائم هذا النظام هي :

- ١ - مفهوم الثروة.
- ٢ - تحريم الكثر.
- ٣ - التكافلية التعاونية.
- ٤ - جعل الدين ضماناً توازن اجتماعي.
- ٥ - إطلاق يد المستحق في استخلاص نصيبه.
- ٦ - الإرث الاجتماعي.

مفهوم الثروة:

لا أريد أن أدعي، هنا، أنه أثر عن النبي تعريف للثروة على وجه من التحديد المنطقي، وإنما نستطيع أن نتبين ونستخلص من التنظيمات المالية في الاسلام مفهوماً للثروة جد رفيع وجد حقيقي، فيكون تعريفاً بالمثال، أو على حد تعبير القدماء: تعريفاً بـ «المصدق»^(١).

ونحن، قصداً إلى التبسيط، ندور دورة قصيرة في بحث الثروة على وجه عام، مُشيرين إلى الخطوط الاسلامية العريضة، التي إذا ما تلاقت، أعطت مفهومها المستقل.

الثروة، أي البُحْبُوحَة، حين نعرض لها على نحو تحليلي، يظهر لنا أنها اصطلاح الجماعة اشتق من وجودها، وذلك لأن الفرد ليس بحاجة إلى الثروة، بهذا المعنى أصلاً، فإذا، هي ضرورة اجتماعية فقط حسب^(٢).

وكانت في الأصل محاصيل تُعبّر عن حاجات حيوية، وتولد «فكرة الغنى» ويحرك مخاوفه، تولد الادخار وأعان عليه الطماعية والنهم. ولما كانت المحاصيل لا يمكن ادخارها إذ ذاك، تولد في سلسلة من المراحل، «التقيد» الذي ساعد على استيفاح النهم والشره.

(٢) لا أطلق الثروة هنا بالمعنى المتداول في علم الاقتصاد، من أنها ما يمكن أن تقوم بقيمة، مهما كانت، وخصائصها: كونها نافعة، إمكان حيازتها: فحرارة الشمس مفيدة ولكن لا تعد ثروة إلا بتحويلها إلى شغل أو طاقة، انفصالها عن شخص الانسان إلا فيما غيّر من عهد الرق، عدم شيعوتها كالهواء فإنه ليس ثروة إلا بتحويله أيضاً إلى الخ، ودفعاً للبسر ومجانبة للابهام واختلاط المفاهيم، أطلق على معناها عند علماء الاقتصاد كلمة: غنية بكسر الأول أو ضمّه، وأخصّ الثروة هنا بالبُحْبُوحَة في وسائل البسر.

(١) مصطلح شاع عند المناطق الصوريين الأرسطويين وعند الأصوليين أيضاً، وهو في الأصل مركب من «ماء» اسم الموصول و«صدق» الفعل الماضي. وأجروه اسماً، إجراء المركب المزجي، ويتنون به: وقوع الدلالة على متعين ما، فالكلمة لها مفهوم ولها ماصدق كالتفضل له كلمات منها: السيف والغضب والحسام إلخ، فكل منها مفهوم مستقل، ولكن الماصدق واحد وهو: أداة القتال ذات الشبهة الحادة. والتعريف بالماصدق بتعريف القدماء: الفرد الذي يتحقق فيه معنى الكلي.

وكان في هذا الاستفحال النَّهْيُ، الذي قاعدته النَّقْدُ، ما نقلَ العملَ الاجتماعيَّ من تَسْلُسِلِهِ الطَّبِيعِيِّ:

مَحَاصِيلُ، فَتَقْدُ، فَمَحَاصِيلُ
إلى تَسْلُسِلِ جَشَعِيٍّ إِجْرَامِيٍّ:
نَقْدُ، فَمَحَاصِيلُ، فَتَقْدُ.

وبذلك، تَوَلَّدَ «الرَّأْسَمَالُ» البَغِيضُ، الذي اتَّخَذَ غَايَةً ما اضْطَلَحَتْ عليه الجماعةُ وَسِيلَةً، فَوَقَفَ النشاط العام عند أَقْلِيَّةٍ ضَيِّقَةٍ.

وعليه، فالثروة، ورمزُها النَّقْدُ - ومُعَادِلَتُهُ رياضياً أَنَّهُ: حاصلُ جُهدٍ + ضَرُورَةٌ - تُعَبِّرُ عن احتياجات حيوية عُضُوبَةٍ، جَمَدَتْهَا الأَنَانِيَّةُ واستَلَبَهَا الذين هم أَكْثَرُ تَطْفُلاً، واستَبَدُّوا بها.

وبما أَنَّها كذلك، أَيَّ حَاجَةٍ الجماعةُ وجُهدُ الجماعةِ، فَكُلُّ اسْتِحْوَازٍ لِلْفَرْدِ عليها اسْتِحْوَازٌ أَنَانِيٌّ، يُشِيرُ إلى اغْتِدَاءٍ، دُونَ ما رَنَّبَ، لِأَنَّهُ اسْتِحْوَازٌ على الجماعةِ نَفْسِهَا... وبالتالي، كُلُّما وُجِدَ اسْتِقْطَابٌ مَالِيٌّ أَنَانِيٌّ، فهناك أَنْكَرٌ وَجْهِهِ من وَجْهِهِ الجَرِيْمَةِ.

قانون جَبَرِيَّةِ القَرْضِ:

هذه نظرية تَشِيْعُ في نُظْمِهِ وتَعَالِيْمِهِ على شَكْلِ واضحٍ. خُذْ إِلَيْكَ ما يُمَكِّنُ أَنْ نُسَمِّيَهُ بـ «قانون الحماية الجَبَرِيَّةِ للقَرْضِ» المائِلُ في هذه الآية الكريمة: «وَأَقْرِضُوا اللَّهَ قَرْضاً حَسَناً» (المزمل ٧٣: ٢٠).

وَعَفَرَ اللَّهُ لِلْفُقَهَاءِ الذي حَمَلُوا «صيغة الأمر» فيها مَحْمَلُ «النَّدْبِ» بدون ما صارِفٍ على وَجْهِ التَّأْكِيدِ.

وحين يَكُونُ الأمرُ فيها لِلوُجُوبِ، أَيَّ على حَقِيقَتِهِ في الدَّلَالَةِ، نَخْرُجُ من الآية الكريمة بِنَظَرِيَّةٍ - على أَنَّها جَدِيدَةٌ في مِيدَانِ التشريع القانوني - نَبِيلَةٍ في حَقْلِ التعاطي والتعامل الانسانيَّين وهي: كُلُّما وُجِدَتْ حَالُ إغْصَارِ فَرْدِيٍّ أو جَمَاعِيٍّ،

وَجَبَ الْقَرْضُ الْحَسَنُ، أَيِ اللَّارِبِيِّ كَذَلِكَ فَرْدِيًّا أَوْ جَمَاعِيًّا. بِمَعْنَى أَنَّ حَالَ
الْإِعْسَارِ تُوجِبُ وَتَقْرِضُ عَلَى الْجِهَاتِ الْقَادِرَةِ دَوْلِيًّا وَالْمَصَارِفِ الَّتِي لَهَا هَذِهِ الصِّفَةُ،
الْإِقْرَاضَ الْحَسَنَ عِنْدَ الطَّلَبِ عَلَى وَجْهِ حَتْمِيٍّ. مَثَلًا، لِبْنَانِ الْيَوْمِ فِي حَالِ إِعْسَارٍ
يَبْلُغُ حَدَّ الْإِخْتِنَاقِ، لَهُ حَقُّ الْإِقْتِرَاضِ الْحَسَنِ عَلَى وَجْهِ فَرْضِيٍّ مِنَ الدُّوَلِ الْغَنِيَّةِ؛
وَلَيْسَ لِهَذِهِ الدُّوَلُ أَنْ تَرْضَى أَوْ أَنْ تَرْفُضَ. . فِدُولُ الْخَلِيجِ النَّفْطِيَّةُ مُلْزَمَةٌ بِالْإِقْرَاضِ
عَلَى وَجْهِ حَتْمِيٍّ، شَاءَتْ تِلْكَ الدُّوَلُ أَمْ كَرِهَتْ، رَضِيَتْ أَمْ أَبَتْ.

قانون وجوب فترة السماح:

وَحُذِّ إِلَيْكَ أَيْضًا قَانُونُ «النَّظَرَةِ إِلَى مَيْسَرَةٍ»، الْمَعْرُوفُ عِنْدَ الْاِقْتِصَادِيِّينَ الْيَوْمِ
بِفَتْرَةِ السَّمَاحِ، وَتَسْمِيَةِ الْقُرْآنِ أَكْثَرُ دِقَّةً وَأَمَعَنَ فِي مَعْنَى الْإِيجَابِ.

فَالْإِسْلَامُ قَدْ أَوْجَبَ الْقَرْضَ، وَحَارَبَ الْأَرْهَاقَ فِي الْإِيْفَاءِ وَ«التَّسْدِيدِ»،
وَأَوْجَبَ النَّظَرَةَ، أَيْ إِعْطَاءَ الْمُهْلِ، الَّتِي تَتَضَمَّنُ أَلِيًّا قُوَّةَ السَّرِيَانِ. فِي الْقُرْآنِ «وَإِنْ
كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ» (البقرة ٢: ٢٨٠)، وَفِي الْحَدِيثِ «وَلْيُنْفَسْ عَنْ مُعْسِرٍ أَوْ
يَضَعُ عَنْهُ»^(١).

وَاضْمُمْ إِلَى هَذَا وَهَذَا، تَحْرِيمَ الرِّبَا الْمَبْنِي عَلَى مُلَاحِظَةِ أَنَّ النَّقْدَ رَمَزَ فَقْطَ،
وَقُوَّةَ تَوَلِيدِهِ تَكْمُنُ فِي الْجُهْدِ وَالْعَمَلِ؛ فَلَيْسَتْ فِيهِ قُوَّةُ تَوَلِيدٍ ذَاتِيَّةٍ. إِذَا فَالْرِّبَا تَطْفُلُ
وَاسْتَحْوَاذَ أَنَانِي. . وَمِنْ هُنَا جَاءَ تَحْرِيمُهُ، إِذْ لَمْ يَكُنْ حَاصِلَ جُهْدٍ، بَلِ اسْتِغْلَالُ
جُهْدِ الْغَيْرِ.

تَحْرِيمُ الْكَتْرِ:

عَلَى ضَوْءِ هَذَا التَّعْرِيفِ لِلثَّرْوَةِ، عَرَفْنَا أَنَّهَا تُعَبِّرُ عَنْ حَاجَاتِ حَيَوِيَّةٍ وَجُهِودِ
اجْتِمَاعِيَّةٍ، فَالْقِطْعَةُ مِنَ النَّقْدِ رَمَزُ ضَرُورَةِ حَيَوِيَّةٍ وَجُهْدِ اجْتِمَاعِيٍّ بِقَدْرِهَا.

فَإِذَا خَزَنَهَا الْفَرْدُ وَحَبَسَهَا عَنِ التَّعَامُلِ، فَمَعْنَاهُ أَنَّهُ عَزَلَ مِنْ مِيدَانِ الطَّاقَةِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَغَوِيُّ فِي مَصَابِيحِ الشُّنَّةِ ج ٢.

والْقُدْرَةُ ومن الشَّرَيَانِ الاجتماعي المُتَوَاصِلِ فِي جِسْمِ المَجْتَمَعِ، حَفَنَةً من الكَرِيَّاتِ الحمراء أَو البِيضَاءِ، وَعَبَّأُ فِي بُرْشَانَةٍ^(١)، مَسْحُوقَ ذَلِكَ السَّائِلِ الْأَقْدَسِ.

وعلى هذا، جاء الاسلام بالمُعْجِزَةِ الْكُبْرَى وبالحَلِّ الْوِفاقِ فِي التَّنْظِيمِ، فَحَرَّمَ خَزَنَ الْأَمْوَالِ وَعَزَّلَهَا من مُحِيطِ الْعَمَلِ الْعَامِ وَتَدَاوُلِ الْكُلِّ. وذلك، لِأَنَّكَ فِي نَظَرِهِ، كُلَّمَا خَزَنْتَ قِطْعاً نَقْدِيَةً أَكْثَرَ فَأَكْثَرَ، فَقَدْ أَسْرَتَ أَغْضَاءَ اجْتِمَاعِيِّينَ أَكْثَرَ فَأَكْثَرَ، حَتَّى يُشَلَّ الْمَجْتَمَعُ، وَتَقِفَ حَرَكَتُهُ فِي أَيْدِي خَازِنِينَ آثِمِينَ، أَوْ بِالْأُخْرَى يَتَحَرَّكُ فِي شِبَاكِهِمْ، قَالَ - عَزَّ شَأْنُهُ:

«وَالَّذِينَ يَكْتِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ، وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ - كُنَايَةً عَنْ سَبِيلِ الْكُلِّ - فَبَشَّرَهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ. يَوْمَ يُحْمَى عَلَيْهَا فِي نَارِ جَهَنَّمَ، فَتُكْوَى بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وَظُهُورُهُمْ، هَذَا مَا كُنْتُمْ لَأَنْفُسِكُمْ فَذَوْقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْتِزُونَ» (التوبة ٣٥: ٩).

قانون جَبَرِيَّةِ الْحَرَكَةِ فِي التَّدَاوُلِ:

التَّحْرِيمُ الْمَذْكُورُ، الَّذِي يَسُوغُ لِي أَنْ أُسَمِّيه بِنَظَرِيَّةِ «الْجَبَرِ فِي حَرَكَةِ الْإِنْتِاجِ وَالتَّدَاوُلِ الْمَالِي» يُوفِّرُ الْقُوَى الْإِنْتِاجِيَّةَ إِلَى أَبْعَدِ حَدٍّ، وَيَضْمَنُ، حَالِ نَشَاطٍ، عَمَلِيَّةَ جَبَّارَةً.

فَالِاسْلَامُ لَا يَرَى الضَّرَّ فِي النَّقْدِ عَيْنَهُ وَلَا فِي وَضْعِ الْأَفْرَادِ أَيْدِيَهُمْ عَلَيْهِ، فَهَذِهِ تَسْمِيَّاتٌ لَا أَكْثَرَ. وَلَكِنْ يَرَى الضَّرَرَ الْأَعْظَمَ وَالْجَرِيمَةَ الْكُبْرَى فِي قَانُونِ النَّقْدِ وَفِي قَانُونِ وَضْعِ الْيَدِ عَلَيْهِ، فَأَصْلَحَهُمَا وَأَقَامَ مَجْتَمَعَهُ، مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ، عَلَى نَظَرِيَّةِ الْجُهْدِ الذَّاتِيِّ وَنَظَرِيَّةِ الْجَبَرِ فِي الْإِنْتِاجِ الْجَامِعِيِّ.

أَتَذَكَّرُ أَنِّي وَقَفْتُ عَلَى كِتَابِ لِبَعْضِ الْبَاحِثِينَ الْمَالِيِّينَ يَأْخُذُ فِيهِ عَلَى الْإِسْلَامِ إِبْجَابَهُ الزَّكَاةَ حَتَّى فِي رَأْسِ الْمَالِ الْمَخْزُونِ؛ وَهِيَ لَا بُدَّ مُفْنِئَتُهُ، تَدْرِيجاً، مَعَ الْأَيَّامِ. وَإِنَّ مَا يُسَمِّيهِ مَأْخُذاً مَالِيّاً أَعَدَّهُ نَظَرَةً بَارِعَةً فِي قَانُونِ الْأَمْوَالِ. وَذَلِكَ لِأَنَّ

(١) قرصة مُجَوَّفَةٌ مِنْ مَادَّةٍ هَلَالِيَّةٍ تُخْشَى مَسْحُوقاً تعريب أخرى: بِرْشَامَةٌ «Cachet».

غَيْرِ سَائِلِخِ الطَّعْمِ، وَهِيَ مِنْ أَصْلِ سَرِيَّانِي. وَلَهَا صِيغَةٌ

الزكاة، وهي مُقْنِيَةٌ لرأس المال حَتْمًا، إذا خُزِنَ وعُزِلَ عن نطاق العمل، تَجِيءُ وَكَأَنَّهَا وَضِعَ لِلجَزَاءِ فِي أساس الاقتناء الجامد، فلا تُخَزَنُ من ثَمَّةِ رُؤُوسِ الأموال زَهَبَةً من النتيجة المُرْعِبَةِ، وهذا مِصْدَاق ما أشار إليه الحديث الشريف: فَلْيَتَجَرَّ بِهِ وَلَا يُتْرَكْ مَخْزُونًا حَتَّى تَأْكُلَهُ الصَّدَقَةُ^(١).

وطبيعي أَنَّهُ كُلَّمَا تَهَيَّأتْ فُرْصُ النشاط العملي وتَوَافَرَ مَرْدُودُهَا بين أيدي الأفراد والجماعات، تَتَوَلَّدُ رَغْبَةُ التَّحَوُّجِ، وَتَتَسَنَّى لِلْفِئَاتِ الْقُدْرَةُ عَلَيْهِ بِتَسَنِّيِ الطَّاقَةِ الشَّرَائِيَّةِ لَدَيْهَا.

وبذلك، تَبْطُلُ النِّعْمَةُ الخَادِعَةُ، الَّتِي تَزْعُمُ أَنَّ الانتاج الآلي فاقَ وَرَجَحَ بَدْرَجَةٍ فَاجِشَةَ الاستهلاك الحيوي والمعاشي، لِتَرُدَّ إِلَيْهِ، فِي النتيجة، أسباب التَّأَزُّمِ والتَّعْقِيدِ.

إِنَّ هَذَا الزَّعْمَ فِي جَوْهَرِهِ لَيْسَ إِلَّا خُدْعَةٌ «رَأْسَمَالِيَّةٌ» لَصَرْفِ النظر. فَإِنَّ الانتاج الآلي لَمْ يَفَقْ الاستهلاك المعاشي يوماً، بَلْ لَيْسَتْ فِيهِ إِمْكَانِيَّةٌ ذَلِكَ مَعَ «التَّنْسِيلِيَّةِ: التَّفْجُرِ السُّكَّانِي الديموغرافي». لِأَنَّا لَوْ أَخَذْنَا «الجَوْخَ» مِثْلًا، فَلَسْنَا نَجِدُ أَبَدًا أَنَّ كُلَّ فَرْدٍ يَحْتَاجُهُ يَحْصُلُ عَلَيْهِ، وَتَظَلُّ، مَعَ ذَلِكَ، أَرْزَمَةُ تَرَكُمِ الانتاج.

وإنَّما كَانَتْ الْأَرْزَمَةُ وَحَقَّ لَهَا أَنْ تُكُونِ، لِأَنَّ الاستهلاك يَدُورُ فِي دَائِرَةِ الْقَادِرِينَ عَلَى التَّحَوُّجِ، وَلَيْسَ فِي الدَّائِرَةِ الْعَامَةِ، دَائِرَةُ الْمُحْتَاجِينَ إِلَيْهِ. وَهَكَذَا قُلُّ فِي سَائِرِ الْمَوَادِّ الْآخَرَى.

إِذَا، فَأَرْزَمَةُ الانتاجِ صَحِيحَةٌ فِي مُحِيطِ الْقَادِرِينَ وَأَشْبَاهِهِمْ، وَعَلَى هَذَا، رَأَتْ الزَّرْعَاتُ التَّقْدِيمِيَّةُ الْحُلَّ فِي تَشْجِيعِ التَّحَوُّجِ لَدَى الْكُلِّ. وَوَقَفَ رَأْسُ الْمَالِ عَقَبَةً، فَدَفَعَتْهُ إِلَى الْجَمِيعِ. وَلَكِنَّ الْإِسْلَامَ حَلَّ الْمُضْضِلَّةِ بِأَبْسَطِ كَثِيرًا، وَلَا أَظُنُّ مُجْتَمَعًا فِي التَّارِيخِ اتَّخَذَ قَانُونًا بِتَحْرِيمِ الْكَثَرِ أَوْ عَهْدَ قَانُونًا قَرِيبًا مِنْهُ سِوَى الْإِسْلَامِ، وَهَذَا التَّحْرِيمُ بِدَوْرِهِ يُؤَوِّلُ إِلَى خَلْقِ الْمَشَارِيعِ دَوْمًا، وَبِالتَّالِيِ فُرْصَةَ الْعَمَلِ أَبَدًا، أَيْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبَغْوِيُّ فِي مَصَابِيحِ الشُّعْنَةِ ج ١،

التَّكْمِين للطَّاقَةِ الشَّرَائِيَّةِ لَدَى الْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ عَامَةً، وَهَكَذَا دَوَالِيكَ بَيْنَ حَرَكَتِي الْإِنْتِاجِ وَالْإِسْتِهْلَاكِ.

بَلْ نَقْذِفْ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ:

لِكِي يَضَعُ الْإِسْلَامُ، قَيْدَ الْإِسْتِعْمَالِ، ضَمَانَةً أَكِيدَةً لِتَطْبِيقِ النُّظْمِ وَعَدَمِ الْإِسْتِغْلَالِ، نَادَى بِضُرُورَةِ التَّغْيِيرِ، وَلَكِنْ بِالْأَسَالِيبِ الْمَشْرُوعَةِ، وَضَعاً لِلْحَقِّ فِي نِصَابِهِ، وَكَبْحاً لِلظُّلْمِ أَوْ شَائِبَتِهِ، وَذَلِكَ بِتَعَاوُنِ الْجَمَاعَةِ فِي غَيْرِ مَا حَاجَةٍ إِلَى تَبْنِي مَنَظِقِ «الدِّيَالِيَّةِ»^(١) فِي إِحْدَاثِهِ. وَبِهَذَا، أَقَامَ الْإِسْلَامُ الْمَجْتَمَعَ، لَا عَلَى الرُّكْزَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ - الْأَدْبِيَّةِ - الْإِخْلَاقِيَّةِ وَحْدَهَا، بَلْ أَيْضاً عَلَى الرُّكْزَةِ الطَّبِيعِيَّةِ، وَهِيَ الْجَمَاعَةُ لِلتَّنْفِيزِ...

يَقُولُونَ: إِنَّ أَرِسْطُو أَنْزَلَ الْفَلَسَفَةَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ. وَأَنَا أَقُولُ: إِنَّ مُحَمَّدًا أَنْزَلَ نَزْعَةَ التَّدْيِينِ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ وَصَرَفَهَا فِي إِصْلَاحِ سَعْيِ الْمَجْتَمَعِ نَحْوَ مَعَارِجِ تَطَوُّرِهِ، وَمَرَاكِبِي تَكْوِينِهِ.

فَبَعْدَ أَنْ كَانَ الدِّينُ تَأْمُلًا وَاسْتِغْرَاقًا مِثَالِيًّا، جَعَلَهُ فِكْرَةَ حَيَاةٍ وَاجْتِمَاعٍ. وَخُذْ «نِظَامَ الْكُفَّارَاتِ» تُذَرِّكُ جَيِّدًا، كَيْفَ اسْتَطَاعَ أَنْ يَسُوقَ تَيَّارَ التَّدْيِينِ فِي أَقْبِيَّةِ الْمَجْتَمَعِ وَيُوجِّهَهُ قُوَّةً مَادِيَّةً رُوحِيَّةً فِي عُرُوقِهِ.

«نِظَامُ الْكُفَّارَاتِ» الَّذِي أُشِيرَ إِلَيْهِ، مُدْهَشٌ حَقًّا فِي حُدُودِ الْغَايَةِ الْمُثَلَّى. فَأَنَا وَأَنْتَ وَغَيْرُنَا، قَدْ نَضَعُفُ فِي حَالٍ مِنْ حَالَاتِ الْوَهَنِ النَّفْسِيِّ، إِزَاءَ اللَّهِ، فَتُفَرِّطُ فِي عِبَادَةٍ، أَوْ تَأْتُمُّ فِي عَمَلٍ، أَوْ نَحْنُثُ فِي عَهْدٍ. وَفِي سَبِيلِ الْغُفْرَانِ ابْتَدَعَ الْإِسْلَامُ

أَصْدَقُ دَلَالَةٍ مِنَ «جَدَلِيَّةٍ» وَلَا رَيْبَ، خُصُوصاً حِينَ تُدْنِي مِنْ وَغِينَا كَلِمَةً: دَوَالِيكَ، الَّتِي تَعْنِي التَّرْتُّدَ بَيْنَ جَالَتَيْنِ وَالتَّغْيِيرَ الْمُتَعَابِقَ بِتَوَالِيهِ. وَبَسَّطْتُ هَذَا كُلَّهُ فِي الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ، الْمَطْبُوعِ بِتَقْضِهِ سَنَةَ ١٩٥٤، نَحْتُ مَادَّةَ «أَرْخ» وَكَلِمَةً: تَارِيخٌ.

(١) وَضَعُ جَدِيدٍ لِلدِّيَالِكْتِكِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْجَدَلِيَّةِ، وَلَا يَتَوَهَّمُ أَنَّهَا تَعْرِيبٌ بِتَهْذِيبٍ، بَلْ هِيَ مُصْدَرٌ مِنْ مَادَّةِ «دَاوِلُ مُدَاوَلَةٍ وَدَوَالٍ». وَمِنَ الْمَعْرُوفِ ضَرَفِيًّا أَنَّ الْوَاوَ الْمُسْبِقَةَ بِكُسْرَةٍ كَثِيرًا مَا تُقَلِّبُ يَاءً، فَيُصْبِحُ الْمَصْدَرُ «دِيَالًا»، وَبِالنِّسْبَةِ الْمَصْنُوعَةِ يُقَالُ «الدِّيَالِيَّةُ»، فَتَكُونُ عَلَى هَذَا النُّحُو، صَمِيمَةً الْعَرَبِيِّ فِي الْعَرَبِيَّةِ، كَمَا هِيَ

«الكفارة»، وهي عبارة عن عمل إسعافي تبثه وتشيّع في الناس. ولم يكتف بالتوبة النفسية وحدها، بل لا بد معها من تضحية، أو قل معي: من توبة مادية أيضاً تذهب في سبيل الخير العام.

وبذلك، جعل محمد الدين طريقاً مفتوحاً إلى المجتمع، لا درباً مكفوفاً على الشخص؛ جعله عاملاً إيجاباً، لا عاملاً سلباً.

نعم، نحن لا نسعنا أن ننكر أن التأمل والاستغراق المثالي يُعينان على إيجاد أخلاقية ضرورية، ولكن إذا كان تأملاً للتأمل، فقد أخفق في مهمته. على أن القانون الأخلاقي لا يصلح أن يكون وحده ركيزة اجتماعية - كما سبق وأشرت - بأي شكل، وقد أظهر التاريخ إخفاق تجاربه، لأن كل قيمته أنه يتبع في المغتصب ضميره ليؤد إلى الجماعة بعض ما اختلّسه منها، ولكنه لا يقضي أبداً على إمكانية الاغتصاب.

أما محمد فقد عمّد إلى قطع جذور الاغتصاب، وأخذ الطريق على المغتصبين، حتى يضيق «رحم المجتمع» عن ولادة مغتصب أناني جديد.

التكافلية، لا اشتراكية المساواة:

وجاء الاسلام بما نسميه مبدأ التكافل الاجتماعي. ومن نتائجه احترام الجهد الذاتي للفرد والمحافظة على توازن الفئات، بالتعاون القرضي. فأقر الملكية الخاصة في غير ما استقطاب، وأوجب الزكاة بمنطق التعاون الواجب.

ومن نظرية الاسلام، أنه لا بد من جرعة أنانية في لعب الكائن الاجتماعي، توفيراً لرغبة السعي عنده، على أن لا تذهب به في سكر وخمار وعريجات هدامة. وإذا خلا من هذه الرغبة، أي رغبة السعي بمحض الاختيار لا الاكراه، فالمجتمع المتشكّل مجتمع أخلاقي أو مضموع، لن يخط وإعاً يثبت ويرسخ. فجاء الاسلام، لذلك، باحترام الملكية، ولكن في الحدود التي لا تُجحف بالجمعية الحية.

وإذا عَلِمْنَا أَنَّ الشريعةَ قَرَّرَتْ «مِلْكِيَّةَ الرِّقَبَةِ» للدولة في الأراضي والمرافق العامة، ومِلْكِيَّةَ المَنفَعَةِ النافِعةِ للأفراد، وَعَلِمْنَا أَنَّ نِظَامَ الحُكْمِ في الاسلامِ نِظَامٌ يُخَوِّلُ للشعوبِ إِدارةَ مَصَالِحِهَا «أَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ» (الشورى ٤٢ : ٣٨) ثَبَتَ لَنَا أَنَّ أَكْثَرَ مِلْكِيَّةِ الرِّقَبَةِ يَعُودُ إِلَى الدَّوْلَةِ الشعبية، وهي يَدُورُهَا تُمَلِّكُ الأَفرادَ مِلْكِيَّةَ المَنفَعَةِ عَلَى وَجْهِ مِنَ المَحَاصِنِ أَوْ المُقَاسَمَةِ، التي لَا تَضُرُّ بالصَّالِحِ العام، وَتُحَقِّقُ الفائدةَ، والعائدةَ للطَّرَفَيْنِ اسْتِيفَاءً وإِغْرَاءً^(١).

وهَكَذَا نَسْتَطِيعُ أَنْ نَقْرُرَ، باختصار: أَنَّ المِلْكِيَّتَيْنِ، عملياً، في حُكْمِ المِلْكِيَّةِ الواحدة، وذلك بالقُوَّةِ لَا بِالْفِعْلِ إسمياً.

ولذا، أَخْرَجَ قُدامى الفُقهَاءُ الأعلامِ الزكاةَ مَخْرَجَ الشركةِ أَوْ مَخْرَجَ الدِّينِ، اعْتِمَاداً عَلَى التعبيرِ القُرْآنِيِّ بِكَلِمَةِ «حَقٌّ» فِي الآيَةِ الكريمة: «وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ» (الذاريات ٥١ : ١٩).

وَأَنَا أَمِيلُ إِلَى الرَّأْيِ الأولِ. وَيُنْبَنِي عَلَيْهِ، أَنَّ ذَوِي الأَمْوَالِ والعَامِلِينَ شُرَكَاءَ فِي الأَصِيلَةِ والحَصِيلَةِ، بِنِسْبَةٍ فِي المَقَادِيرِ وَتَصَاعُديَّةٍ فِي دَخْلِ الإنتاجِ. . . وَلَا يَغْرُبُ عَنْ ذِهْنِكَ أَنَّي اسْتَعْمِلَ «الأَصِيلَةَ» بِمَعْنَى الرأسمال؛ وهي أَقْرَبُ كَلِمَةٍ، فِي العربيةِ، تَدُلُّ عَلَيْهِ.

وَلَيْسَ مِنْ حَاجَةٍ أَبَدًا إِلَى هَذِهِ الأَصِيلَةِ (رَأْسِ المَالِ الفَرْدِيِّ)، وَهُوَ مُلْجَمٌ هَذَا الأَلْجَامِ وَمَكْبُوحٌ هَذَا الكَبْحِ. فَالْأَمْرُ، كَمَا سَبَقَ وَقُلْتُ، لَا يَعْدُو التَّسْمِيَّاتِ. فَالأَصِيلَةُ المُلْجَمَةُ، أَكَانَتْ مُضَافَةً إِلَى اسْمٍ مَا أُمُّ إِلَى الدَّوْلَةِ، سَوَاءً، وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ اخْتَلَفَ، فَإِنَّمَا هُوَ الاسْمُ لَا المُسَمَّى نَفْسَهُ.

مبدأ العمل على أساس المجهود المُفْرَط، المعروف بِاسْمِ نِظَامِ «سَوِيْتِج» : المَعْرِقَةُ - تَرِينَا تَأْثِيرِ الأَغْرَاءِ وَمَدَى عَمَلِهِ فِي طَبِيعَةِ الكَانَنِ وَمِزَاجِيَّتِهِ وَفِي بَعَثِ حَافِزِهِ القَادِرَةِ الكَائِنَةِ. رَاجِعْ كِتَابَ: مَالُ الرأسمالية ل: لويس مارليوس: ١٢٢ - ١٢٥ ترجمة علي الحمامصي.

(١) والبُرْهَانُ عَلَى ضَرُورَةِ الأَغْرَاءِ مَا يُعْرَفُ فِي الرُّومِيَّةِ بِكَلِمَةِ «الشكهاونوية: الجَهْدِيَّة»، نِسْبَةً لِعَامِلِ المَنَاجِمِ الروسي شتكهانوف. وَهِيَ تَعْنِي زِيَادَةَ الإنتاجِ أَضْعَافًا مُضَاعَفَةً، تَحْتَ الأَغْرَاءِ، فِي مَهْلَةٍ أَوْ وَحْدَةٍ زَمَنِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ لِإنتاجِ مَا هُوَ أَقَلُّ جِدًّا. وَالجَهْدِيَّةُ - وَإِنْ رَفَضْتَهَا النِقَابِيَّةُ العَمَالِيَّةُ فِي العَالَمِ الحُرِّ، لِأَنَّهَا تَرْفُضُ أَصْلًا:

أقول: الأمر سيان، أكانت الملكية باسم الفئات العمالية أم «الائتلافية»^(١): البروليتارية، أو كانت باسم معين وهي ملجئة مشكومة بصالح السواد الأعظم. فقد بلغ، في بعض المعامل الكبرى، أن ارتفعت نسبة الضريبة التصاعدية عليها، حتى التسعين في المائة، وعلى الأريز أو الميثيب (رب العمل) كل الأغباء: من صيانة واستعاضة البدائل وأرشر إصابة العمل إلخ، من النسبة الضئيلة المتبقية. وهذا يريك، بقطع، أن الاختلاف لفظي خالص؛ أما الجوهر في الحالين فواحد...

ويُفهم من تحريم المسألة فيه، كما تشهد الأخبار الكثيرة مثل: لأن يأخذ أحدكم حبلًا فيحطب، خير من أن يتكفف أيدي الناس. ومن تحديده لمصارف الزكاة على الفقراء والمساكين ومن إليهم، أن الاسلام قصد إلى وضع رؤوس أموال مقدرة بين أيدي الفئات المذكورة لتستثمر وتعمل^(٢). ولم يقصد بها أبداً الاحسان الخالص. وتعبير أوضح: لم يعن بالزكاة الجود البليد الخامل بل الناشط المستثمر؛ ف«اليد العليا خير من اليد السفلى».

وقصارى القول أن الاسلام أقام نظام الأموال على توازن دقيق بين رأس المال وطاقته على الانتاج. ولذلك، خالف بين الأنصبة الزكوية وفرضها في معادلة مقدرة بين استيفاء المجموع من الفرد بانتاجه؛ فاحترم الملكية، وبين استيفاء الفرد من المجموع باستهلاكه، فأوجب الزكاة. وبهذا، حقق الصلة بين الفرد والجماعة على أساس موزون موزون عادل.

على أن الزكاة في فلسفتها تعني: أن كل امرئ في أي مسعى أو مضمار يؤول إلى كسب هو مدين به للمجتمع. فالبناة والتجار والطبيب والصيدلي والمهندس والمعلم والمحامي، إلخ، كلهم في فنيهم وتقنيهم مدينون للمجتمع.

(١) اخترت هذا الوضع، لأن الكلمة الفرنجية الأصلية مشتقة من اللاتينية القديمة «برولوس»، أي اللزبة. وكانت «البروليتاريا» تعني، عند الرومان القدماء، الطبقة التي لا يملك أفرادها شيئاً سوى الإنسان والإنجاب. راجع كتاب: تاريخ فن الحرب

ل: الجنرال ستروكوف ج ١، ص: ٦٠.

(٢) بهذا الحق الزكوي، وبهذا المفهوم، تستغني الشريعة العملية عما يسمى بنظام المصارف التعاونية للتسليف، كما تفضل من حيث إنه حق أصيل، وليس سلفة ذات عائدة، ولو ضئيلة رقيقة.

وهَاكَ الطَّيِّبَ مَثَلًا، فَأُصُولُ التَّشْخِصِ وَأَعْرَاضُ الْمَرَضِ وَالْعِلَاجُ الْمُلَائِمُ، دَيْنٌ تَسَلَّفَهُ مِنْ عِبَقَرِيَّاتٍ أَعْطَتْهَا وَوَهَبَتْهَا لِلْكُلِّ الاجتماعي. أَمَّا جُهِدُهُ فَمَحْضُورٌ فِي الْكَشْفِ وَالتَّطْبِيقِ أَيِ الْمُعَايِنَةِ السَّرِيرِيَّةِ، وَكَسْبُهُ إِذَا هُوَ بَعْضٌ مِنْ جُهِدِهِ وَبَعْضٌ مِنْ دَيْنِ الْمُجْتَمَعِ عَلَيْهِ، فَلَيْسَ كُلُّهُ لَهُ خَالِصًا، بَلْ هُنَاكَ دَيْنٌ فِيهِ يَجِبُ وَفَاؤُهُ. وَهَكَذَا قُلٌّ فِي سَائِرِ مَرَاقِقِ الْعَمَلِ وَالْإِنْتِاجِ. وَوَفَاءُ هَذَا الدَّيْنِ هُوَ الزَّكَاةُ أَوِ الْمَعُونَةُ الْجَبْرِيَّةُ الاجتماعيَّةُ لِلْقَطَاعِ العام^(١)، بَلْ لِمَحِيطِ الدَّائِرَةِ الْمُجْتَمَعِيَّةِ... عَلَى أَنِّي دَعَوْتُ يَوْمًا، تَبَعًا لِفَلَسَفَةِ الزَّكَاةِ، أَنْ تُعَمَّمَ مِهْنَتَا الطُّبَايَةِ وَالْمُحَامَاةِ؛ كَمَا كَانَتَا فِي الصَّدْرِ الْأَوَّلِ وَمَا لِحَقِّهِ. (انظر كُتُبَ السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ الْمُخْتَلِفَةِ وَكُتُبَ الْجِسْبَةِ الْمُتَوَرِّعَةِ)^(٢).

نظرية الحَجَرِ الصَّحِّيِّ الاجتماعي:

تَأْتِي الْإِسْلَامُ تَأْتِيًّا بَارِعًا، إِلَى حَضَرِ الْفَقْرِ وَوَجْرِهِ فِي مَبَاءَتِ، وَالْحَجَرِ

تَأَقُّوْا؟! خُصُوصًا وَالْمُعْجَمَ الْوَسِيطَ، الْمَاصِرَ عَنْ مَجْمَعٍ لُغَوِيٍّ، جَيْنَ يَتَعَمَّدُ الْخَطَأَ، مَعْنَاهُ أَنَّهُ يُزَكِّيهِ وَيُكْرِسُهُ رَسْمِيًّا! فَمَنْ الْمَلُومُ؟

(٢) أَذْكَرُ مَا أَوْرَدْتَهُ فِي الْجُزْءِ الْأَوَّلِ مِنْ سِلْسِلَةٍ: إِنِّي أَنْتِهِمُ، الَّذِي صَدَّرَ فِي كَانُونِ الْأَوَّلِ سَنَةِ ١٩٤٠، وَنَصَّهُ:

فِي أَوَاخِرِ الثَّلَاثِيَّاتِ، قَامَتِ بِقَابَةِ الْمُحَامِينَ، فِي بَيْرُوتَ، تُطَالِبُ الْحُكُومَةَ بِحَضَرِ الْمُحَامِينَ، مُتَعَلِّلَةً بِأَنَّ الْمُسْتَوَى الْحَقْرَوِيَّ سَقَطَ وَانْحَدَرَ إِلَى تَهْقِئَةِ الْمَشَاكِلِ وَتُكْثِيرِهَا، مُتَجَاوِزًا وَمُتَخَطِّيًا مِهْمَتَهُ الْأَصْلِيَّةَ، الَّتِي تَقُومُ عَلَى التَّعَاوُنِ مَعَ الْقَضَاءِ عَلَى إِحْقَاقِ الْحَقِّ، لَا إِغْفَالِهِ.

كَمَا انْقَلَبَ الطَّبُّ تِجَارَةً مَرِيضَةً، تَنْهَضُ عَلَى الْإِسْتِزَارِ وَالْمُبَالِغَةِ فِيهِ. وَكَانَتْ يَثُلُ هَذِهِ الْمَشَاكِلُ تَنْحُلُ بِالتَّكَافُلِيَّةِ بِلَقَائِيًا بِفَرْضِ ضَرَائِبٍ أَوْ مَعُونَةٍ جَبْرِيَّةٍ أَوْ زَكَاةٍ، عَلَى الْقَادِرِينَ مِنَ الشَّعْبِ عَامَةً، بِإِسْمِ التَّطْبِيبِ وَالِدِفَاعِ وَتَوْطِيفِ الْأَطْيَاءِ وَالْمُحَامِينَ؛ وَبِذَلِكَ تَعْدِمُ تِجَارَةُ الطَّبِّ وَتِجَارَةُ الْمُحَامَاةِ اللَّتَانِ أَوْجَدَتَا مُشَاكِلَ حَادَّةً وَأَدْنَا إِلَى تَقْيِيدِ مُجْتَمَعِي. أَنْظُرْ: إِنِّي أَنْتِهِمُ، ج ١، ص: ٧٣-٧٥.

(١) الْمُؤَسِّفُ اضْطُرَّابَ الْمَعَاجِمِ وَعَدَمَ دِقَّتِهَا فِي الضَّبْطِ لِهَذَا الْمُصْطَلَحِ الْعِبَاسِيِّ، فِي الْعَهْدِ الثَّانِي. فَالْقَطَاعُ، بِالْمَعْنَى الْهَنْدَسِيَّةِ ثُمَّ الْجَامِعِيَّةِ، هُوَ فِي مُحِيطِ الْمُحِيطِ، لِلْمُعَلِّمِ بِطَرَسِ الْبِسْتَانِيِّ، بِضَمِّ الْأَوَّلِ وَتَخْفِيفِ الثَّانِي. وَجَارَاهُ الشُّورِيُّ فِي مُعْجَمِ الطَّلَابِ، وَالْيَاسَ أَنْطُونِ الْيَاسِ فِي الْقَاصُوسِ الْعَصْرِيِّ، الْعَرَبِيِّ الْإِنْجِلِيزِيِّ، وَالدَّكْتُورِ مُحَمَّدِ شَرْفٍ فِي مُعْجَمِهِ الطَّبِّيِّ وَالْعِلْمِيِّ. وَهَسُو بِكُسْرِ الْأَوَّلِ وَتَخْفِيفِ الثَّانِي، فِي الْمُعْجَمِ الْوَسِيطِ الْمِصْرِيِّ، الصَّادِرِ عَنْ مَجْمَعِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهَنَا الطَّائِفَةُ، وَفِي تَرْجُمَةِ أُصُولِ إِبْرَاهِيمَ لِفَانْدِينِكِ، وَفِي الْمُعْجَمِ الْفَرَنْسِيِّ الْعَرَبِيِّ، وَفِي مُعْجَمِ لَارُوسِ الْعَرَبِيِّ. وَصَرَّاهُ كَمَا ضَبَّطَهُ نَصًّا الْخَوَارِزْمِيُّ، الَّذِي عَاشَ سَنَةَ ٣٦٦ هـ، فِي مَفَاتِيحِ الْعُلُومِ «يَفْتَحُ الْقَافَ وَتَشْدِيدُ الطَّاءِ» ص: ١٢٠. وَكَانَ «بِلَوْ»، فِي مُعْجَمِهِ الْفَرَنْسِيِّ الْعَرَبِيِّ هُوَ الْمُتَّفِقُ وَالصُّوَابُ.

وَهَلْ أَشْتَعُ مِنْ هَذَا؟! فَمَهْمَةُ الْمَعَاجِمِ أَنْهَا كَالنِّيرَانِ، فَإِذَا كَانَتْ هِيَ فِي حَاجَةٍ إِلَى نِيرَانٍ، لِإِرَاحَةِ وَجْهِ الظُّلْمَةِ، فَمَا الشَّأْنُ بِالنَّاسِ؟! وَهَلْ يُلَامُونَ إِذَا

الصَّحِّيَّ عليه صيانة لِحَسْمِ الْمُجْتَمَعِ مِنْ سَرَيَانِ الْعَدْوَى. . . وذلك بما قَدَّمَ من إجراءات ذاتِ أثرٍ فعَّالٍ، ولا سيَّما الزكاة، ووَرَدَ هذا، بصراحة، في الحديث النبويِّ، برواية عليٍّ: إِنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَى الْأَثْرِيَاءِ فِي أَمْوَالِهِمْ بِالْقَدْرِ الَّذِي يَسَعُ فَقَرَاءَهُمْ، وما جَهْدَ وَشَقِيَّ الْفُقَرَاءِ إِلَّا بما يَصْنَعُ وَيَحْتَاجُنَ الْأَثْرِيَاءُ.

ومن هنا، انعطف الاسلام انعطافه البارِعَ، بما جَعَلَهُ شَرَكَةً فِي الْأَصِيلَةِ وَالْحَصِيلَةِ، كَمَا بَيَّنَّا وَأَوْضَحْنَا لِهَيْئَتِهِ. وَلَمْ تَكُنْ طَائِفَةٌ مِنَ الْأَيْمَةِ بِالْأَمْوَالِ الظَّاهِرَةِ، بَلْ جَرَّتْهَا عَلَى الْأَمْوَالِ الْبَاطِنَةِ؛ وَلِهَذَا مَدْلُولٌ وَاسِعٌ فِي سَعْيِ الْأَفْرَادِ وَالْجَمَاعَاتِ، وَلَسْتُ، الْآنَ، فِي صَدْدِهَا، لِأَنَّهَا سَتَكُونُ مَحَلًّا لِقَوْلِ مُسْتَفِيزٍ فِي وَاحِدَةٍ مِنْ حَلَقَاتِ هَذِهِ السَّلْسِلَةِ أَيْنَ الْخَطَأُ؟.

إطلاق اليد في استخلاص الأنصبة:

في الحديث الشريف: «لَا وَبِيَ الصَّدَقَةُ حَرْبٌ» (أي مانعُ الزكاة) وفَرَعَ عليه نَفَرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ: أَنَّ السُّلْطَةَ إِذَا عَجَزَتْ عَنِ الْجَبَايَةِ، يُبَاحُ لِمُسْتَحِقِّهَا أَنْ يَسْتَخْلِصَهَا، غَيْرَ مُتَجَاوِزِينَ وَهُوَ، بِتَعْيِيرٍ آخَرَ، قَوْلَ بَيَاحَةِ «ثَوْرَةِ الْفُقَرَاءِ». وَأَنَا أَجَارِي قَوْلَ هَذَا النَّفَرِ، اسْتِثْنَاءً بِحَدِيثٍ: مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ. وَسَبَقَ لِي أَنِّي عَرَضْتُ قَوْلَ كَثَرَةٍ مِنَ الْقُدَامَى، بِأَنَّ الزَّكَاةَ مِنْ بَابِ الشَّرَكَةِ، فَمُسْتَحِقُّهَا يُحْكَمُ الْمُسْتَقْوَى دُونَ مَالِهِ، الْوَارِدُ فِي الْحَدِيثِ؛ فَالشَّرِيكَ صِنُو الشَّرِيكَ.

أَمَّا الْمَصْدَقُ أَيَّ عَامِلِ الْجَبَايَةِ، فَقَدْ أَطْلَقَ الْفُقَهَاءُ يَدَهُ، بِاتِّفَاقٍ، اعْتِمَادًا عَلَى أَنَّ مَانِعَهَا مِنَ الْبُغَاةِ.

وَفَتَوَى الْمَشَيْخَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ الْقَدِيمَةُ فِي الْإِسْتِثْنَانَةِ، بِأَنَّ الضَّرَائِبَ حَلَّتْ مَحَلَّ الزَّكَاةِ، مَحَلُّ نَظَرِ يُسْقِطُهَا مِنَ الْإِعْتِبَارِ، عَمَلًا بِقَاعِدَةٍ: إِبْقَاءُ مَا كَانَ عَلَى مَا كَانَ.

الارث الاجتماعي:

مَسْأَلَةُ اجْتِهَادِيَّةِ أَطْرَحِهَا الْيَوْمَ طَرَحَ الْوَاجِبِ لَا الْإِسْتِحْبَابِ؛ وَغَفَرَ اللَّهُ لِقُدَامَى الْفُقَهَاءِ وَمُخَدِّثِهِمْ، فِي اعْتِبَارِهَا مُسْتَحَبَّةً فَقَطْ. أَعَالِمِينَ كَانُوا أَمْ غَيْرَ عَالِمِينَ أَنَّهُمْ

يُنَاقِضُونَ الْقَوَاعِدَ؛ فَمِنْ أَهَمِّ الْكُلِّيَّاتِ الْفِقْهِيَّةِ الْمُقَرَّرَةِ: أَنَّ الْحَثَّ التَّأَكِيدِيَّ بِمَنْزِلَةِ الْأَمْرِ.

وَحَدِيثُ أَبِي الدَّرْدَاءِ، عَنِ النَّبِيِّ: إِنَّ اللَّهَ جَعَلَ لَكُمْ ثُلُثَ أَمْوَالِكُمْ زِيَادَةً فِي أَعْمَالِكُمْ، وَالْكَثْرَةُ الْكَائِثَةُ مِنْ رِوَاةِ الْحَدِيثِ قَبْلَتَهُ وَأَوْهَنْتُ مِنْ زَعَمِ ضَعْفِهِ لَا سِيَّمَا وَأَحَادِيثِ الْوَصِيَّةِ تَقْوِيَهُ، كَحَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَنَصُّهُ:

«مَرَضْتُ عَامَ الْفَتْحِ مَرَضاً أَشْفَيْتُ عَلَى الْمَوْتِ، فَأَتَانِي النَّبِيُّ يَعُودُونِي، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ لِي مَالاً كَثِيراً، وَلَيْسَ يَرِثُنِي إِلَّا بَيْتَانِي؛ أَفَأَوْصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَتُلْتَمِي مَالِي؟ قَالَ: لَا. قُلْتُ: فَالْشُّطْرُ؟ قَالَ: لَا، وَإِنَّمَا الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَثِيرٌ؛ إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ»^(١).

وَبِنَاءً عَلَيْهِ: الْوَصِيَّةُ، أَعَدَّتْ تَوْرِيثاً أَمْ هِبَةً، وَاحِدَةً مِنْ حَيْثُ الْغَايَةُ وَالْقَصْدُ. عَلَى أَنَّ الْأَصَحَّ وَالْأَقْعَدَ، عِنْدِي، قَوْلُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا مِنْ بَابِ التَّوْرِيثِ. وَذَلِكَ بِدَلَالَةِ سِيَاقِ حَدِيثِ سَعْدٍ؛ فَإِنَّهُ كَانَ فِي مَعْرِضِ الْمُسَاءَلَةِ عَنْ أَيْلُولَةِ أَمْوَالِهِ وَعَلَى أَيِّ وَجْهِ. وَإِذَا عَطَفْنَا عَلَيْهِ حَدِيثَ أَبِي الدَّرْدَاءِ وَحَدِيثَ: لَا وَصِيَّةَ لِوَارِثٍ^(٢)، يَثْبُتُ أَنَّ الْوَصِيَّةَ هِيَ أَدْخَلَ فِي بَابِ التَّوْرِيثِ مِنْهَا فِي بَابِ الْهِبَةِ. وَحَدِيثُ: مَاتَ رَجُلٌ لَا عَنْ وَارِثٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ أَعْطُوا مِيرَاثَهُ لِأَهْلِ قَرَبَتِهِ؛ وَفِي رِوَايَةٍ: رَجُلًا مِنْ أَهْلِ قَرَبَتِهِ^(٣).

فَلَا مَعْدَى إِذَا، عَنْ أَنَّ لِلْمُجْتَمَعِ (الْقَرَبَةِ بِتَعْبِيرِ النَّبِيِّ) سَهْمًا مَفْرُوضًا. فَإِذَا ذَهَبَتْ تَحْصِيرُ إِرْثًا، وَجَبَ أَنْ تُضَيَّفَ الْمُجْتَمَعُ إِلَى أَصْحَابِ الْفُرُوضِ؛ وَسَهْمُ الْمُجْتَمَعِ مُحَدَّدٌ مُعَيَّنٌ بِالثُّلُثِ. فَيُقَالُ، مَثَلًا: تُوفِّي عَنْ زَوْجَةٍ وَأَبْنَاءٍ وَمُجْتَمَعٍ، وَلِكُلِّ قَرُضُهُ الْمَنْصُوصُ.

(٢) رَوَاهُ الدَّارِقُطْنِي فِي سُنَّتِهِ، وَذَكَرَهُ السَّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ج ١، ص: ١٧٦. وَانْظُرْ تَفْصِيلَ رِوَايَاتِهِ فِي كَشْفِ الْخَفَاءِ ج ٢، ص: ٣٦٩.
(٣) أَخْرَجَهُ الْبَغْوِيُّ ج ٢، ص: ١٦، وَفِي مُشْكَاةِ الْمَصَابِيحِ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْخَطِيبِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبَغْوِيُّ فِي مَصَابِيحِ السُّنَّةِ ج ١، ص: ١٧، وَجَاءَ بِرِوَايَاتٍ أُخْرَى فِي مَجَامِيعِ الْحَدِيثِ بِثَبَاتٍ صَحِيحِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَسُنَنِ النَّسَائِيِّ وَابْنِ مَاجَةَ. انْظُرْ التَّفْصِيلَ فِي كَشْفِ الْخَفَاءِ ج ١، ص: ٣٢٥.

التعميم الطوعي :

أقول التعميم لا التأميم، وعلى نحو طوعي، ولكن مع الحَضُّ والتَّغْيِيب فيه؛ وذلك بِتَشْجِيعِ الوَقْفِ على المَرافِق العامة، أي بجعله مؤسسة اجتماعية. ومن هنا، شاع شُيُوعه في العُهُود الإسلامية القديمة، من مَعْبَد إلى مَدْرَسَة إلى مُسْتَشْفَى إلى فَنَادِق، لِمَنْ انْقَطَعَتْ بِهِم الأسباب، إلى تَعْيِيدِ الطُّرُق وإِنَارَتِهَا، إلى رِعايَةِ الحيوان، إلى الحَمَّامَات بِكُلِّ لَوَازِمِهَا. انظر رحلة ابن بطوطة ص: ٢٣٧.

هذه أَهَمُّ دَعَائِمِ الإِصْلَاحِ المَالِيّ في الإسلام. وقد أَظْهَرَتِ التَّجَارِبُ نَجَاحَهُ بِصُورَةٍ كَادَتْ تُكُونُ فَرِيدَةً.

وختلاصة ما أودُّ مقالَه من بَعْدُ، هو أن الإسلام قَصَدَ إلى إِبْجَادِ حالِ اجتماعية صحيحة، وإلى خَلْقِ مُجْتَمَعٍ سَعِيدٍ؛ وقد نَجَحَ أَيْمًا نَجَاحًا وإذا كان الثَّرِيُّ مَيِّئًا مُحْنَطًا بِالذَّهَبِ، فالفَقِيرُ مَيِّتٌ مُحْنَطٌ بِالأَسْمَالِ؛ وَهُمَا طَرَفَا الشَّقَاءِ.

ولذا، كان إِصْلَاحُ أيِّ مُجْتَمَعٍ بِتَخْلِيصِهِ مِنْهُمَا، وإِبْجَادِ حالِ رِضا شائِعَةٍ، ومُحَارَبَةِ الثَّرْوَةِ والعُدْمِ جَمِيعًا، فَكِلَاهُمَا أَدَاةٌ لِتَجْمِيدِ الشُّعُورِ، وَجَعْلِهِ رَذِيًّا فِي دَرَجَةِ الانْحِلَالِ.

فمُحَمَّدٌ لَمْ يَجْعَلْ مُجْتَمَعَهُ ثَرِيًّا، بَلْ أَمَكَّنَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَ غَنِيًّا أَيُّ مُكْتَفِيًّا؛ وَأَعْطَانَا مَجْمُوعَةَ هَذِهِ الْحَقَائِقِ، الَّتِي يُمَكِّنُ اسْتِثْنَاءُهَا وَاسْتِخْلَاصُهَا وَهِيَ :

الْغِنَى «الِكِفَايَةِ» حَيَاةٌ وَسَعَادَةٌ، وَرَمَزُهَا التَّقَدُّمُ وَالْعَمَلُ وَالْأَمَلُ، وَالْعُدْمُ مَوْتُ وَشَقَاءٌ، وَرَمَزُهُ الْإِنْدِحَارُ وَالتَّرَاخِي وَالْيَأْسُ. فَيَجِبُ أَنْ لَا تَقْيَسَ حَيَاةَ الْمُجْتَمَعِ بِمِقْدَارِ مَا فِيهِ مِنْ ثَّرْوَةٍ رَاكِدَةٍ، لَا تَنْشُطُ لِخَيْرِ الْمَجْمُوعِ، بَلْ بِمِقْدَارِ مَا فِيهِ مِنْ جُهِدٍ، سَعْيًا لِإِشْبَاعِ الرُّغَبَاتِ الشَّعْبِيَّةِ الْعَامَةِ.

فَالْبَشَرِيَّةُ لَا تَنْطَلِعُ إِلَى مُجْتَمَعٍ ثَرِيٍّ، يَشِيْعُ فِيهِ التَّرَفُ وَالْفَسَادُ وَالنَّهْمُ، بَلْ إِلَى

مُجْتَمَعٌ غَنِيٌّ «مُكْتَفٍ»، يَشْتَبِعُ فِيهِ الرِّضَا مَشْفُوعاً بِالطَّمَأْنِينَةِ؛ «وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا، فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ، فدمَرْنَاهَا تدميراً» (الاسراء ١٦: ١٧).

وَالفِكْرُ الاجتماعيُّ، بَعْدَ تَقَلُّبَاتٍ فِي التَّارِيخِ، بَيْنَ الْفَرْدِيَّةِ وَالْجَمَاعِيَّةِ وَالْمُخْتَلِطِ مِنْهُمَا، أَتَبَرَّزَ، فِي نِهَايَةِ الْمَطَافِ، مَذْهَبًا، عُرِفَ بِـ «مَذْهَبِ التَّضَامُنِ وَالتَّكَافُلِ الاجتماعيِّ». وَيَدْرُسُهُ الدَّقِيقُ، يَظْهَرُ لَنَا أَنَّهُ نَقَلَ مَذْهَبَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ. نَقْلًا يَكَادُ يَكُونُ حَرْفِيًّا، عَلَى مَا قَرَّرَ النُّقَادُ الْغَرِيبُونَ أَنْفُسَهُمْ.

عَلَى أَنَّ الْمَذْهَبَ الْقُرْآنِيَّ يَظَلُّ أَكْثَرَ دِقَّةً وَأَعَمَقَ إيجابِيَّةً وَأَوْسَعَ شُمُولًا، حِينَ وَضَعَ حَدًّا مُعَيَّنًا لِمَا أُسْمِيَ فِيهِ بِـ «الْمَعُونَةِ الْجَبَرِيَّةِ»، دُونَ مَا تَحْدِيدِ لِلْأَنْصِبَةِ فِي الدُّخُولِ، وَالْمَرْدُودِ لَأَنْوَاعِ الْإِنْتِاجِ...

فِيَا أَصْحَابَ هَذَا التَّرَاثِ، أَنْتُمْ عَلَيْهِ غَيَارَى؟

لَسْتُ أَدْرِي وَلَكِنْ، يَقِينًا، أَدْرِي أَنَّكُمْ فِي دُرُوبِ الْحَيَاةِ حَيَارَى..

صَاغَ دُنْيَا النَّاسِ تَزْهُو كَوَكْبًا وَبَرَاءً مِنْ هُمُومِ التَّعَسَّاءِ
أُمْنِيَّاتٍ فَوْقَ مَا تَهْوَى النُّهْيُ وَرُؤْيَى مَنْ قَلْبُهُ «غَارُ جِرَاءِ»^(١)

(١) من مَجْمُوعَتِي: قِصَائِدُ دَامِيَةِ الْحَرْفِ بِيضَاءِ

الأَمَلِ، ط: بِيْرُوتُ سَنَةِ ١٩٧٧.

لَيْسَ لِأَهْلِ النَّفْطِ مُقَدَّرَاتُهُ!

إِنَّمْ قَوْمِي دِينِي، بَلْ أَكْبَرُ مِنْ إِيَّاهُمْ، يُرْتَكَبُ عَلَانِيَةً وَلَا مِنْ سَائِلٍ أَوْ مُحَاسِبٍ،
هَلْ تُصَدِّقُ؟ وَلَكِنْ بَرُّغَمِ أَنْفِي وَرَغَمِ أَنْفِكَ هُوَ يَحْدُثُ.

النَّفْطُ يَحْتَقِبُهُ أَصْحَابُ أَرْضِهِ فِي دُنْيَا الْعَرَبِ، وَهُوَ - دِينِيًّا - حَرَامٌ صُرَاحٌ
وَاحْتِيَاظٌ ظَالِمٌ - وَكَانَ هَذَا الْحِجْسُ دَاخِلَ الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ وَدَوْلَةِ الْإِمَارَاتِ، فَتَأْتِمْنَا
تَحَرُّجًا مِنْ هَذَا الْاِحْتِيَاظِ الْمُحْتَجِّجِ، فَبَسَطْنَا الْكَفَّ إِلَى دَوْلِ شَتَّى، وَاتَّمَنَى أَنَّهُ مِنْ
هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ، شُعُورٌ بِالْمُشَارَكَةِ لَا مُسَاعَفَةٌ وَلَا عَوْنًا.

وَقَدْ يَدْهَشُ مَنْ يَسْمَعُنِي أَقُولُ مَا أَقُولُ، وَيَبْلُغُ الذُّهُولُ ذُرْوَتَهُ عِنْدَ مَنْ يَقْرَأُ مَا
أَقْرُرُ، وَأَنَا أَفَكُّرُ جَهْرًا... وَلَكِنِّي أَرْجِعُ فَأَقْطَعُ بِأَنَّهُ حَرَامٌ حَرَامٌ، ثُمَّ لَا أَحْفِلُ أَوْافَقُ
مَنْ يُنْعَتُ بِالْفِقْهِ أَمْ خَالَفَ... فَأَنَا لَا أَذْكُرُ - عَلِيمَ رَبِّكَ - بَيْنَ مَنْ خَالَطْتُ فِي هَذِهِ
الْأَيَّامِ الَّتِي حَمَلْتَنِي إِلَى أَكْثَرِ بُلْدَانِ عَالَمِ الْعَرَبِ، إِلَّا قَلَّةً يَبْصَحُ أَنْ تُوسَمَ بِالْفِقْهِ
وَتُضَافَ إِلَيْهِ، عَلَى كَثْرَةِ مَنْ يُدْعَى فِيهِ، لِعَهْدِنَا، بِكَلِمَةٍ: «يُخَرِّرُ: دُكْتُور»^(١).

(١) أَرَى أَنَّ أَصَحَّ مَا يَوْضَعُ، مَقَابِلًا لِلدُّكْتُورِ، إِحْدَى
كَلِمَتَيْنِ: أ- يُخَرِّرِي «فِعْلِيًّا»، وَحَامِلُهَا يُخَرِّرُ، وَهِيَ
أَدْقُ مِنْ دَلَالَةِ الْأَصْلِ اللَّاتِنِيِّ الَّذِي يَعْنِي الْعَالِمِيَّةَ وَسَعَةَ
الْإِطْلَاقِ فَقَطْ، بَيْنَمَا التَّخْرِيرُ يَعْنِي، فَوْقَ سَعَةِ
الْإِطْلَاقِ، الْجُنْقَ وَالتَّمْحِصَ. ب- نَبَأَةً، وَحَامِلُهَا
مُنْتَبِلٌ، وَلَقَدْ اسْتَعْمِلْتُ بِهَذَا الْمَعْنَى فِي الْعُهُودِ الْعَبَاسِيَّةِ
الْمُتَأَخِّرَةِ، فَقِيلَ دَرَسَ وَلَا زَمَ وَتَنَبَّلَ. وَفِي تَبَيُّهِ صُورَ مِنْ
سَمَاعَاتٍ وَإِجَازَاتٍ، وَنَبَأَةٍ فِي فَرْعٍ مِنَ الْفُرُوعِ. أَنْظَرُ:
خُلَاصَةُ الْأَثَرِ فِي أَعْيَانِ الْقَرْنِ الْحَادِي عَشَرَ لِلْمَحْبِي
ج ٣. عَلَى أَنَّ النَّبَأَةَ فِي الْأَصُولِ اللَّغَوِيَّةِ تَعْنِي، فِي
جُمْلَةٍ مَا تَعْنِي، الْعُدَّةَ وَالْأَهْبَةَ وَالْعِتَادَ.

وَحِينَ أَذْكَرُ الْفَقْهَ أَوْ الْفُقَهَاءَ، فَإِنَّمَا أَغْنِيهِ، بِالْمَعْنَى الْمُعْتَدِّ بِهِ، عِنْدَ قُدَامِي
عِلْمَائِنَا الْأَعْلَامِ، وَكَانَ شَرْطُهُمْ الْأَوَّلُ فِي الْفَقِيهِ أَنْ يَتَمَتَّعَ بِمِلْكَةِ الْاسْتِحْصَالِ لَا
الْاسْتِحْضَارِ^(١).. فَلَيْسَ الْفَقِيهُ مَنْ يَحْفَظُ «قَالَ وَقِيلَ»، بَلْ مَنْ يَسْتَخْرِجُ وَيَسْتَنْبِطُ مِنْ
«الْقِيلِ وَالْقَالَ»...

وَلَسْتُ الْآنَ بِصَدَدٍ مَا الْفَقْهَ؟ وَمَنْ الْفَقِيهُ؟ كَمَا لَسْتُ فِي سِيَاقِ الْمُسَاءَلَةِ، هَلْ
عِنْدَنَا فُقَهَاءٌ حَقِيقِيُّونَ يَسْتَأْهِلُونَ بِاسْتِحْقَاقِ وَجْدَارَةِ هَذَا النَّعْتِ أَمْ لَا؟ وَإِنَّمَا أَنَا فِي
مَجَالِ تَبْيَانِ حُكْمٍ قَدِيمٍ جَدِيدٍ، وَمَسَاقِ الْكَشْفِ عَنْ رَأْيِي فِي مُغْضِلِ فَقْهِي.
وَأُعْنِي الْآنَ مِنْ كُلِّ مَفَارِيدِ الْفَقْهِ وَمَسَائِلِهِ بِالنَّقْطِ، وَهَلْ هُوَ مِلْكٌ لِوَاضِعِ الْيَدِ عَلَى
أَرْضِهِ، أَمْ هُوَ مِلْكٌ عَامٌّ مُشْتَرَكٌ؟

الْحَدِيثُ النَّبَوِيُّ الشَّرِيفُ الَّذِي أَطْبَقَ عُلَمَاءُ الدَّرَايَةِ فِي فَرْعِ التَّخْرِيجِ،
وَعُلَمَاءُ الرِّوَايَةِ فِي فَرْعِ التَّجْرِيجِ عَلَى صِحَّتِهِ، وَهُوَ وَاضِحٌ الدَّلَالَةِ، صَرِيحُ الْبَيَانِ،
وَنَصُّهُ بِلَفْظِ النَّبِيِّ الْكَرِيمِ:

«النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: الْمَاءِ وَالْكَلَالِ وَالنَّارِ».

وَلَا يَعْنِينِي، وَلَا يَهْمُنِي هُنَا، تَفْسِيرُ الْمُفْرَدَاتِ كَمَا فَسَّرَهَا الْقُدَمَاءُ، فَقَدْ وَقَفُوا
عِنْدَ مَا عَرَفُوا مِنْ أَغْيَازِهَا وَهُمْ مَعْدُورُونَ فِي هَذَا، لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا فِي مِضْمَارِ نُبُوءَةٍ بِمَا

فَالْمُتَعَّةُ مِنَ الْأَعْرَاضِ الْمُصَاحِبَةِ غَيْرِ الْمُتَفَكِّةِ، وَلَيْسَتْ
مَقْصُودَةً لِدَلِيلِهَا. فِلَا بَاحَةَ قَصْدِ الْوَقْتِ الْمَانِعِ تَعْنِي إِبَاحَةَ
قَصْدِ الْاسْتِمْتَاعِ الْخَالِصِ وَلَوْ جِهَةً فَحَسْبُ، أَيْ الزَّوْاجِ
الشَّهْوِيِّ، وَهُوَ خُلْفٌ، أَيْ بَاطِلٌ، فِي مَنْطِقِيَّةِ الْأَدَبِ
الْلَاهُوتِيِّ.. وَلَهُ أَشْبَاهُ وَنظَائِرُ وَهِيَ لَيْسَتْ مِنْ مَوْضُوعِي،
وَلَكِنِّي أَضْرِبُ مَثَلًا عَلَى أَنَّ مَدَّ الْحَضَارَةِ الْمُعَاصِرَةِ
قَضَى عِنْدَ الْجَمِيعِ عَلَى التَّعَمُّقِ، وَسَيَطَرَ اللَّفْقُ وَاللَّعْنُ
مِنَ الطَّفَاوَةِ وَالْأَمْلِيَّاتِ (الْكُورَاتِ الْجَاهِزَةِ) وَلَا أَكْثَرَ وَهَذَا
مَا يُفْرَعُنِي عِنْدَنَا وَعِنْدَهُمْ.

(١) مِنْ غَرِيبِ التَّصَادُفِ أَنَّ هَذَا التَّوَهُّنَ لَا يَقِفُ عِنْدَ
الْفُقَهَاءِ الْإِسْلَامِيِّينَ وَحَدِّهِمْ، بَلْ يَتَعَدَّاهُمْ الْيَوْمَ
وَيَتَخَطَّاهُمْ - وَهَذَا مَكْنُنُ الْعَجَبِ وَمَثَارُهُ - إِلَى الْفُقَهَاءِ مِنْ
غَيْرِهِمْ.. فَقَدْ أَتَقَنَّا أَنِّي أَطْلَعْتُ عَلَى قَتَوَى أَوْ رَقِيمٍ مِنْ
الْبَابِ الْحَاضِرِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِحُبُوبِ مَنَحِ الْحَمَلِ، فَحَرَمَهَا
وَأَبَاحَ بِدَلَالَةِ اخْتِيَارِ الْأَوَاقَاتِ الَّتِي لَا يُحْتَمَلُ فِيهَا بَلْ يَتَمَتَّعُ
الْحَمَلُ فِيزِيُولُوجِيَا «وِظَافِيَا» لِلْفَتَيَانِ.. وَهُوَ لَمْ يَشْعُرْ أَنَّ
قَتَوَاهُ تُخَالِفُ اللَّاهُوتَ الْأَدَبِيَّ أَسَاسًا، فَقِيهِ أَنَّ الرِّبَاطَ
الزَّوْجِيَّ لَيْسَ لِلْمُتَعَّةِ بَلْ بِقَصْدِ النُّسْلِ فَقَطْ، وَيَأْتِي مِنْ
يَفْعَلُ بِغَايَتِهَا وَلَهَا وَحْدَهَا، بَلْ بِنَيَْةِ الْإِثْبَابِ وَالْوَلَدِ..

يَجِدُ وَيُكْتَشَفُ . . ولكنهم أمامَ ألفاظٍ لها أعيانٌ تَنْدَرُجُ تَحْتَ الحُكْمِ ، ولا يَقِفُ الحُكْمُ عِنْدَهَا تَخْصِيصاً .

ولذا اختلفوا في «الماء» ، وهل المَعْنَى الأرضيُّ كالأنهر أم المَطَرُ؟ والنارُ ، وهل المَعْنَى الأقباسُ المُشْتَعَلَةُ أم الحَطَبُ إلخ؟ الأمرُ الَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الأَعْيَانَ لَيْسَتْ مُحَدَّدَةٌ بِاللَّفْظِ الوُضْعِيِّ لها ، حَتَّى عِنْدَ الْقَدَمَاءِ أَنْفُسِهِمْ .

وَعَظْمَةُ التَّعْبِيرِ النَّبَوِيِّ أَنَّهُ اخْتَارَ الأَعْمَ قَصْداً ، لِإِدْرَاجِ كُلِّ مَا يُشَبِّهُهُ ، كَالشَّانِ بِالْخَمْرِ وما إِلَيْهِ مِنْ كُلِّ مَا يَكُونُ النَّصُّ عَلَيْهِ عَيْناً ، نَصّاً عَلَى عِلَّتِهِ حُكْماً ، أَيْ مَا يُعْرَفُ فِي الْمُصْطَلَحِ الْأَصُولِيِّ بِالتَّمثِيلِ ؛ فَالْخَمْرُ نَصٌّ عَلَى مُطْلَقِ المُسْكِرِ ، وَالنَّارُ نَصٌّ عَلَى مُطْلَقِ الْوَقُودِ .

هذه نَاحِيَةٌ . . . وهناك في الحديثِ النَّبَوِيِّ نَاحِيَةٌ أُخْرَى ، وَهِيَ التَّعْبِيرُ بِالْعَدَدِ وَالْمَعْدُودِ جَمِيعاً ، الْمُفِيدُ لِلْحَضَرِ قِطْعاً ؛ وَابْتِهَا لِاتِّقِلَ إِلَى نَاحِيَةٍ ثَالِثَةٍ أَثَارَهَا الْقَدَمَاءُ أَيْضاً حَوْلَ كَلِمَةِ شُرَكَاءَ ، وَأَفْضَلُ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنْ تَأْوِيلِهِمْ قَوْلُ مَنْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ كَلِمَةَ الشُّرَكَاءَ ، بِدَلَالَةِ الْاِقْتِضَاءِ ، تَتَضَمَّنُ اللَّامِلِيَّةَ ، وَعَدَمَ حِلِّيَةِ الْبَيْعِ بَيْنَ الْأُمَّةِ ، إِلَّا وَفَاقاً لِلشُّغْلِ الْمَبْدُولِ لَا لِلشَّيْءِ ذَاتِهِ ، فَالْبَيْعُ وَالْقِيَمَةُ لَا يَقَعَانِ عَلَى الْكَلَالِ الْمَجْزُوزِ بَلْ عَلَى الْجُهِدِ الْمَبْدُولِ فِي الْجَزِّ نَفْسِهِ . . وهذه عِنْدَ قَدَامِي فُقَهَائِنَا أَتْبَلُ وَأَزْكَى وَأَوْعَى مِنْ نَظَرِيَةِ رِيكَاردو فِي الْأَجُورِ ، وَمِنْ نَظَرِيَةِ «فَائِضِ الْقِيَمَةِ» فِي الْأَشْتِرَاقِيَّةِ الْعِلْمِيَّةِ .

وَالنُّقْلَةُ الْأَخِيرَةُ هِيَ التَّنْبِيهُ إِلَى أَنَّ الْمِلْكِيَّةَ الْعَامَّةَ ، فِيمَا هُوَ عَامٌ ، تَرْجِعُ إِلَى الْخِلَافَةِ ؛ وَحِينَ لَا تَكُونُ ، وَبِالتَّالِي لَا بَيْتَ مَالٍ بَلْ غَلْبَةُ مُتَسَلِّطِينَ ، تَرْجِعُ - الْمِلْكِيَّةُ - إِلَى الْأُمَّةِ ، إِلَى الشُّعُوبِ الْمُمَثَّلَةِ فِي لِحَائِهَا .

وَهُنَا آتَى إِلَى تَحْرِيرِ الْمَسْأَلَةِ فِقْهِيّاً بِالاسْتِنَادِ إِلَى أَنَّ النَّصَّ عَلَى الْعَيْنِ نَصٌّ عَلَى الْعِلَّةِ ، وَإِلَى التَّعْبِيرِ بِالْجُمْلَةِ الْحَاصِرَةِ ، وَإِلَى دَلَالَةِ الْاِقْتِضَاءِ ، فَأَقُولُ :

الحديثُ الشَّرِيفُ تَنَاوَلَ أَهَمَّ مَا تَتَفَجَّرُ مِنْهُ حُمَيَاتُ الْعَصْرِ وَكُلُّ عَصْرٍ ، الَّتِي حَصَرَهَا النَّبِيُّ بِتَوْفِيقٍ كَبِيرٍ فِي ثَلَاثٍ :

أ) الْوَقُودُ الْخَامُ بِكُلِّ مَصَادِرِهِ، وَالْبَرَاةُ فِي التَّائِي لِهَذَا كُلُّهُ بِكَلِمَةِ «النَّارِ» لَا بِكَلِمَةِ نَوْعٍ بَعِيْنِهِ، لِتَصَدُقَ وَتَشْمَلَ الْفَحْمَ بِقِسْمِيْهِ: الْحَطِييُّ وَالْحَجَرِيُّ أَوْ الْقَارِيُّ (الزَّفَتِي)، وَالنَّفْطُ وَالْغَازُ الطَّبِيعِيُّ وَخَامَةُ الْأُورَانِيُومِ.

ب) الْإِزْوَاءُ، وَطَاقَةُ الْإِنْدِفَاعِ الْمَائِيِّ وَالسَّيْلِ الْآتِيَّ (الْمَاءِ).

ج) الْغِذَاءُ الْحَيَوَانِيُّ بِكُلِّ مَعْنَاهُ (الْكَلَالُ) الَّذِي يَوُودُ بِدَوْرِهِ إِلَى غِذَاءٍ مَعَاشِيٍّ لِلْبَشَرِ.

فهذه كُلُّهَا فِي دَائِرَةِ الْأُمَّةِ وَشُعُوبِهَا لَا يُسْتَقَلُّ بِمِلْكِهَا بَلْ لَا يُبَاحُ، وَبِذَا سَدَّ الرَّسُولُ كُلَّ الثُّغَرَاتِ الْمُدمَّرَةِ فِي كِيَانِ أُمَّةٍ، إِذَا أَخَذَتْ بِمِثْلِهِ مَنَهْجًا.

وَالَّذِي يَعْنيْنِي فِي بَحْثِي الْآنَ هُوَ النَّفْطُ (النَّارُ) فِي الْأَرْضِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَالْحَدِيثُ كَمَا بَيَّنَّا صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَيْسَ لَوَاضِعِي الْيَدِ عَلَى أَرْضِهِ، بَلْ هُوَ شَرِكَةٌ سَوَاءٌ بَيْنَ الْأَقَالِيمِ. وَلَأنَّهُ لَا خِلَافَةَ، وَبِالتَّالِي لَا بَيْتَ مَالٍ، فَدُخُولُهُ شَرِكَةٌ وَفَاقٌ؛ فَالْكُوَيْتُ، وَالسَّعُودِيَّةُ، وَدَوْلُ الْخَلِيجِ، وَلِيبِيَا، وَالْجَزَائِرُ، وَإِيرَانُ، وَأَنْدُونِيسِيَا... إلخ، لَا حَقَّ لَهَا اسْتِقْلَالًا بِالْعَائِدَاتِ وَالْدُخُولِ كُلِّهَا، شَرْعًا، بَلْ هُوَ سُحْتٌ. وَالْأَرْدُنُّ، وَلِبْنَانُ، وَالسُّودَانُ، وَمِصْرُ، وَسُورِيَّةُ، وَالْبَاكِسْتَانُ، وَالْأَفْغَانُ، الْأَلْيَاءُ يَفْتَقِدُونَهُ إِلَّا فِي حَدٍّ، لَهَا حَقٌّ شَرْعِيٌّ ثَابِتٌ وَقَائِمٌ فِي مَدَاخِيلِهِ، شَاءَ الْقِيَمُونَ عَلَيْهِ أَمْ أَبَوْا، وَلَيْسَ أَبَدًا مَعُونَةً وَلَا دِينًا، كَمَا لَيْسَ بِمِصْرِفٍ عَرَبِيٍّ أَوْ بَآخِرٍ إِسْلَامِيٍّ. وَالْقِيَمُونَ عَلَيْهِ الْيَوْمَ، لَمْ يَسْخَوْا وَيَسْطَوْا أَيْدِيَهُمْ - حَتَّى بِمَا يَقِلُّ عَنْ زَكَاةِ الرِّكَازِ الَّتِي أَجَازَ الْفُقَهَاءُ أَكْثَرِيَّتُهُمْ نَقْلَهَا مِنْ بَلَدٍ إِلَى آخَرٍ - إِلَّا بَعْدَ يَقْظَةِ الشُّعُوبِ، وَتَحْتَ وَطْأَةِ أَنْفِلَابَاتِهَا الْمَشْرُوبِ بَعْضُهَا بِالتَّغْيِيرِ الْجَارِفِ.

فَإِذَا كَانَ لِهَذِهِ الْأَقْطَارِ الْحَقُّ الشَّرْعِيُّ بِمَا لَهَا مِنْ شَرِكَةٍ قَرَّرَهَا الْإِسْلَامُ، فِي غَيْرِ تَبَسٍّ وَلَا غُمُوضٍ وَلَا تَأْوِيلٍ، بَلْ بِمَا يُسَمَّى أَصُولِيًّا «دَلَالَةُ الْمُطَابَقَةِ» فَبِالْأُخْرَى الْمُعْدِمُونَ.

فِيَا أَيُّهَا الضَّارِعُونَ الْمَعْدُبُونَ فِي الْأَرْضِ، طَالِبُوا بِالْقَمِ الصَّارِخِ، وَلَا يَتَهَيَّبَ مُمَثِّلُكُمْ مِنْ مَالِكِيهِ، فَيَقْدَمَ كَسِيفًا، فَاتُّمَّ شُرَكَاءُ شَرْعًا،

فالإسلام جوهره ليس التعلّق بقطع اليد، بل الحياة لأولي الألباب...

وقولوا لِلْحَرْفِيِّينَ كما قال السَّيِّدُ لَهُ الْمَجْدُ،

وقَدْ أَخَذُوهُ بِالْإِبْرَاءِ فِي السَّبَبِ، بينما لَا يَرَعُوهُ أَنْقَاءُ سُقُوطِ خُرُوفٍ:

يَا لِلْإِنْسَانِ! إِنْ لَمْ يَكُنْ أَكْرَمَ وَأَفْضَلَ مِنْ خُرُوفٍ..

وَيَا لِلْهَوَانِ؛ إِنْ لَمْ تَكُونُوا أَكْرَمَ وَأَفْضَلَ مِنْ نِفْطِهِمْ.

والمَوْضُوعُ يَقْتَضِينِي، أَسْتِيفَاءً لِلْبَحْثِ وَالتَّنَاوُلِ، بَأَنِّ أَنْتَقِلَ مِنَ الْفِقْهِ الدِّينِيِّ، إِلَى الْفِقْهِ فِي الْحَقِّ الدَّوْلِيِّ الْعَامِّ الَّذِي شَرَعَ لِلْأَجْوَاءِ وَلِلْبَحَارِ حُدُوداً إِقْلِيمِيَّةً، أَنْقَاءً لِمِثْلِ حَرْبِ السَّمَكِ وَالْمُعَايِنَاتِ الْجَوِّيَّةِ، أَلَيْسَ يُرَى نَاقِصاً حِينَ لَمْ يُشَرَّعْ، وَلَوْ فِي نِطاقِ الْحَقِّ الدَّوْلِيِّ الْخَاصِّ، لِلْأَعْمَاقِ الْأَرْضِيَّةِ حُدُوداً أَيْضاً، يَغْدُو مَا أَنْحَدَرَ وَسَقَلَ عَنْهَا لَيْسَ إِقْلِيمِيّاً أَيْ يَسْتَوِي فِيهِ الْكُلُّ، أَنْقَاءً لِحَرْبٍ هِيَ أخطرُ مِنْ حَرْبِ السَّمَكِ وَالْمُعَايِنَاتِ الْفَوْقِيَّةِ.

ولقد خَزَّ فِي نَفْسِي حَتَّى الْإِذْمَاءُ، وَأَنَا أَسْتَمِعُ إِلَى الرَّئِيسِ الْمِصْرِيِّ يُزْجِي الشُّكْرَ لَأَقْطَارِ سَاعَتِهِ بِالْفَنَاتِ، لِيُعْلِنَهَا بَرَاءَةً قَاطِعَةً فِي صَوْتِ مُلْتَاعٍ، تَشْوِيهِ نَخِيَّةً وَدُعْرُ أَتْهَامٍ مِنْ شَائِيَةِ مَطْمَعٍ لَهُ فِي نِفْطِ دَوْلَةٍ مُجَاوِرَةٍ. وَفِي أَخْلَاقِيَّاتِنَا أَنَّ السَّمَاحَةَ إِنْ لَمْ تَكُنْ بِحُكْمِ الشَّرِكَةِ الْوَاجِبَةِ شَرْعاً، فَبِحَقِّ الْجَوَّارِ.

وَالْعَجِيبُ فِي عِبْقَرِيَّةِ لُغَتِنَا، أَنَّهَا أَشْتَقَّتْ «الْجَوْرَ» وَالْجَوَّارَ مِنْ ضُلُوعِ مَادَّةٍ وَاحِدَةٍ، وَمِنْ عُرُوقِ جَذَرٍ وَاحِدٍ، إِعْلَاناً بِأَنَّ كُلَّ مَا يُسَيَّءُ إِلَى مُدَانِيكَ وَمُجَاوِرِكَ هُوَ جَوْرٌ وَبَغْيٌ وَظَلَمٌ، وَإِدْرَاكاً مِنْهَا أَنَّ الْحَدَّ الْفَاصِلَ هُوَ أَرْقُ مِنْ جَنَاحِ فَرَّاشَةٍ، وَأَنَّ الْخَطَّ الرَّاسِمَ أَشْفُ مِنْ وَمَضَةٍ طَيِّفٍ.

أَهْدِرْ مَعَ إِمْكَانِ الْإِسْتِصْلَاحِ؟

أذاعتِ القاهرةُ بأنَّ المملكةَ طبَّقتْ هذا الاجتهادَ الذي دعوتُ إليه (في ٢٦ ذي الحِجَّةِ سنة ١٤٠٤ هـ، ١١ أيلول سنة ١٩٨٤ م). والغريبُ أنَّها نَسَبَتْهُ إلى علمائها دونِ صاحِبِهِ الحقيقي!

سَبَقَ لِي أَنِّي تَوَجَّهْتُ بتقرير كبير، رَفَعْتُهُ إِلَى المَغْفُورِ لَهُ المَلِكِ عبد العزيز آل سعود سنة ١٩٣٦ ؛ وَحَمَلَهُ إِلَيْهِ الصديق المَرْحُوم الشيخ بهجت البيطار.

وكان جلالته، يومذاك، عاكِفاً على تنظيم السياسة المالية للمملكة، مُسْتَعِيناً بِخِزْرَةِ طلعت حرب باشا، مُؤَسِّس بنك مصر؛ وموارد المملكة، يومذاك، كَبَعْضِ أُنَامِلِ الكَفِّ. طَوَيْتُهُ، أَيِ التقرير، على وَجُوبِ استِغْلالِ الأَصْاحِي، التي لا تُعَدُّ ولا تُحْصَى، في مَوْسِمِ الحج، فلا تُهْدَرُ وتَذْهَبُ عبثاً، خصوصاً حِينَ قَضَيْتُ «سياسة» الوقاية الصحية بِطَمَرِ التلال من الذبائح، تَلافاً لِمَا يَنْشَأُ عنها إذا فَسَدَتْ وَتَسَنَّهَتْ وَانْتَنَتْ.

وَتَبَيَّنَتْ عَلَى الجَانِبِ الدِّينِيِّ الذي يَسْنِدُ المُقْتَرَحَ المَذْكُورَ، بَلْ يَأْمُرُ بِهِ. وَأَبْنَتْ أَنَّ كُلَّ تَقْصِيرٍ فِيهِ، تَقْصِيرٌ بِمَا هُوَ وَاجِبٌ شَرْعاً.

وبعد هذه الحَقِيقَةُ الطَوِيلَةُ مِنَ الزَّمَنِ، لَا أَعُودُ فَأَقْتَرِحُ، وَإِنَّمَا أَنَا مُذَكِّرٌ - لَعَلَّ الذِّكْرَ تَنْفَعُ - بِأَقْتِرَاحٍ قَدِيمٍ، لَقِيَ قَبُولاً حَسَناً لَدَى كُلِّ مِنَ المَغْفُورِ لَهُ المَلِكِ المُؤَسِّسِ لِلدَّوْلَةِ الحَدِيثَةِ وطلعت حرب. وَالتَّفُّ لَيْلٌ عَلَى نَهَارٍ، فَطُويَ المُقْتَرَحُ وَاسْتَبْعِدَ؛ كَأَنَّمَا يَبْدُ سَاجِرٌ، وَحِيلَ عَنِ الأَخْذِ بِهِ، وَلَا أَدْرِي لِمَاذَا.

ثُمَّ تَنَامَى إِلَيَّ، وَتَنَاهَى إِلَى سَمْعِي، أَنَّ المُقْتَرَحَ جُوبُهُ مُجَابَهَةٌ حَادَّةٌ مِنْ بَعْضِ الْمُتَمَتِّعِينَ إِلَى الشَّرِيعَةِ، اسْتِنَاداً إِلَى مَا هُوَ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، أَوْ شِبْهُ المُجْمَعِ عَلَى اعْتِبَارِهِ، عِنْدَ مَنْ يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ، مِنْ حَظَرِ بَيْعِ لُحُومِ الأَصْاحِي.

وَعَجِبْتُ حَقًّا، بَلْ لَقَدْ دَهَشْتُ دَهْشًا يَبْلُغُ حَدَّ الدُّهُولِ، مِنْ صُدُورِ هَذَا عَنْ فِقْهِهِ، وَهُوَ يَعْلَمُ حَقَّ الْعِلْمِ أَنَّ الْمُقْتَرَحَ لَا يَنْصَبُ عَلَى بَيْعِ «اللَّحْمِ بِمَا هُوَ لَحْمٌ» أَيْ لِدَايَتِهِ، بَلْ عَلَى تَصْنِيعِهِ، أَيْ لَوْصَفِهِ.

وَلْيُسَمَّحْ لِي، هُنَا، بِالتَّعْبِيرِ الْمُصْطَلَحِيِّ لَدَى عُلَمَاءِ الْخِلَافِ: الْقِيَاسُ قَدْ يَكُونُ مُتَطَابِقًا بَيْنَ شَيْئَيْنِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، فِيمَا يَظْهَرُ، وَلَكِنْ يَنْقَلِبُ بَيْنَهُمَا وَجْهٌ فَارِقٌ خَفِيٌّ، يَكُونُ مَنَاطَ الْحُكْمِ، وَهَذَا مَا يُسَمَّى عِنْدَهُمْ بِالْقِيَاسِ مَعَ الْفَارِقِ، كَمَا بَيْنَهُ بِتَفْصِيلِ عَبْدِ الْمَلِكِ الْجَوْنِيِّ، الْمَشْهُورُ بِإِمَامِ الْحَرَمَيْنِ، وَهُوَ أَجَلُ الْبَاجِثِينَ فِي عِلْمِ الْخِلَافِ؛ وَيَكْفِي أَنْ تَعْرِفَ أَنَّ الْغَزَالِي وَطَبَقَتَهُ تَخَرَّجَتْ بِهِ.

وَمَهْمَا يَكُنْ، فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ الْوَصْفَ، حِينَ يَكُونُ مَدَارَ الْحُكْمِ، يَتَغَيَّرُ بِتَغْيَرِهِ، لِأَنَّهُ حُكْمٌ شَائِيٌّ، وَهُوَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْحَيْثِيَّةِ. فَالْعَصِيرُ، مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ كَذَلِكَ، حِلٌّ بِلا رَيْبٍ. وَهُوَ، مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ خَمْرًا، حَرَامٌ بِغَيْرِ نَكِيرٍ. وَهُوَ، مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ خَلًّا، يَعُودُ إِلَى الْحِلِّيَّةِ بِإِجْمَاعٍ. وَهَكَذَا الْأَمْرُ فِي كُلِّ الْأَحْكَامِ الشَّائِيَّةِ.

وَوَضْعًا لِلْقَضِيَّةِ فِي نِصَابِهَا الصَّحِيحِ، أَعْرِضَ الْمُقْتَرَحَ الْقَدِيمَ فِي خُطُوْطِهِ الْعَرِيضَةِ، لِأَفْرَعٍ، مِنْ بَعْدُ، مَسُوقًا بِدَافِعِ الرُّشْدِ وَالْإِرْشَادِ الْمَحْضِ، إِلَى الْاسْتِدْلَالِ.

لَا سِيَّمًا وَنَحْنُ جِيَالٌ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْعَتَ بِالْخُطُورَةِ، دِينًا وَدُنْيَا، حِينَ نَتَقَاعَسُ عَنْ اسْتِصْلَاحِ الْمَهْدُورِ مَعَ إِمْكَانِيَّتِهِ، لِأَنَّهُ يُعْطَلُ الْآيَاتُ الْكَرِيمَةُ، بِإِفْرَاغِهَا مِنْ غَايَاتِهَا الرَّفِيعَةِ، كَمَا يُوقَفُ مَذْلُولُهَا. «وَأَذِّنْ فِي النَّاسِ بِالْحَجِّ يَأْتُوكَ رِجَالًا وَعَلَى كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ، لِيَشْهَدُوا مَنَافِعَ لَهُمْ. وَيَذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ فِي أَيَّامٍ مَعْلُومَاتٍ عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ، فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ» (الحج ٢٧: ٢٨) إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى «وَالْبَدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُمْ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ، لَكُمْ فِيهَا خَيْرٌ، فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ صَوَافٍ، فَإِذَا وَجِبَتْ جُنُوبُهَا، فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعِمُوا الْقَانِعَ وَالْمُعْتَرَّ، كَذَلِكَ سَخَّرْنَاهَا لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ. لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومُهَا وَلَا دِمَاؤُهَا، وَلَكِنْ يَنَالُهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ» (الحج ٢٢: ٣٦ و٣٧).

نَعَمْ... قَبْلَ أَيِّ بَيَانٍ، يَهْمُنِي أَنْ أَضَعُ أَمَامَ نَاطِرِي الْقَارِئِ خُلَاصَةَ

المُقْتَرَح، وليس بـكُلِّ تفاصيله، التي تَقْتَضِيَنِي كِتَاباً مُسْتَقِلاً، وَإِنَّمَا أَكْتَفِي بِجَوْهَرِهِ كِتَوَاةً لِرِوَاةٍ مَا يُمَكِّنُ أَنْ أُسَمِّيَهُ: صِنَاعَةً «مَنَافِعَ لَهُمْ» أَوْ بِاخْتِصَارِهِ «صِنَاعَةُ الْمَنَافِعِ»: وذلك بِإِنْشَاءِ «بَرَادَاتِ ضَخْمَةٍ»، تَنْقَلُ إِلَيْهَا الْأَصْحَاحِي لِفُورِهَا، وَتَتَّصِلُ بِهَا مَعَامِلُ مُتَنَوِّعَةٍ: لِلتَّلْغِيبِ، وَأُخْرَى لِلتَّجْفِيفِ تَبْرِيداً، وَأُخْرَى لِمُعَالَجَةِ الشَّحُومِ كِيمَاوِيّاً، اسْتِخْلَاصاً لِأَنْوَاعٍ مِنَ السَّمَنِ النَّقِيِّ، وَأُخْرَى لِاسْتِحْصَالِ الْمَوَادِّ الْغَرَوِيَّةِ، وَأُخْرَى لِلنَّسِيجِ الصُّوفِيِّ، وَأُخْرَى لِمَنَاخِلِ السُّكَّرِ مِنْ مَسْحُوقِ فَحْمِ الْعِظَمِ، وَأُخْرَى لِلتَّصْنِيعِ الْجُلْدِيِّ عَلَى أَنْوَاعِهِ، وَأُخْرَى لِإِحَالَةِ اللَّحْمِ نَفْسِهِ إِلَى مَسْحُوقٍ دَقِيقِي الْخِ. وَبُرْصَدٍ رِيْعُهَا وَمَرْدُودُهَا لـ «الْبَائِسِ وَالْقَانِعِ وَالْمُعْتَرِّ» بِأَشْكَالٍ مِنَ التَّأْمِينَاتِ، دَفْعاً لِشَبَحِ الْعَوَزِ وَالنَّهْوِضِ بِمُسْتَوَاهِمِ الْمَعَاشِيِّ وَالْاجْتِمَاعِيِّ وَتَوْفِيرِ أَسْبَابِ الْكِفَايَةِ وَالْحِمَايَةِ عَلَى أَنْوَاعِهَا.

وَالْغَرِيبُ أَنَّ الْقَوْمَ، قَدِيماً، كَانُوا أَوْعَى لَغَايَاتِ الْأَصْحَاحِي مِنَّا الْيَوْمَ، بِمَا كَانُوا يَعْمِدُونَ إِلَيْهِ مِنْ تَشْرِيقِ اللَّحُومِ، بَعْدَ مَدِّ طَبَقَةٍ مِنَ الْمِلْحِ عَلَى شَرَايِجِهَا فِي عَيْنِ الشَّمْسِ الْمُرْمِضَةِ، سَعْياً لِلتَّقْدِيدِ وَالْإِدْخَارِ؛ وَذَلِكَ فِي «أَيَّامِ مَعْدُودَاتٍ» وَلَا أَقُولُ فِي «أَيَّامِ مَعْلُومَاتٍ»، لَمَّا يَبْتَنُّهُمَا مِنْ فَرْقٍ لَدَى الْمُحَدِّثِينَ وَالْفُقَهَاءِ... بَلْ أُمَعَّنُوا، فَلَمْ يَسْخُوا إِلَّا بِطَرْحِ الْعَفْجِ وَ«الْكُرُوشِ»، الَّتِي كَانُوا يُعَدُّونَ لَهَا «الْجَبَاجِبَ» وَهِيَ الْحَفَرُ. انْظُرِ التَّاجَ، ج ٢، ص: ١٢٩.

وَلَا رُجْعَ، مِنْ بَعْدُ، إِلَى الْآيَاتِ الْكَرِيمَةِ الَّتِي أوردتُ، وَمَا يَتَّصِلُ بِهَا مِنْ أَحَادِيثَ شَرِيفَةٍ مُفَسَّرَةٍ وَمُبَيَّنَةٍ.

فَالْآيَاتُ صَرِيحَةٌ، كَمَا ذَكَرْتُ، فِي أَنَّ الْأَصْحَاحِي وَالْهَدْيَ مَا كَانَتْ إِلَّا إِشَاعَةً لِلْخَيْرِ بَيْنَ النَّاسِ الْمُضَارِبِينَ فِي مَعَاشِهِمْ، وَتَعْمِيماً لِلنَّعْمَةِ بَيْنَ الْمُكْتَوتِينَ بِنِيرَانِ الْعَوَزِ. وَأَتَسَاءَلُ هُنَا: كَيْفَ يَتَّفِقُ هَذَا وَالْإِهْدَارُ فِي غَيْرِ مَا مَنَفَعَةٌ تُرْجَى؟!

وَبِرَبِّكَ، أَمَا يَكُونُ فِيهِ تَعْطِيلٌ لِحِكْمَةِ الْآيَاتِ بِتَعْطِيلِ حُكْمِهَا، وَصَرْفِهِ عَنْ وَجْهِهِ الْمَشْرُوعِ لَهُ؟

وَأَمَّا زَعْمُ مَنْ زَعَمَ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ بَأَنَّ «الْمَنَافِعَ» هِيَ أُخْرَوِيَّةٌ، فَمَرْدُودٌ عَلَيْهِ

بالقرآن في تعابير مثل: «فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ». ولا يُقال إن الآية المذكورة لا تُبطل كونها أُخْرِيَّةً في المَال، كالأحسان احتساباً لوجهه تعالى، رجاء الثواب الأخرى، لأنه مدفوع من أول الأمر بصدر الآية: «فَكُلُوا مِنْهَا». ولا أظن أحداً يقول إن الأكل الشخصي احتسابي أيضاً، وإلا لزمه القول بالزُلْفى الساقط إسلامياً.

ولسائل أن يسأل: فما الوجه، إذاً، في الأمر بالأكل الشخصي والاطعام لذوي المسغبة؟ وأنا أجيب: إنه بعض من الحكمة الشائعة في الحج ومناسكها، فهو مساواة في اللباس والمكانة والمؤاكلة والمباراة؛ فلا مُتَصَدِّقٌ، ولا مُتَصَدَّقٌ عليه... وأدون منه وأسقط، زعم من زعم أن «المنافع» هي تجارية^(١)، وسياق الآيات يُبطله إبطالاً كاملاً، وفوق هذا كله:

الحج بكل شعائره، عبادة جماعية اجتماعية، بل ركن من بنى الإسلام لا تكمل إلا به. فكيف يستقيم أن يكون عرضاً من عروض التجارة؟ إلا عند من خف ميزانه. وكذت أقول: ميزان عقله وقلبه!

فالمنافع، إذاً، هي القربات، وشأنها أنها علاقة مُبتدأها بين الإنسان وأخيه، ومُنْتهاها بين الإنسان وربّه، أو قلّ معي: في مضمونها «المبتدأ والخبر» في جملة عبادية مفيدة، و«أداة الاسناد فيها» هي ضمير قلب الإنسان، «التقوى منكم» بتعبير القرآن الكريم.

وستوقفني في الآيات المُثَبِّتة في الفصل، التعبير بالفاظ «شعائر»، «ولكن يناله»، «لكم فيها خير»، «لعلكم تشكرون». كما يستوقفني في الأحاديث الشريفة، التي هي أكثر من أن تحصى فتذكر، استعمال كلمة «نعمة».

وينبغي على كونها من «الشعائر» أن لا يفرط بها فتؤدى لوجه غايتها وحكمتها

(١) انظر عمدة القاري للعتبي ج ٩، ص: ١٢٩، ومختلف كتب التفسير.

فقط، وعلى كونها «نعمة وخيراً» أن تُكْرَم وتُشْكِر فلا تُهْدَر، عملاً بما ورد في الآثار: الكُفْران بالنعمة هُذْرها؛ وهل أكبر من الكُفْران إثم؟

ثم سَمَّا القرآن سُمُوهُ الرفيع بِمَفْهُوم «القربان»، فَجَرَّدَهُ من مُحتواه الأسطوري «اغْتِذاء الآلهة»، لِيَسْكُبَ المعنى الانساني الأصفى... وذلك بأداة الاستدراك «لكن»، التي من شأنها إبطال ما عداها، ولا سيما بعد التوطئة بأداة نفى، هي في قوة التأييد «لن». وهكذا بِعِبَارَةٍ حَسَمَ: محا أسطورته في كُتْهِ الادراك، بما لَمْ يَفْعَلْ دِينٌ من قبل.

ولأَعْدَ عَوْدِي، من بَعْدُ، إلى قواعدِ فُقْهائنا في علوم الأصول، والخلاف، والاستدلال، فَتَنَجَّدُ فيها جميعاً:

أ - الاختلاف الصوري لا يُغَيِّرُ الحُكْمَ.

ب - العبرة بِمُتَعَلِّقِ الحُكْمِ لا بما به يظهر.

ج - حَيْثُ العِلَّةُ يَكُونُ الوُجُوبُ أَمْرًا وَنَهْيًا، وَحَيْثُ العِلَّةُ وَالْحِكْمَةُ معاً يَكُونُ الفَرَضُ كذلك، أَيْ فِعْلاً وَتَرْكًا، إلزاماً وَرَدْعًا.

ومن هذه القواعد مُجْتَمِعة، نَتَوَصَّلُ على نَحْوِ، لا مَقَرُّ مِنْهُ، وهو: أن التعليل والتجفيف التبريدي، في المُقْتَرَحِ، كَالتَّشْرِيقِ والتَّقْدِيدِ، وليس من خلاف إلا في الصُّورَةِ فقط. وَعَرَفْنَا، من القاعدتين الأولى والثانية: أن الحُكْمَ يَنْجَرُّ عَلَيْهِمَا شُمُولًا، ولا اعتيَارَ للشَّكْلِ. كما نَتَوَصَّلُ إلى أن المُقْتَرَحَ، المُنَوَّهَ به، يَتَجَمَعُ، «بلا إفراط ولا تفريط» بَيْنَ العِلَّةِ وَالْحِكْمَةِ، فلا مَعْدَى، ولا مَحِيدَ عن الحُكْمِ بِالْفَرَضِيَّةِ. ولا يَغْرُبُ عن ذِهْنِكَ ما سَبَقَ وَنَبَّهْنَا إليه، من أن السَّيِّعَ واقع على الصُّنْعِ لا على «الأُضْحِيَّةِ بما هي أضحية»، ولا عِبْرَةٌ بِالظَّنِّ البَيِّنِ خَطْؤُهُ...

ولندركَ حُقوقَ العِبَادِ، أَيْنَ تَبَدَّأَ وَأَيْنَ تَنْتَهِي، والتَّبِعَةُ على مَنْ تَقَعُ، نَرْجِعُ إلى القواعد، فنَطَالَعُ بهاتَيْنِ القاعدَتَيْنِ:

أ - تُقَدَّرُ حُقوقُ اللَّهِ بِحُقوقِ العِبَادِ، وَتُعْتَبَرُ بِاعْتِبَارِهَا.

ب - تَصَرُّف الامام مَنُوطٌ بِالْمَصْلَحَةِ ... وهل فوق الاعانة على حلِّ مُشكِلة الغذاء على نَحْوِما، مَصْلَحَةُ هِيَ أَعْظَمُ وَأَجَلُّ وَأَرْفَعُ؟!

والقاعِدَتان المَذْكُورتان بَدَرَجَةٍ مِنَ الْوُضُوحِ، بِحَيْثُ تُغْنِي عَنِ التَّعْلِيلِ عَلَيْهِمَا وَالتَّفْرِيعِ مِنْهُمَا؛ بَيِّدَ أَنِّي أَشِيرُ إِشَارَةً عَائِدَةً إِلَى أَنَّ التَّحْرِيمَ، وَهُوَ مِنْ حُقُوقِ اللَّهِ، مَقْدُورٌ بِقُدْرِهِ، حَيْثُ يَكُونُ الْحَقُّ الْإِنْسَانِيُّ الْمُسْتَمَدُّ مِنْهُ تَعَالَى، بِصِفَتِهِ الْخَيْرِ الْمُطْلَقِ وَمُفِيضِ النَّفْعِ وَالنُّعْمَةِ وَوَاهِبِ الْحَيَاةِ.

وَأَنَا مِنْ مُقْتَرِحِي الْقَدِيمِ الْجَدِيدِ، أَسْتَمِدُّ نَفْعَهُ الشَّامِلَ مِنْ مَصْدَرِهِ الْحَقِّ، الَّذِي هُوَ التَّزْيِيلُ وَالتَّعَالِيمُ النَّبَوِيَّةُ فِي غَايَاتِهَا الْكُبْرَى، وَمَقَاصِدِهَا الَّتِي هِيَ لِلْحَالِ الَّتِي وَرَدَتْ فِيهَا، وَلِلْمَالِ الْمُتَطَوِّرِ الْمُتَغَيِّرِ، بِدُونِ تَحْجَرٍ وَلَا تَزَمَّتْ؛ فَالْعِبْرَةُ بِعُمُومِ اللَّفْظِ لَا بِخُصُوصِ الظَّرْفِ أَوْ السَّبَبِ ...

وَالْحَقُّ أَقُولُ أَيْضاً: لَا أَذْرِي كَيْفَ يُسْتَبَاحُ التَّزَمُّتُ جِئَالِ الْحَيَافَةِ السَّمْحَةِ! وَمِنَ الْعَكْسِ لِمَنْطِقِ الْأَشْيَاءِ أَنْ تَتَوَخَّذَ هَذِهِ «السَّمْحَةُ» بِطَبِيعَتِهَا، بِتَخَرُّجٍ أَوْ تَضْيِيقٍ لَيْسَ مِنْ طَبِيعَتِهَا. أَلَيْسَ فِي هَذَا مَسْخٌ لَطَبِيعَتِهَا عَلَى نَحْوِ عَجِيبٍ غَرِيبٍ؟!

وَلَمْ أَجِدْ، مَا أَتَمَثَّلُ بِهِ إِزَاءَ هَؤُلَاءِ الْمُعْتَزِّينَ إِلَى الشَّرِيعَةِ إِعْتِزَاءً مُتَزَمَّتًا ظَالِماً، أَفْضَلَ مِنْ يَتَّبِعِينَ لِلْمَغْفُورِ لَهُ الشَّيْخِ مَصْطَفَى نَجَا أَسْمَعِيهِمَا قَدِيماً، فِي أَوَائِلِ الثَّلَاثِينَاتِ، طَوَاهُماً عَلَى تَضْمِينِ لَلَايَةِ الْكَرِيمَةِ: «لَوْ أَطْلَعْتَ عَلَيْهِمْ لَوَلَّيْتُ مِنْهُمْ فِرَاراً، وَلَمَلَيْتُ مِنْهُمْ رُعْباً» (الكهف ١٨ : ١٨)، قَالَ:

يَا وَيْلَتَا مِنْ أَنَاسٍ يُعْزَى الْكَمَالُ إِلَيْهِمْ
كَالْمُتَّقِينَ وَلَكِنْ: «لَوْ أَطْلَعْتَ عَلَيْهِمْ» ...

مُقْتَرَحُ التَّبَرُّعِ بِهَا إِلَى الدَّوَلِ النَّامِيَةِ:

وَإِذَا أَبَتِ الْجَمَاعَةُ الْمُعْتَزِّيَّةُ إِلَى الشَّرِيعَةِ إِلَّا التَّزَمَّتْ وَالتَّائَمَتْ مِنَ الْبَيْعِ، فَأَنَا أَسْأَلُهُمْ: هَلْ طَمَرُ النُّعْمَةِ أَفْضَلُ أَمْ بَذْلُهَا تَخْفِيفاً لِيُرْحَأَ آلامُ الْمَعُوزِينَ، وَمَسْحاً لِسُعَارِ جُوعِ الْمُعْدِمِينَ وَسَعِيرِهِ؟ حَتَمًا، سَيَكُونُ الْجَوَابُ التَّصَدُّقُ بِهِ هُوَ أَزْكَى

وأظهر. ومن هذه النقطة، يتسنى لي الانتقال إلى مُقترح المساعدة بهذه المصنّعات من الأَصْحابي، وذلك بالتَّبَرُّع بها إلى الدول النامية الجائِعة، فِعْوَصاً من الشراء من الأسواق العالمية، لِيُذَلَّ المَعُونَة، يَعمَلون على تصنيعها وبثها في الأوساط المَتَضَوِّرة، مِثْلَمَا يَفْعَلُ الهلال الأحمر، كَمَا يُسَمُّونَهُ^(١). وبهذا الشَّكْل من جَعَلَ الأَصْحابي المَصْنُوعَة مُسَاعِدَة، لا يَصْدُقُ عليه أَنَّهُ يَبِيعُ على أَيِّ نَحْوٍ، بل اندِرَاجٌ تحت عُموم الأَمْرِ في الآية: «فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطِيعُوا الْبَائِسَ الْفَقِيرَ»؛ وَإِلَّا فَقَدْ تَعَرَّضُوا لِإِثْمَيْنِ:

١ - المَعْصِيَة، يَهْدُرُ النعمة مع إمكان صيانتها واستصلاحها بالتصنيع.

٢ - قَبْضُ الْيَدِ عن الأَطْعَام، مع الأَمْرِ به، وهو مَحَلُّ إجماع، حتى عند مَنْ ذَهَبَ إلى أَنَّ صِيغَةَ الأَمْرِ الأَوَّلَى في: «فَكُلُوا مِنْهَا»، مَحْمُولَةٌ على الاباحَة؛ بَيْنَمَا الثَّانِيَة: «وَأَطِيعُوا»، مَحْمُولَةٌ على الوُجُوب. وَإِنْ كُنْتُ أَجِلُّ النِّظْمَ القُرْآنِي عن مِثْلِهِ، لِأَنَّهُ مع العاطف «جَمَعَ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ»، وَمِثْلُهُ مَذْفُوعٌ عند أَكْثَرِ الأَصُولِيِّينَ، وَإِنَّمَا أَوْرَدْتُهُ إِضَاحاً أَنَّ الْمُتَزَمِّتِينَ آثِمُونَ إِثْماً مُرْكَباً بِإِجْمَاعٍ.

وَعَمَلًا بِقَاعِدَةٍ: تَصَرَّفُ الْإِمَامُ إِزَاءَ الرُّعْيَةِ مَنْوُطٌ بِالمَصْلَحَةِ، أَتَمَنَّى على وَلِيِّ الأَمْرِ ومن لاقَه من المسؤولين، أَنْ يَأْخُذُوا بِالمَصْلَحَةِ العامة، التي هي واجِبُهُم، وَيُرَدِّعُوا الْجَمَاعَةَ الْمُعْتَرِضَةَ الْمُتَزَمِّتَةَ، تَخَرُّجاً من الْوُقُوعِ في «المُؤَبِّقَاتِ» أو مُدَانَاتِهَا؛ من حَامٍ حَوْلَ الْجَمِيِّ يُوشِكُ أَنْ يُوَاقِعَهُ.

وَأَعِذُّ الأَوْلِيَاءَ عن مِثْلِهَا، تَعَلُّقًا بِزَيْفٍ مَنْ لَمْ يَعْ مِنَ الشَّرِيعَةِ الْحَقِّ إِلَّا الْوَهْمَ الصَّارِخَ.

(١) إِنَّمَا أَتَحَفَّظُ فِي جَنْبِ هَذِهِ التَّسْمِيَةِ، لِأَنَّ الْهَلَالَ لَمْ يَكُنْ زَمَرًا مِنْ تَرَاثِنَا الْأَصِيلِ، بَلْ أَتَجَمَّ إِقْحَامًا «سَلْجَوِيًّا تَرْكِيًّا». وَأَحْبَبُّ إِلَيَّ لَوْ وُضِعَ عَرَضًا عَنْهُ «الْأَخَاءُ الْأَحْمَرُ»، اسْتِمْدَادًا مِنْ فِعْلِ الرُّسُولِ الْكَرِيمِ، يَوْمَ آخَى بَيْنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ مَوَاهِلَةَ ارْتَفَعَ بِهَا حَتَّى الشَّرِكَةِ فِي الْمَقَتَّى، وَلَسَمَّ بِمِثْلِهِ فِي النِّعْمَاءِ: «الْأَخَاءُ الْأَبْيَضُ»، بَيْنَمَا هُوَ فِي الْبَأْسَاءِ «الْأَخَاءُ الْأَحْمَرُ».

وَأَقُولُ لَهُؤُلَاءِ الْمُتَّقِينَ الْمُتَّقِينَ: احْسَبُوا التَّصْنِيعَ طَمَرًا، وَقَدْ أَبْخَتُمُوهُ،
وَهَلْ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ طَمَرٍ فِي تُرَابِ الْبَرَّاحِ أَوْ طَمَرٍ فِي غُلْبِ الصَّفَّاحِ؟ أَعَلَى أَنْكُمْ
أَخَذْتُمْ بِمَا نَقُولُ، مِنْ حَيْثُ لَا تَشْعُرُونَ. وَإِلَّا لَزِمَكُمْ التَّعَسُّفُ، وَأَيْضًا مِنْ حَيْثُ لَا
تَشْعُرُونَ.

خَدَاعُ الْأَلْفَاظِ
وَالْأَوْهَامُ فِي الْأَحْكَامِ

بِدِيهِيَّةٍ لَمْ تَخْتَلِفْ عِنْدَ الْمَنَاطِقَةِ عَنْهَا عِنْدَ الْأُصُولِيِّينَ الْفُقَهَاءَ. وَأَعْنِي خِدَاعَ الْأَلْفَاظِ، فَكَثِيرًا مَا جَرَّتْ إِلَى إِشْكَالَاتٍ مُسْتَعْصِيَةٍ.

وهي لَا تَقْتَضِيَنَّ الْبَسْطَ وَالتَّوَسُّعَ، لِمَحَلِّهَا مِنَ الْوُضُوحِ. وَفَرَعَ مِنْهَا الْأُصُولِيُّونَ قَاعِدَةً دَقِيقَةً، تُنْصُ عَلَى أَنَّ الْمُشْتَرَكَ اللَّفْظِي لَا يَتَعَدَّى بِالْحُكْمِ. وَمِثَالُهُ «الْخَنْزِيرُ» الَّذِي هُوَ مُشْتَرَكٌ لَفْظِي يُطْلَقُ عَلَى الْبَرِّيِّ وَالْبَحْرِيِّ. وَمَعْرُوفٌ أَنَّ الْأَوَّلَ حَرَامٌ، بَيْنَمَا الثَّانِي حَلَالٌ، وَإِنْ شَمَلَهُمَا اللَّفْظُ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْمُشْتَرَكِ اللَّفْظِيِّ فَقَطْ، وَهُوَ لَا يَتَّقِلُ بِالْحُكْمِ، وَلَا يَتَعَدَّى بِالسَّرْيَانِ.

هَذِهِ تَوَظُّعَةٌ بَيْنَ يَدَيَّ مَوْضُوعٍ شَغَلَ النَّاسَ كَثِيرًا، وَشَغَلَ الْفُقَهَاءَ أَكْثَرَ، مُنْذُ قُرَابَةِ قَرْنٍ، وَهُوَ: هَلْ يَجُوزُ التَّعَامُلُ الْمَصْرِفِيُّ «الْبَنْكِيُّ» أَمْ لَا؟ وَهَلْ يَأْتُمُّ مُتَعَاطِيهِ أَمْ يَسُوغُ لَهُ؟ وَهَلْ هُوَ مُنْذَرَجٌ تَحْتَ الرُّبُوبِيَّاتِ أَمْ غَيْرُ مُنْذَرَجٍ؟ عَلَى أَنَّ الْقَضِيَّةَ أَصْلًا غَيْرُ ذَاتِ مَوْضُوعٍ، لِأَنَّ أَوْرَاقَ الْبَنْكِنُوتِ «الصَّرَائِفِ» تُخْرِجُهَا مِنْ بَابَةِ الرِّبَا الْمُتَعَلِّقِ بِالْأَمْوَالِ عَيْنًا، بَيْنَمَا الصَّرَائِفُ، ذَاتُ الْقِيَمَةِ الْأَسْمِيَّةِ، هِيَ أَقْرَبُ إِلَى الْإِنْدِرَاجِ فِي عُرُوضِ التَّجَارَةِ، كَمَا اسْتَقَرَّ الرَّأْيُ، بَعْدَ خِلَافٍ فِقْهِيٍّ كَبِيرٍ، لِأَوَّلِ الْعَهْدِ بِهَا.

مَالَتْ الْكَثْرَةُ مِنْ فُقَهَاءِ الْعَصْرِ إِلَى التَّحْرِيمِ، وَأَنَّ الْفَوَائِدَ النَّاجِمَةَ، هِيَ مِنْ نَوْعِ رِبَا النَّسِيبَةِ، أَوْ مِنْ بَابِ السَّلْفِ الَّذِي يَجَرُّ مَنَفْعَةً، وَمَنْ تَسَامَحَ مِنْهُمْ، كَالشَّيْخِ مُحَمَّدِ عَبْدِهِ وَالشَّيْخِ عَبْدِ الْعَزِيزِ جَاوِشٍ، أَخْرَجَاهُ مِنْ بَابِي: مَا عَمَّتْ بِهِ الْبَلَوَى، وَالضَّرُورَاتُ تُبَيِّحُ الْمَحْظُورَاتِ، حَتَّى لَقَدْ عَقَدَ الشَّيْخُ الْجَاوِشُ بَحْثًا، يَكَادُ يَقَعُ فِي حَجْمِ رِسَالَةٍ، وَنَشَرَهُ فِي مَجَلَّتِهِ الشَّهْرِيَّةِ الشَّهِيرَةِ بِاسْمِ: الْهِدَايَةِ.

وأدار بحثه على الضرورة المبيحة، مكائراً فيه من الشواهد، منذ الجيل الاسلامي الأول، أي العهد الراشدي؛ إذ عطل عمر بن الخطاب الحدود في «عام الرمادة»، عام المجاعة، وواصل التقاط النظائر والأشباه من العهود والعصور المتعاقبة.

ومن قبلهما أفتى الشيخ محمد المهدي بإباحته، ولكن كان أدق منهما بالمعيار الفقهي، إذ خرجه من باب (القراض)، الذي تعاطاه النبي للسيدة خديجة، قبل الرسالة، وحين سئل عنه، بعدها، أجاب بما معناه: لو عرض عليّ اليوم، لَمَا أَمْسَكَت عنه. ويصرّح ابن رشد بأنه: لا خلاف بين المسلمين في جوازه^(١)، وقد صدرت طلعت حرب باشا الكتاب الموسمي الأول، الصادر عن بنك مصر، بفتوى الشيخ المهدي.

وكان يتنازعني، وأنا أتابع سير معركة التعامل المصرفي المستعرة، مشاعر من التحزن بهبوط المستوى، حتى بين الجلة من الفقهاء. ودأخني الأسف الأسيف، حين لمست أنهم يبادرون إلى الإذلاء بالرأي في أي مستحدث، قبل معرفته حاق المعرفة. ثم يتزايدني الألم المرير، حين أقارن بين القدامى والمحدثين، وانفتاح أولئك واستغلاق هؤلاء.

وأضرب هذا المثل الملايس للموضوع، وهو ما يُعرف باسم «رهن السكن»، الذي تآثمه نفر. ولكن حين تحرّاه «فقهائ خراسان» أفتوا بجوازه، وأن لا شائبة ربا فيه. والذي أعجبتني في فتواهم، هو حسن التخرّيج: فقد أدرجوه تحت الكليّة الفقهية «الأمر بمقاصدها»، وكان أن قرّروا أنه في مؤداه «بيع بالوفاء»، وهذا متفق على جوازه. وهناك كليّة فقهية أخرى تقرّر أن «العبرة في العقود للمقاصد والمعاني، لا للألفاظ والمباني»^(٢).

وإن ما حَزَّ ويَحْزُ في نفسي، هو أن الذين تناولوا التعامل المصرفي، لم

(١) بداية المُجتهد ونهاية المُقتصد لابن رشد ج ٢، (٢) شرح مجلة الأحكام العدلية للعلامة علي

يَكْلَفُوا أَنْفُسَهُمْ، قَبْلَ الْحُكْمِ، عَنَاءَ مَعْرِفَةِ: ما هو «البنك»؟ وكيف نشأ؟ وما هي أسسه ووسائل تعايطه الوظيفية؟

ولو أوسعوه درساً من هذه النواحي، لَمَا وَجَدُوا أَنْفُسَهُمْ تَلْقَاءَ مُشْكِـل مُسْتَعَصٍ، وَلَمَا تَسَاءَلُوا: هل فوائده وعوائده ربوية أم لا؟

فالمصرف، في طبيعة وظائفه، لا يَعدو كَوْنَهُ وَسِيطاً بَيْنَ مُتَعَامِلٍ وَمُتَعَامِلٍ، فَيَجْمَعُ صِفَات: ضَمَانِ الْحَوَالَاتِ وَالسَّفَاحِ وَالْمُقَارَضَةِ وَالصَّرِيقَةِ، وَالتَّعَرُّضِ لِلرَّيْبِ وَالْخَسَارَةِ إلخ، وذلك لِقَاءِ جُعَالَةٍ سَمْسَرَةٍ بَيْنَ مُتَعَامِلِينَ. يَأْخُذُ الْمَصْرِفُ قِسْماً مِنْهَا لِقَاءِ خِدْمَةٍ وَهَذِهِ عَائِدَتُهُ، وَيُعْطِي قِسْماً لِلْمُودِعِ أَوْ الْمُمَوَّلِ وَهَذِهِ فَائِدَتُهُ، وَذَلِكَ حَسَبِ نِسَبِ مُعَيَّنَةٍ. فَأَيُّنَ هِيَ السَّائِيَةُ الرَّبَوِيَّةُ؟ ما دام المصرف لا يَزِيدُ عَنْ أَنَّهُ مَقَرٌّ سَمْسَرَةٍ، يَتَقَاسَمُ الْمَرْدُودُ، مُشَارَكَةً، مَعَ مَنْ أَسْلَمَ إِلَيْهِ مَالاً، مُفَوَّضاً إِيَّاهُ لِيَعْمَلَ بِهِ حَيْثُ قَضَتْ خِبْرَتُهُ؛ وَلَا قَائِلَ بِحُرْمَةِ عُمَالَةِ السَّمْسَارِ.

هذا من وَجْهِهِ، وَمِنْ وَجْهِهِ آخَرٍ، كَمْ كَانَ الشَّيْخُ الْمَهْدِيُّ مُوَفَّقاً بِتَخْرِيجِهِ إِيَّاهُ مِنْ بَابِ «الْقِرَاضِ»^(١)، الَّذِي هُوَ تَمَكُّينُ مَالٍ لِمَنْ يَعْمَلُ بِهِ عَلَى جُزْءٍ مِنْ رِبْحِهِ! انْظُرْ شَرْحَ الرِّصَاعِ لِحُدُودِ ابْنِ عَرَفَةَ ص: ٣٧٩.

وَلَقَدْ وَقَفْتُ عَلَى تَعَامُلِ مَصْرِفِي، وَقَعَ يَوْمَ كَانَ لِلشَّرِيعَةِ الْعَمَلِيَّةِ رَايَةً وَعَلَمٌ مُسْتَطِيلٌ. فَقَدْ اتَّفَقَ لِمُتَعَامِلٍ بِالْأَمْوَالِ أَنْ حَلَّتْ بِهِ ضَائِقَةٌ بِالْحَاحِ النَّاسِ فِي أَخْذِ أَمْوَالِهِمْ، الَّتِي كَانَتْ مُودَعَةً لَدَيْهِ لِلتَّعَامُلِ، وَبِتَعَدُّرِ حُصُولِهِ عَلَى أَمْوَالِهِ، الَّتِي كَانَتْ لَهُ عِنْدَ النَّاسِ، لَجَأً إِلَى ابْنِ عَمْرَانَ الطَّلِجِيِّ لِيَسُدَّ خَلَّتَهُ، أَيَّ يَمَدِّهِ بِمَا يُعْرِفُ الْيَوْمَ

(١) وَإِنَّمَا أَرْجَحُهُ عَلَى تَخْرِيجِهِ مِنْ بَابِ «الضَّرُورَاتِ»، لِأَنَّ الْقَوْلَ بِهَا يَتَضَمَّنُ التَّسْلِيمَ بِالْحَظَرِ أَصْلاً، وَطَرَائِفَ الضَّرُورَةِ فَرَّقَتُهُ. كَمَا أَنَّ قَاعِدَةَ الضَّرُورَةِ الْمُبِيحَةَ مُقَيَّدَةً بِكَوْنِ الْمَحْظُورِ أَخْفَ مِنْ «الضَّرُورَةِ»، وَلَيْسَتْ مُطْلَقَةً. وَلِذَا، عَطَفُوا عَلَيْهَا كَلِمَةَ فِقْهِيَّةً أُخْرَى، وَهِيَ: أَنَّ الضَّرُورَةَ تَقْدَرُ بِقَدَرِهَا، وَهَذَا مَا يَجْعَلُ التَّخْرِيجَ الْمَذْكُورَ مُحَلًّا لِلْأَخْذِ وَالرَّدِّ.

عَلَى أَنَّهُ وَضَحَ لِي وَجْهَ آخَرٍ، وَهُوَ، اسْتِزْلَالِيّاً، أَقْوَى مِنَ التَّخْرِيجِ جَمِيعاً. وَهُوَ أَنَّ التَّعَامُلَ الْمَصْرِفِيَّ هُوَ مِنْ بَابِ إِجَارَةِ «الْأَمْوَالِ»، وَإِنْ عَنِ الْفُقَهَاءِ بِهَا الْأَعْيَانُ الْمُثَمَّنَةُ. وَمَعْرُوفٌ أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمُثْمَنِ وَالْثَمَنِ صُورِيٌّ، وَالْإِخْتِلَافُ الصُّورِيُّ لَا يَغَيِّرُ الْحُكْمَ، فَتَدْخُلُ فِي عُمُومِهِ.

بِالسُّيُوتَةِ. وَلَكِنَّ الطَّلَجِيَّ امْتَنَعَ عَنْ مَدُّو بِمَا طَلَبَ^(١)، (أَيَّ كَمَا وَقَعَ لِبَنِكَ انْتَرَا عِنْدَنَا تَمَاماً). وَالْمُهْمُ مِنَ الْحَبْرِ، أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ مِنَ الْفُقَهَاءِ مَنْ أَنْكَرَ عَلَيْهِ هَذَا التَّعَامُلَ، الَّذِي هُوَ مَصْرُفِيٌّ بَحْتٌ.

وهل بعد هذا شك في أَنَّ الْمَسْأَلَةَ، مِنْ أَصْلِهَا، لَا تَخْرُجُ عَنْ كَوْنِهَا مِنْ خِدَاعِ الْأَلْفَاظِ، الَّذِي كَثِيراً مَا يَكُونُ مَطِيبَةً لِلْخَطَأِ؟ فَقَدْ أَطْلَقُوا عَلَى مَا يَأْخُذُهُ الْمُسْتَشِيرُ فَائِدَةً مَالٍ لَا سَعْيَ فِيهِ. فَأَوْهَمَتْهُمْ كَلِمَةُ «الْفَائِدَةُ» أَنَّهَا رِبَوِيَّةٌ. وَكَانَ هَذَا التَّوَهُّمُ مِنْ خِدَاعِ اللَّفْظِ فَقَطْ، لِأَنَّهُ لَا ضَمَانَةَ حَتَمِيَّةٍ لِلْمَالِ الْأَصْلِيِّ نَفْسِهِ، فَضْلاً عَنْ الرَّبْحِ الدَّائِمِ، تَمَاماً كَمَا هُوَ شَأْنُ الْقِرَاضِ فِي الْأَتِّجَارِ. فَكَمْ مِنْ مَصَارِفٍ تَوَقَّعَتْ وَتَعَرَّضَتْ لِأَحَدِ أَمْرَيْنِ: الصُّلْحِ الْوَقَائِي أَوْ شَهْرِ الْإِفْلَاسِ.

والتَّعَرُّضُ لِلرَّبْحِ وَالْخِسَارَةِ، يُخْرِجُ بَدْءاً، وَمِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ، التَّعَامُلَ الْمَصْرُفِيَّ مِنْ بَابِ الرِّبَوِيَّاتِ؛ وَالْكُلِّيَّةُ الْفِقْهِيَّةُ الْقَائِلَةُ: «كُلُّمَا تَعَارَضَ مَانِعٌ وَمُوجِبٌ يُقَدِّمُ الْمَانِعُ»، شَاهِدَةٌ عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ. فَالْمَانِعُ مِنَ الرِّبَوِيَّةِ، وَهُوَ التَّعَرُّضُ لِلْخِسَارَةِ الْكُلِّيَّةِ، يَضَعُ الْقَضِيَّةَ مَوْضِعَ الْجَوَازِ، بِدُونِ نَبَسٍ.

وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ وَقُصَارَاهُ فِي الْمَسْأَلَةِ: إِمَّا أَنَّهَا مِنَ الضَّرُورَاتِ الْمُبِيحَةِ، وَإِمَّا أَنَّهَا شَكْلٌ مِنَ الْقِرَاضِ؛ وَهُمَا سَيِّانٌ فِي الْإِفْضَاءِ إِلَى النَتِيجَةِ الْوَاحِدَةِ.

وَإِذَا كَانَ لِخُصُومِ التَّخْرِيجَيْنِ مِنْ شَيْءٍ يَتَعَلَّلُونَ بِهِ، فَالْقَوْلُ بِأَنَّ التَّخْرِيجَيْنِ يَضَعَانِ الْقَضِيَّةَ الْمَطْرُوحَةَ فِي بَابِ «الْمُظَنَّةِ لَا الْمَثْنَةِ» أَيُّ الظَّنِّ لَا الْيَقِينِ، قُلْنَا لَهُمْ: وَمَا الْفِقْهُ؟ إِنَّهُ هَذَا! وَلِذَا اخْتَلَفَ الْمُجْتَهِدُونَ فِي الْفُرُوعِ اخْتِلَافَهُمُ الْمُشْرَعُ الْمَصَارِيعَ^(٢).

(١) الكايل للمبرّد ج ١، ص: ٢٥٥.

(٢) راجع التفصيل في الأمّهات الأصولية، ولا سيما

المنهاج بشرّحي الاستوي والسبكي ج ١، ص: ٢٢.

أَبَاعِيَانَهَا أُمُّ بَغَايَاتِهَا هِيَ
الْحُدُودُ الْجَزَائِيَّةُ ؟

رأيي لا أزعّم أن فقيهاً قال به من قبل، وإنما أوماً إليه الامام الماوردي إيماءً لا يكاد يبين، وعلى وجه الدقة: استشففته استشفافاً في ثنانياً يبينه حكمة القصاص، وأعني لم يُورده إيراد الرأي^(١).

وحملني على الأخذ به وطرحه، برغم صرائح النصوص ظاهرياً، أنني بعد جمع أكبر قدر من الآيات القرآنية ومن الأحاديث النبوية، ومقارنتها مقارنة منهجية، استخلاصاً لعلتها المنعطفة على حكمتها، تبين ووضح لي ما أطالع القارئ به من أحكام، تبعاً لنظرة جديدة في «الحدود»، أكانت جزائية أم جنائية.

وأنا على يقين من أن الجمهرة الكبرى قد تتهيب أو تُعرض عنها، بل أمعن فأقول تبرأ منها. ولكن شفعي الحكمة التي تكمن وراءها، والتي صرح بها القرآن الكريم مثل كلية جامعة: «ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب» (البقرة: ١٧٩).

فالآية الكريمة، قبل كل شيء، قفزت بالنظرية الجزائية وبمبدأ العقوبة. قفزة لم يعرفها التشريع العام في كل عصوره، إلا لعهد قريب، إذ وضح له ما هو «حق شخصي» مما هو «حق عام».

فالعقاب ليس للنار ولا للتشفي، بل لصيانة المجتمع والحفاظ على حياته، فهو حق عام بالدرجة الأولى، فوق أي اعتبار.

(١) انظر كتابه: الأحكام السلطانية ص: ١٩٢ -

وهذا شأن القرآن وشأن النبي، من احتواء ما درج الناس عليه، وإفراغه من محتواه البالي لِمَلْئِهِ بِمُحْتَوَى أُسْمَى. كَمَبْدَأُ «الْقُرْبَان» الذي جَرَّدَهُ من مُحتَوَاهِ الوَثْنِي من أَنَّهُ طعام الآلهة لِيُسْمُو بِهِ سُمُوهُ الْأَعْلَى بِالْآيَةِ الْكَرِيمَةِ «لَنْ يَنَالَ اللَّهُ لُحُومَهَا وَلَا دِمَائُهَا وَلَكِنْ يَنَالَهُ التَّقْوَى مِنْكُمْ». وَمِثْلُ تَبْنِي النَّبِيِّ لِلْمَثَلِ الْجَاهِلِيِّ: انْصَرَّ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا، بَعْدَ أَنْ أَفْرَغَهُ مِنْ مُحتَوَاهِ الْقَبْلِيِّ الْعِشَائِرِيِّ، بِأَنْ قَالَ مَا مَعْنَاهُ: وَنَصْرُهُ ظَالِمًا بِأَنْ تَضْرِبَ عَلَى يَدِهِ وَتَرُدَّعَهُ عَنِ الظُّلْمِ وَالتَّمَادِي فِيهِ. وَبِذَلِكَ تَكُونُ قَدْ نَصَرْتَ فِيهِ سَرِيرَتَهُ وَجَلَوْتَ ضَمِيرَهُ وَرَدَدْتَهُ إِلَى صَوَابِهِ^(١).

وَقَبْلَ أَنْ أُعْرَضَ لِهَذَا الرَّأْيِ، تَفْصِيلًا وَتَعْلِيلًا، يَهْمُنِي أَنْ أُمَهِّدَ لَهُ بِمَعْنَى «حَرْف» الْوَارِدِ فِي الْحَدِيثِ بِرَوَايَاتٍ مُتَنِيَّةٍ^(٢).

بَدَأْتُ، يَنْبَغِي أَنْ نُهْمِلَ الزَّعْمَ بِأَنَّهُ يَعْنِي الْقِرَاءَاتِ، كَمَا نَحَا ابْنُ مَسْعُودٍ، فِيمَا رَوَى عَنْهُ وَمَنْ جَارَاهُ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ وَشُرَاحِ الْحَدِيثِ وَاللُّغَوِيِّينَ، وَنَأْخُذُ بِقَوْلِ مَنْ فَسَّرَهُ بِالْوَجْهِ، أَيْ أَنَّهُ قَابِلٌ لِأَشْتَاتٍ مِنْ وُجُوهِ الْمَعَانِي، وَلَا عِبْرَةَ فِي الرِّوَايَاتِ بِالْعَدَدِ، فَمِنْ أَسَالِيبِ الْعَرَبِ^(٣) ذِكْرُ الْعَدَدِ، لَا عَلَى جِهَةِ الْقَصْرِ الْجِسَائِيِّ، بَلْ بِقَصْدِ عَدَمِ الْإِنْحِصَارِ فِي الْوَاحِدِ، وَهَذَا وَاضِحٌ فِي رِوَايَةِ الْبُخَارِيِّ.

وَأُرِي مِنْ هَذَا إِلَى إِنْضَاحِ أَنَّ الْقُرْآنَ مِطْوَاعٌ لِتَقَبُّلِ الدَّلَالَاتِ، عَلَى أَنْوَاعِهَا،

على عشرة أحرف: بَيِّنِيرٌ وَنَذِيرٌ وَنَاسِخٌ وَمُنْسُخٌ وَعِظَةٌ وَمَثَلٌ وَمُحْكَمٌ وَمُتَشَابِهٌ وَحَلَالٌ وَحَرَامٌ إلخ. وانظر بقية

الروايات في الجامع الصغير للسيوطي ج ١، ص: ٩٤، وكنوز الحقائق للمناوي: ج ١، ص: ٧٥، ومقدمات تفاسير القرآن الموطولة منها.

(٣) نص عليه كل من فرغ لأساليب البيان كالجزجاني. ونص عليه المفسرون في آية: «فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتُمْ تلك عشرة كاملة» (البقرة ٢: ١٩٦)، ولماذا قرن فيها الموصوف المحلّد «فذلك عشرة كاملة»، بعد ذكر المَعْلُودِ الْمُفِيدِ لِلْعَنْدِ الْمَذْكُورِ إلخ.

(١) انظره في كشف الخفاء ومزيل الالباس ج ١، ص: ٢٠٩.

(٢) في رواية البخاري وفي تجريد الجامع الصحيح للزبيدي ج ٢، ص: ٧١: «أقرأني جبريل القرآن على حرف، فلم أزل استزيده حتى انتهى إلى سبعة أحرف». وفي رواية أحمد في المسند والترمذي في السنن: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»؛ وهو معبود في الجسان. وفي رواية الطبراني في الكبير: «أنزل القرآن من سبعة أبواب على سبعة أحرف، كلها شاف شاف». وعنده في رواية أخرى: «أنزل القرآن على سبعة أحرف، لكل حرف حد ولكل حد منقطع»؛ وهو معبود في الجسان. وعنده أيضاً في رواية أخرى: «أنزل القرآن على ثلاثة أحرف». وفي رواية السجزي في الإبانة: «أنزل القرآن

ولكن لا على وجه من الإيغال المفرط في التأويل، الموقع، حتماً، فيما أخذه القرآن على الأولين: «يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ» (النساء: ٤: ٤٥) و(المائدة: ٥: ١٣).

وكثيراً ما أجاز إعمال العقل إعمالاً خالصاً. وأنسياً مع هذه الاجازة، أباح الامام مالك لنفسه الاستدلال على من خالفه الرأي في الملامسة والمباشرة: بأن المرأة حرامٌ كُلُّها قبل العقد، وهي جُلُّ كُلِّها بعده، وكلُّ تخصيصٍ للأبضاع يحتاج إلى مخصصٍ جليٍّ. وهذا القول، وإن أنكره المالكية ونفوا أن إمامهم قال به، أثبتته ابن جرير الطبري، المفسر المؤرخ المجتهد، في كتابه: اختلاف الفقهاء؛ وأنت ترى معي أن دليلاً في مبناه عقلياً صرف.

وتأسيًا بإمام كبير، تناولت قضية الحدود مطلقاً: (مخالفة، جنحة، جناية) من هذه الزاوية، وأعني طواعية الآيات والأحاديث وإعمال العقل في قدر لا يحملها ما لا تحتمل.

ومن يرم إحصاء ما للفقهاء من آراء واجتهادات، إن في «الحَدِّ» أو «القصاص»، أو «التعزير»، أو «القود»، أو «القسامة»، أو «الأرض» إلخ، يَكُنْ كَمَنْ يَطْلُبُ بَيْضَ الْأُنُوقِ أو الْأَبْلَقِ الْعُقُوقِ؛ وهو مثلٌ يُضْرَبُ لِمَا لَا يُمَكِّنُ أَنْ يَكُونَ، فاختلافاتهم تطرحك في بحرٍ لَجِيٍّ غَيْرِ ذِي سَاحِلٍ، وإلى أغوارٍ لَيْسَتْ بِذَاتِ قَرَارٍ.

وخلاصة ما انتهت إليه في الموضوع المذكور: أن العقوبات المنصوصة لَيْسَتْ مَقْصُودَةً أَبْغِيَانَهَا حَرْفِيًّا، بَلْ أَبْغِيَانَهَا. واستأنست بما روي عن علي: «الحدود، ولا ينبغي للامام أن يعطلها».

وليس معنى هذا الرأي، أن عقوبة «القطع» في السرقة، لَيْسَتْ هي الأصل، وأنها لا تطبق، بَلْ أَغْنَى أَنْ الْعُقُوبَةُ الْمَذْكُورَةُ غَايَتُهَا الرَّدْعُ الْحَاسِمُ، فَكُلُّ مَا أَدَّى مُؤَدَّاهَا يَكُونُ بِمَنَابِتِهَا، وَتَظَلُّ هِيَ الْحَدُّ «الْأَقْصَى، الْأَقْسَى»، بَعْدَ أَنْ لَا تَبْقَى آيَةُ الرُّوَادِعِ الْآخَرَى، وَتُسْتَفْتَد، وَمِثْلُهَا «الجلد» في مُوجِبِهِ. وَلَا أَذْهَبُ أَبَدًا مَذْهَبَ التَّأْوِيلِ الْمُوْغِلِ، الَّذِي اسْتَبَعَدْتُهُ وَأَسْقَطْتُهُ مِنَ الْإِعْتِبَارِ، بِمَجَازِيَةِ تَفْسِيرِ «فَاقْطَعُوا» وَمَجَازِيَةِ «فَاجْلِدُوا»، مُشَاكِلاً تَفْسِيرِ النَّبِيِّ، «انصروا أخاك ظالماً» إلخ، أَيْ خُذُوا هَؤُلَاءِ وَهَؤُلَاءِ بِالْوِازِعِ الرَّادِعِ، الَّذِي هُوَ «قَطْعُ وَجْلِد» مَجَازِيَانِ، لَا حِسِّيَانِ.

نَعَمْ، مِثْلَ هَذَا الْمَلْمَحِ لَا أُمْنَعُ مِنْهُ وَلَا أَحُولُ عَنْ الْأَخْذِ بِهِ^(١)، وَلَكِنِّي أُمْسِكُ، مِنْ نَفْسِي، عَنْهُ لِأَنِّي لَا أُحِبُّ أَنْ أُرْمَى - وَلَوْ تَوَهُمًا - بِالْإِغَالِ فِي التَّأْوِيلِ، وَجُلُّ مَا فِي الرَّأْيِ الَّذِي أَطْرَحُهُ، أَنَّهُ أَشْبَهَ بِمَا يَتَّبِعُ فِي الْقَوَانِينِ الْجَزَائِيَّةِ مِنَ النَّصِّ عَلَى عُقُوبَةٍ مَا، فَيَتَعَدَّاهَا وَيَتَجَاوِزُهَا الْقَاضِي إِلَى الْأَخْفِّ فَيَحْكُمُ بِالْغَرَامَةِ، لَا بِالسَّجْنِ، وَذَلِكَ تَبَعًا لِلدَّوَاعِي وَالْمُلَابَسَاتِ وَالتَّقْدِيرِ.

وَانْتَهَيْتُ إِلَى هَذَا الرَّأْيِ انْسِياقًا مَعَ رُوحِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، الَّذِي رَفَعَ هَذِهِ الشُّعَارَاتِ فِي الْحُدُودِ، وَمِثْلَهَا:

١ - «وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ» (البقرة: ٢ : ١٧٩).

٢ - «وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا، فَمَنْ عَفَا وَأَصْلَحَ، فَأَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ» (الشورى

٤٢ : ٤١)

٣ - «وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا» (المائدة: ٥ : ٣٢).

٤ - «إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ» (المائدة: ٥ : ٣٤).

٥ - «وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا، أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ» (النور: ٢٤ : ٢٢).

٦ - «وَالْجُرُوحُ قِصَاصٌ، فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ» (المائدة: ٥ : ٤٥).

وَيَحْسُنُ أَنْ لَا نُغْفِلَ مُلَاحَظَةَ أَنَّ الْقُرْآنَ فِي كُلِّ مَا ذَكَرَ مِنْ عُقُوبَاتٍ، أَتْبَعَهَا بِالترغيبِ فِي الصَّفْحِ.

وَالنَّبِيُّ مَا فَتَىءَ يُؤَكِّدُ فِي قَضَايَا الْحُدُودِ عَلَى التَّشْدِيدِ فِي دَرْثِهَا، وَلَوْ بِشَائِبَةِ شُبْهَةٍ مِنْ مِثْلِ:

(١) وَلَا تَعَجِبْ، فَقَدْ أَفْتَى قُدَامَى الْفُقَهَاءِ فِي هَذِهِ الْقِتْوَى تَتَضَمَّنُ تَقْيِيدَ النَّصِّ الصَّرِيحِ بِالْعُرْفِ، عَمَلًا مَسْأَلَةً: مَنْ حَلَفَ وَأَقْسَمَ لَا يَأْكُلُ لَحْمًا فَأَكَلَ لَحْمًا مَا لَمْ تَجْزِ الْعَادَةُ بِأَكْلِهِ، كَلَحْمٍ مِنْ آدَمِيٍّ، لَمْ يَحْنَثْ. وَمِثْلُ الْكَلِيَّاتِ لِلْكَفَوِيِّ ص: ٢٤٩.

ادْرُوا الحدود بالشبهات^(١). وفي آخر: ادفعوا الحدود عن عباد الله ما وجدتم لها مذهباً^(٢). وفي آخر: ادفعوا الحدود بكل شبهة^(٣). وفي آخر: لأن يخطيء الامام في العقوبة خير من أن يخطيء في العقوبة^(٤). وفي آخر: أن رجلاً قتل شخصاً، على عهد رسول الله، بحجر، فقصى عليه بالدية^(٥) إلخ.

واعتمادي، هنا، على طائفة من الأحاديث؛ ولو في بعضها مقال، لا يجعلني مناقضاً لمنهجني في عدم الاعتماد إلا بالمشهورات من الاحاديث، التي هي في قوة المتواتر. وذلك لأنها تتفق مع روح القرآن من جهة، ولأن الأئمة من الفقهاء بنوا على أساسها قاعدة: الاسقاط بالشبهة؛ أو بتعبير العصر عدم كفاية الأدلة^(٦).

ولأن تنقل إلى بيان رأيي، الذي ينهض على إقامة مطلق الرادع مقام الحد عينه، إلا في حال الاصرار، أي المعاودة تكراراً وميراً؛ «فأجبر الدواء الكي». وأستأنس بحديث: لا صغيرة مع الاصرار، ولا كبيرة مع الاستغفار؛ وإن لم يخل سنده من مقال^(٧).

أما المبادأة إلى إنزال الحد عينه^(٨) - فعدا عن أنه لا يتفق مع روح القرآن،

ص: ٣٦٤.
(٨) يشهد لعدم المبادأة القورية بإنزال الحد، بل بعد استتابة وتخير، فعل عمر مع الملك جبلة بن الأيهم الغساني، الذي لطم فزارياً، فهشم أنفه، فاستمهله ليراجع نفسه مخيراً إياه بين القود أو إغدار الفزاري له. وأما الاحتجاج بحديث المخزومية من أن النبي، على كثرة الشفعاء، لم يشفع بها، فليس بشيء، لأن الحديث المذكور مضطرب الروايات. ففي بعضها أنها كانت تسرق، وفي بعضها أنها كانت تستعير الشيء وتعيه عندها، ولا يعرف أعز سهو أم عن عمد، وهذا الاضطراب يقطع من الاعتبار في أحاديث الأحكام، فكيف بالحجية. وهذا التدبير في الاسلام، من إهمال وتخير، يشبه ما يعرف اليوم من وجوب اطلاع المتهم على حقوقه، عند القبض عليه.

(١) أخرجه الحاكم والبيهقي، وعزاه في السور إلى الترمذي، انظر تفصيل التخرين في كتاب: كشف الخفاء ومزيل الالباس عما اشتهر من الاحاديث على ألسنة الناس لاسماعيل العجلوني: ج ١، ص: ٧١.
(٢) أخرجه ابن ماجة في السنن، وانظر الجامع الصغير للسيوطي ج ١، ص: ٢.
(٣) انظر كنوز الحقائق للمناوي ج ١، ص: ١٢.
(٤) أخرجه الحاكم في المستدرک.
(٥) ذكره السرخسي في المبسوط ج ٢٦، ص: ١٢٢، من حديث الحجاج بن أرطاة.
(٦) انظر التفصيل في الأشباه والنظائر الفقهية للسيوطي ص: ٨٤، وشرح الفرائد البهية لأبي بكر الأهدل ص: ١٨٨، إلى آخر ما هنالك من كتب تتعلق بالكلية الفقهية؛ وهي كثيرة.
(٧) انظر التفصيل في كشف الخفاء ج ١،

الذي جَعَلَ الْقِصَاصَ صِيَانَةً لِلْحَيَاةِ وَإِشَاعَةً لِلْأَمْنِ الْعَامِ، وليس لجَعَلِ الْمُجْتَمَعَ مَجْمُوعَةً مُشَوِّهِينَ، هذا مَقْطُوعُ الْيَدِ، وَالْآخَرُ الرَّجُلُ، وَالْآخَرُ وَالْآخَرُ مَقْقُوءُ الْعَيْنِ أَوْ مَصْلُومُ الْأُذُنِ أَوْ مَجْدُوعُ الْأَنْفِ إلخ، - لا يَتَّفِقُ مع القواعد النَّحْوِيَّةِ فَقَدْ لَحِظَهُ جَيِّدًا الْمُبَرِّدُ فِي كِتَابَيْهِ: الْكَامِلِ وَالْمَقْتَضِبِ. فالقرآن، إِنَّ فِي السَّرِقَةِ أَوْ الزَّوْنِ، عَبْرَ بَصِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ (السَّارِقِ وَالسَّارِقَةِ)، (الزَّانِيَةِ وَالزَّانِي)؛ وَمَعْرُوفٌ أَنَّ التَّحْلِيلَةَ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ، فِي هَذَا الْمَوْرِدِ، تَجْعَلُهُ أَقْرَبَ إِلَى النَّسْبَةِ مِنْهُ إِلَى مُجَرَّدِ التَّلَبُّسِ بِالْحَالِ الْفِعْلِيَّةِ، فَكثيْرًا مَا دَلَّتْ صِيغَةُ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَيْهَا، مِثْلُ: طَالِقٌ، فَارِكٌ إلخ.

وعليه، فالتبادُر، الذي هو عَلاَمَةُ الْحَقِيقَةِ فِيهِمَا، يَحْمِلُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ النَّسْبَةِ إِلَى السَّرِقَةِ وَالزَّوْنِ، أَيُّ مَنْ غَدَا هَذَا وَهَذَا دَيَّدَنَهُ. وَيُقَوِّي الْفَهْمَ الْمَذْكُورَ، الْآيَةُ اللَّاحِقَةُ لآيَةِ السَّرِقَةِ: «فَمَنْ تَابَ مِنْ بَعْدِ ظُلْمِهِ وَأَصْلَحَ، فَإِنَّ اللَّهَ يَتُوبُ عَلَيْهِ» (المائدة: ٥: ٣٩)، أَيُّ تَرَكَّ لَهُ فُرْصَةٌ لِلِاسْتِثَابَةِ وَإِصْلَاحِ السُّلُوكِ، وَإِلَّا كَانَتْ مُقَحَّمَةً إِقْحَامًا فِي مَجَالِ حُكْمِيٍّ وَلَا مَعْنَى لَهَا. وَيُقَوِّيهِ أَكْثَرُ فَاكْثَرُ، الْآيَةُ «فَمَنْ اعْتَدَى بَعْدَ ذَلِكَ، فَلَهُ عَذَابُ أَلِيمٍ» (البقرة: ٢: ١٧٨).

وهذا التأكيد على «الْبُعْدِيَّةِ» بِالنَّصِّ الصَّرِيحِ، يَقْطَعُ عِرْقَ النُّزَاعِ، فِي أَنَّهُ لَا قَطْعَ وَلَا جَلْدَ وَلَا حَدَّ إِلَّا بَعْدَ اسْتِثَابَةٍ وَتُكْوِلُ، وَإِصْرَارٍ مُعَاوِدٍ لِلْمَعْصِيَةِ.

وَهَلْ يُعْقَلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ قَصْدِ الشَّرِيعَةِ أَنْ تُحْمَلَ السَّارِقُ، مَثَلًا، عَارُهُ بِزُلَّةٍ أَبَدَ الْحَيَاةِ، وَإِنْ غَدَا أَنْقَى الْأَنْقِيَاءِ وَأَتْقَى الْأَتْقِيَاءِ، بِمُعَادَلَةِ مَشْهُودَةٍ: هَذَا مَقْطُوعُ الْيَدِ، إِذَا هُوَ سَارِقٌ، يُجْفَى وَيُنْظَرُ إِلَيْهِ بِازْدِرَاءٍ وَازْوَارٍ، كَمَا لَوْ وُسِمَ بِمِيسَمِ الضُّعَةِ؛ بَيْنَمَا الْقَطْعُ كَثِيرًا مَا يَكُونُ بِسَبَبِ عَارِضٍ مَرَضِيٍّ أَوْ حَادِثٍ.

على أَنَّ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ، فِي مَوْضُوعِ الْفَاجِشَةِ، تُغْنِيُنِي عَنِ التَّمَاسِ الْمَفَاهِيمِ، وَإِلَيْكَهَا:

«وَاللَّذَانِ يَأْتِيَانَهَا مِنْكُمْ فَادُّوهُمَا، فَإِنْ تَابَا وَأَصْلَحَا، فَأَعْرِضُوا عَنْهُمَا، إِنَّ اللَّهَ كَانَ تَوَّابًا رَحِيمًا. إِنَّمَا التَّوْبَةُ عَلَى اللَّهِ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ، ثُمَّ يَتُوبُونَ مِنْ قَرِيبٍ، فَأُولَئِكَ يَتُوبُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ؛ وَكَانَ اللَّهُ عَلِيمًا حَكِيمًا. وَلَيْسَتْ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ

يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ، حتى إذا حَضَرَ أَحَدَهُمُ الْمَوْتُ، قال: إِنِّي تَبْتُ الْآنَ» (النساء ٤: ١٦، ١٧، ١٨).

وَلْتَتَأَمَّلْ جَيِّدًا كلمات: «فَاذْهَبَا»، «فَاعْرِضُوا»، «بِجَهَالَةٍ»، «إِنِّي تَبْتُ الْآنَ»، نَذْرُكَ، من الوَهْلَةِ الأولى، التَّدْرُجُ الانتقاليُّ في العقاب بَيْنَ مَرَاتِبَ:

١ - الايذاء، أي بأي نوع من أنواع الرَّدْع.

٢ - الامساك عن الزيادة على الايذاء بَعْدَ التوبة، أي الارتداع، والاعراض عَمَّا فَوْقَهُ.

٣ - البادرة الناجمة عن «جهالة»، أي سَوْرَة أفعال أو طيش وسوء تقدير وتدبير، هي سَبَبٌ تَخْفِيفِيٌّ، يُبَرِّرُ الدَّعْوَةَ إلى التوبة والازدجار. فَمِنْ شَأْنِ «الجهالة» أَنَّهَا لَا تُعْبَرُ عَنْ عَمْدٍ تَخْمَرُ تَصْمِيمُهُ فِي النَّفْسِ فِعْلًا. وهذه الكلمة أَرْوَعُ مُصْطَلَحٌ لَمَّا يُعْرَفُ بِالْمَرَضِ «السَّيْكوباتي»: الجُنَاحِي. فالبادرة الشاذة في إيماء التنزيل «جهالة» مَرَضِيَّةٌ، وَلَيْسَتْ «قَضِيَّةً» من باب «الهدافة النفسية Purposive psychology أي علم النفس الغرضي أو القصدي في التعبير الشائع». ومن هُنا، فكلُّ ارتكاب جَهَالِيٍّ هو «سيكوباتي»، شَأْنُهُ التَّخْفِيفُ بـ «سياسة التوبة» القاضية بالأخذِ المَلَطَفِ، الذي هو أَقْرَبُ إلى العلاج منه إلى إفراغ الحَفِظَةِ والتَّشْفِي.

ومن هُنا، أجازَ جَمٌّ غَفِيرٌ مِنَ الْفُقَهَاءِ، الْعَفْوَ قَبْلَ التَّوْبَةِ، اسْتِذْلالًا بِالآيَةِ: «وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ، عَلَى ظُلْمِهِمْ» (الرعد ١٣: ٦) (١).

٤ - الامعان بركوب مَطِيَّةِ الْمَعْصِيَةِ في غير ارْعِواءِ، والجُمُوح مع الاضرار العامد، الذي لَا يَخْبُو أَوْرَهُ إِلَّا وَالْمَوْتَ يَتَرَاءَى لِعَيْنَيْ صَاحِبِهِ.

ثُمَّ تَأْتِي الْآيَةُ الْكَرِيمَةُ: «وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ، وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ» (النور ٢٤: ٢) شاهدًا قاطعًا فَاْلْمَنْهِي عَنْهُ لَيْسَ

الرَّحْمَةَ، بَلِ الْمُبَالَغَةُ إِلَى حَدِّ الْإِفْرَاطِ فِيهَا، الَّتِي هِيَ «الرَّافَةُ»^(١) الْمُوَرَّثَةُ لِمَا يُشْبِهُ التَّفْرِيطَ اكْتِفَاءً بِالرَّادِعِ الْبَسِيطِ. وَتَأْكِيداً لِمَا نَقُولُ مِنْ أَنَّ الْمَنْهِيَّ عَنْهُ هُوَ هَذَا، تَيَمُّمُ الْآيَةِ: «وَلَيْشْهَدْ عَذَابَهُمَا»، الَّتِي عَبَّرَتْ بِالْأَعْمِّ، وَعَدَلَتْ عَمَّا يَقْتَضِيهِ سِيَاقُ الْحُكْمِ، أَيْ «وَلَيْشْهَدْ جَلْدَهُمَا»، كَمَا لَحَظَهُ نَفَرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ وَتَحَاشَوْهُ بِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَأْتِي لِمَا تَأْتِي لَهُ اللَّامُ، أَيْ أَدَاةَ التَّعْرِيفِ، الْمُؤَدِّيةُ، هُنَا، لِمَا يُعْرَفُ بِالْعَهْدِ الذِّكْرِيِّ؛ وَهَذَا مِنْهُمْ تَمَحُّلٌ وَتَكَلُّفٌ، تَرُدُّهُ كَلِمَةُ «رَافَةُ».

عَلَى أَنَّ الْإِثْبَاتَ فِي «الزَّانِي» تَصَوَّنَتْ فِيهِ الشَّرِيعَةُ الْعَمَلِيَّةُ تَصَوُّناً يَجْعَلُهُ شِبْهَ مَسْتَحِيلٍ. فَاشْتَرَطَتْ رُؤْيَا «الْمِيلِ فِي الْمُكْحَلَةِ» فِي الشَّهَادَةِ الرَّبَاعِيَّةِ الْأَطْرَافِ، وَالْأَرْدَتْ وَأَخِذَ الشُّهُودَ بِالْإِفْتِرَاءِ وَحَدَّ الْقَذْفِ. كَمَا وَقَعَ مَعَ أَبِي بَكْرَةَ، الصَّحَابِيِّ الْأَجَلِّ، فِي اتِّهَامِهِ لِلْمُغِيرَةِ بِنِ شُعْبَةَ، فَأُفْلِتَ الْمُغِيرَةُ مِنَ الْعِقَابِ، وَأَخِذَ بِهِ الشَّاهِدُ الْجَلِيلُ، حِينَ قَالَ: لَمْ أَرِ إِلَّا شَخْصَهُ وَشَخْصَهَا، وَهُوَ يَرْتَفِعُ عَلَيْهَا وَيَهْطُ تَبَاعاً وَدِرَاكاً. مَعَ يَقِينٍ عُمَرُ بِصِدْقِ هَذَا التَّقْيِ النَّقِيِّ اضْطُرَّ، كَأَمَامِ، أَنْ يَعُدَّ شَهَادَتَهُ، غَيْرَ الْمُسْتَوْفِيَّةِ، قَدْفَاً، فَحَدَّهُ. وَذَهَبَ الْمُغِيرَةُ غَانِماً بِمَا أَصَابَ مِنْ قَضَاءٍ وَطَرٍ، وَبِمَا أَصَابَ مِنْ بَرَاءَةٍ...

هَذَا مَا أَعْتَبَرَهُ غَايَةَ الشَّرِيعَةِ الْعَمَلِيَّةِ. أَمَّا مَا أَوْسَعَ الْفُقَهَاءُ فِيهِ، فَإِنَّهُ يَدْعُو إِلَى الْإِسْتِغْرَابِ، وَخُصُوصاً فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِ«الْمِثْلِيَّةِ» أَوْ «الْبَدَلِيَّةِ»؛ فَمَنْ غَرَّقَ يُغْرَقُ، وَمَنْ خَنَقَ يُخْنَقُ، وَمَنْ رَضَخَ رَأْساً بَيْنَ حَجَرَيْنِ رُضِخَ رَأْسُهُ بَيْنَهُمَا إِلَى آخِرِ مَا هُنَاكَ مِمَّا يَدْعُو إِلَى الْعَجَبِ الْعُجَابِ. بَيْنَمَا هُمْ جَمْعِيّاً، يُحَرِّمُونَ «الْمِثْلَةَ» فِي الْعُقُوبَةِ، إِنَّ قَتْلًا أَوْ قِصَاصاً. وَلَا أَذْرِي مَاذَا يَعُدُّونَ التَّغْرِيقَ وَشَبْهَهُ، إِنَّ لَمْ يَكُنْ «الْمِثْلَةُ كُلُّ الْمِثْلَةِ»! وَفَوْقَ هَذَا كُلِّهِ، مَاذَا يَقُولُونَ فِي «الْمِثْلِيَّةِ»، وَهُوَ شَرْعٌ مَن قُلْنَا، وَالْقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّةُ الْمُتَّفَقُ عَلَيْهَا تَقْطَعُ بِأَنَّ: شَرْعٌ مَن قَبْلُنَا لَيْسَ شَرْعاً لَنَا^(٢).

(١) انْظُرِ الْمَقْصِدَ السَّابِقَ، تَحْتَ مَادَّةِ «رَافَةُ» (٢) أَذْكَرُ، بِهِذِهِ الْمُنَاسِبَةِ، مَقْطُوعَةً لِلْأَدِيبِ اللَّبْنَانِيِّ

ص: ١٩٤. المتصنّف، طائيرس عبده:

وَيَأْخُذُكَ الْعَجَبُ، كُلُّ الْعَجَبِ، حِينَ تَقَعُ عَلَى أَنَّ «الاسْقَاطَ بِالْبَدَلِيَّةِ»، هَلْ هُوَ مِنْ حَقِّ الذَّكُورِ فَقَطْ، أَمْ يَشْمَلُ الْإِنَاثَ أَيْضاً؟ فَمَحَلُّ خِلَافٍ كَبِيرٍ. وَمَنْ أَعْطَاهُنَّ الْحَقَّ الْمَذْكُورَ، قَاسَ الْمَسْأَلَةَ عَلَى حَظِّهِنَّ فِي الْإِرْثِ. وَهَلْ سَمِعْتَ بِقِيَاسٍ هُوَ أَعْجَبُ؟! فَالْقِيَاسُ، أَصْلًا، هُوَ حَقٌّ اجْتِمَاعِي، وَلَيْسَ أَبَدًا مِنْ بَابِ الْأَمْوَالِ. وَالْقِيَاسُ الْفِقْهِيُّ فِي تَعَارُفِهِمْ: مُشَارَكَةُ جُزْئِي لِجُزْئِي فِي عِلَّةِ الْحُكْمِ، وَضَابِطُهُ: التَّرْدِيدُ وَالذُّورَانِ، وَالتَّخَرُّيُّ فِيهِ ضَرْوِيٌّ، لِأَنَّ مِنْ مُقْتَضِيَاتِهِ أَنَّ النَّصَّ عَلَى جُزْئِيَّةِ بِحُكْمٍ، نَصٌّ عَلَى كُلِّيَّةِ الْعِلَّةِ.

وَلَا مَنَآيَ لِي - وَأَنَا أَبْحَثُ الْحُدُودَ - عَنِ التَّنْبِيهِ إِلَى خَطَأٍ جَسِيمٍ، وَقَعَتْ فِيهِ طَائِفَةٌ مِنَ الْأُصُولِيِّينَ الْفُقَهَاءِ فِي بَحْثِ «النَّسْخِ فِي الْقُرْآنِ»، وَأَنَّهُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَنْحَاءٍ:

- (أ) نَسْخُ الْحُكْمِ وَالتَّلَاوَةِ، اعْتِمَادًا عَلَى حَدِيثٍ مَرْوِيٍّ عَنْ عَائِشَةَ^(١).
 - (ب) نَسْخُ الْحُكْمِ، لَا التَّلَاوَةِ، تَخْفِيفًا، كَمَلَّةٍ عِدَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا.
 - (ج) نَسْخُ التَّلَاوَةِ، لَا الْحُكْمِ، اعْتِمَادًا عَلَى حَدِيثٍ مَرْوِيٍّ عَنْ عُمَرَ^(٢).
- أَمَّا النَّوعُ الثَّانِي فَمَقْبُولٌ. وَأَمَّا النَّوعَانِ، الْأَوَّلُ وَالثَّالِثُ، فَمُسْتَنَكِرَانِ، بَلْ

شَرْحُ الْأَسْنَوِيِّ ل: الْبَهَاغِ ج ٢، ص: ١٥٧.
(٢) مَصَابِيحُ السُّنَّةِ ج ٢، ص: ٤٤، وَنَصُّهُ فِيهِ: إِنَّ اللَّهَ بَعَثَ مُحَمَّدًا بِالْحَقِّ وَأَنْزَلَ عَلَيْهِ الْكِتَابَ، فَكَانَ مِمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ آيَةَ الرَّحْمِ. وَفِي رِوَايَةٍ أُخْرَى، لِجَدِيدِهِ زِيَادَةٌ: لَوْلَا أَنَّ يَقُولُ النَّاسُ زَادَ عُمَرُ فِي كِتَابِ اللَّهِ لَكُنْتُهَا. انْظُرِ السَّبْكَيَّ فِي شَرْحِهِ ل: الْبَهَاغِ ج ٢، ص: ١٥٦. وَفِي كُتُبِ أَحَادِيثِ الْأَحْكَامِ، نَصُّهَا كَمَا يَلِي: وَالشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا، فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ، نَكَالًا مِنَ اللَّهِ؛ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ، وَالْمَقْصُودُ بِالشَّيْخِ وَالشَّيْخَةِ الْمُحْتَضَنِ وَالْمُحْتَضَنَةِ بِالزَّوْجِ.

وَلَوْ وَصَلْتَ شَرَايِعَكُمْ إِلَيْنَا
عَلَى مَا نَحْنُ فِيهِ مِنْ مُجُونٍ
لَأَصْبَحَتْ الرِّجَالُ بِلَا أَنْوَفٍ
وَأَصْبَحَتْ النِّسَاءُ بِلَا عُيُونٍ
فَقَدْ كَانَ الْحُكْمُ فِي الْقَانُونِ الْبَابِلِيِّ عَلَى الزَّانِيَةِ، يَقْضِي بِقَتْلِ الْعَيْنِ تَقْبِيحًا لِلصُّورَةِ، وَالْحُكْمُ فِي الْقَانُونِ الرُّومَانِيِّ عَلَى مَرْتَكِبِ فَاجِشَةِ الزَّانِي، جَذْعُ الْأَنْفِ تَشْوِيهَا كَذَلِكَ.

(١) رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ عَائِشَةَ أَنَّهَا قَالَتْ: كَانَ فِيمَا أَنْزَلَ مِنَ الْقُرْآنِ: عَشْرُ رَضَعَاتٍ مَعْلُومَاتٍ يُحْرَمْنَ. انْظُرِ

يَضَعَانِ الْمَرْءَ عِنْدَ عَتَبَةِ الْكُفْرِ؛ لِأَنَّ مُقْتَضَاهُمَا أَنَّ الرَّبَّ - جَلَّ شَأْنُهُ - أَشْبَهَ بِكَاتِبٍ لَمْ تُعْجِبْهُ عِبَارَةٌ، «فَشَطَبَهَا» وَمَحَاهَا، وَلَمْ تَسَنَّ لَهُ عِبَارَةٌ أُخْرَى، هِيَ أَتَقُّ وَأَجْمَلُ، عَلَى أَنَّ فِي النُّوعِ الْأَوَّلِ قَوْلًا وَاضِحًا بِـ «الْبَدَاءِ»؛ فَأَيُّ حَضِيضٍ هُوَ هَذَا؟! .. وفي النوع الثاني قُصُورٌ وَوَهْنٌ فِي الْبَيَانِ وَالْإِفْصَاحِ!!.

لا رَجْمَ فِي الْإِسْلَامِ:

وَحَقٌّ لِي، مِنْ بَعْدُ، أَنَّ اتَّيْلَ إِلَى الْمُفَاجَأَةِ الْكُبْرَى، وَهِيَ: أَنَّهُ لَا رَجْمَ فِي الْإِسْلَامِ، كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْخَوَارِجِ عَامَةً^(١)؛ وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْتَدُّ بِخِلَافِهِ، فِقْهِيًّا، فَضْلًا عَنْ أَنَّ الْقَضِيَّةَ هِيَ مِنْ بَابِ الرِّوَايَةِ، فَتَصَدَّقُ عَلَيْهِمْ قَاعِدَةٌ: يُؤْخَذُ بِرَوَايَاتِهِمْ لَا بِآرَائِهِمْ... عَلَى أَنَّ مَا شَاعَ وَذَاعَ، مِنْ قَوْلٍ بِالرَّجْمِ، يَعْتَمِدُ عَلَى طَائِفَةٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ، لَمْ تَرْفَعْ عَنْ دَرَجَةِ الْحَسَنِ، (مِنْهَا الْحَدِيثُ الْمُتَعَلِّقُ بِمَا عَزَّزَ بِهِ مَالِكُ الْأَسْلَمِيِّ، وَالْحَدِيثُ الْمُتَعَلِّقُ بِالْغَامِذِيَّةِ الْأَزْدِيَّةِ).

وَالاتِّفَاقُ قَائِمٌ بِذُنُونٍ مُنَازِعٍ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ الْمُخَالَفَ مُخَالَفَةٌ صَرِيحَةٌ لِلْقُرْآنِ، لَا يُعْتَدُّ بِهِ، مَهْمَا كَانَتْ دَرَجَتُهُ. وَهِيَ بَعْضُ آيَاتِ الْكَرِيمَةِ:

«وَاللَّاتِي يَأْتِيَنَّ الْفَاجِشَةُ مِنْ نِسَائِكُمْ، فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ، فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّاهُنَّ اللَّهُ، أَوْ يُجْعَلَ لَهُنَّ سَبِيلٌ» (النِّسَاءُ ١٥: ٤)، هَذَا فِي الْحَرَائِرِ. وَفِي الْأَمَاءِ: «فَإِذَا أُحْصِنَ، فَإِنْ أَتَيْنَ بِفَاجِشَةٍ، فَعَلَيْهِنَّ نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ» (٤: ٢٥).

فَلَوْ كَانَ عِقَابُ الْمُحْصَنَةِ مِنَ الْحَرَائِرِ الرَّجْمَ حَتَّى الْمَوْتِ، كَانَ أُخْرَى أَنْ يُنَصَّ عَلَيْهِ تَعْيِينًا لِهَوْلِهِ؛ وَادِّعَاءُ النَّسْخِ^(٢) بِالْحَدِيثِ، قَلْبٌ لِمَقَايِيسِ الْأَسْتِدْلَالِ.

عَلَى أَنَّنَا لَوْ تَنَزَّلْنَا وَسَلَّمْنَا بِمَا ادَّعَوْا، فَكَيْفَ يُفْعَلُ بِالْأَمَاءِ الْمُحْصَنَاتِ؛ وَعَلَيْهِنَّ «نِصْفُ مَا عَلَى الْمُحْصَنَاتِ» مِنَ الْحَرَائِرِ؟ فَهَلْ يُنَصَّفُ الرَّجْمُ الْمُدَّعَى؟

ج ٣، ص: ٢٠، وَالنَّاسِيرُ الْأُخْرَى، لِأَنَّهَا سَوَاءٌ فِي ادِّعَاءِ النَّسْخِ أَوْ الْجَمْعِ بَيْنَ الْمُقَوَّاتِ.

(١) انْظُرْ تَفْسِيرَ الطَّبْرَسِيِّ، الْمَعْرُوفَ بِ: مَجْمَعِ الْبَيَانِ ج ٣، ص: ٣٤. وَضَبْطَهُ بَعْضُهُم: الطَّبْرَسِيُّ.

(٢) انْظُرْ التَّفْصِيلَ فِي مَجْمَعِ الْبَيَانِ لِلطَّبْرَسِيِّ.

وكيف؟ ولذا اضطر المفسرون إلى القول، في جانب الاماء، ينصف الجلد، أي الرجوع إلى العقوبة الأصلية الثابتة. وهذا وحده منهم، هذم لادعاء الرجم، من حيث لا يشعرون.

هذا من حيث الحكم. ومن حيث التعبير، فقد ورد حديث ماعز مصدراً بعبارة: «طهرني يا رسول الله» إلخ... ومثل هذا الاستعمال ليس تعبيراً إسلامياً، بل عرف وعهد في استعمالات الملل السابقة^(١). مما يدل على أن الحديث مدخول، ومن رواية فتات من الملل التي دخلت في الدين الجديد بمألوفها القبلي، في التشريع^(٢). وهو ملحظ يساعد على رد أحاديث الرجم، تعبيراً وحكماً، «شكلاً وموضوعاً»^(٣). وإذا رد الرجم، فبالأحرى أن يرد ما أقيم مقامه؛ وهو القتل بزني الاحصان، الذي لم يأت به قرآن ولا حديث.

خلاصة البحث:

ومهما يكن، فالرأي عندي، في الحدود مطلقاً، أنها في الشريعة العملية، ليست مقصودة بأعيانها، بل بغاياتها، ولا يلجأ إليها إلا عند اليأس مما عداها. أقطع بهذا قطع الجزم، لأن القرآن الكريم سبق إلى تقرير أن أكثر التجاوزات ضد المجتمع والتعديات الجزائية، ناشئة عن حالات مرضية، مصادرها، في الغالب، البيئية وما يكمن فيها من عوازل تسوق قسراً إلى الاضطراب السلوكي والجموح العملي، أو بكلمة عامة: إلى «الجناحية: السيكوباتية Psychopathy».

(١) فقد ورد في ختامه: «فلما وجد من الجارة قر يشتد، فلحق حتى قضى، فذكر ذلك للرسول فقال: هلا تركتموه». وهذا الختام التحضيضي، يسطل الرجم القاتل، ويوضح بجلاء أن المقصود ليس الحرقة، بل مجرد الردع، ولإدلاء الاستعداد للتوبة يسقط العقوبة من فحوى حص النبي.

(٢) هذا ما يعرف عند علماء الدراية بالنقد المعنوي، وعند أتباع المنهج التاريخي الحديث، بالنقد الباطني أو الداخلي.

(٣) عرف في شريعة حمورابي، المثقولة، بنصفها تقريباً، في التوراة إلخ...

(٣) حتى لو تزلت فسلمت جدلاً بحديث ماعز،

إِذَا، فَهَؤُلَاءِ الْجُنَاحِيُّونَ تَتَّبِعِي مُعَالَجَتَهُمْ بِرَوَادِعٍ عِلَاجِيَّةٍ. وَقَدْ هُدِيَ إِلَى هَذَا، حَدِيثًا، عَلَّمَ النَّفْسَ الْجِنَائِيَّ. بَيْنَمَا الْقُرْآنَ قَرَّرَهُ فِي الْغَابِرِ الْمَاضِي، بِمَا يُشَبِّهِ الصَّرَاحَةَ، فِي الْآيَةِ: «الَّذِينَ يَفْعَلُونَ السُّوءَ بِجَهَالَةٍ» (النساء ٤: ١٧). وَالْأُخْرَى: «فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ، فَاتَّبَاعَ بِالْمَعْرُوفِ وَأَدَاءَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ؛ ذَلِكَ تَخْفِيفٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَرَحْمَةٌ» (البقرة ٢: ١٧٨). وَفِي الْحَدِيثِ: «تَعَاَفَا الْحُدُودُ فِيمَا بَيْنَكُمْ»^(١).

فِعْبَارَاتِ «السُّوءِ بِجَهَالَةٍ»، «وَأَدَاءَ إِلَيْهِ بِإِحْسَانٍ»، «تَعَاَفَا»، إِذَا عُطِفَتْ بَعْضًا عَلَى بَعْضٍ، نَخْرُجُ بِمَا قَدَّمْنَا قَطْعًا.

فَالْقُرْآنُ يَجْعَلُ «الْجَهَالَةَ» سَبَبَ فِعْلِ الْأَسْوَءِ وَالْقَبَائِحِ، مَا دَامَتْ بِمَضْمُونِهَا الْأَعْمُ، عَارِضًا جُنَاحِيًّا وَسِيكُوْبَاتِيًّا. وَبِذَا، يُقِيمُ التَّرَابُطَ بَيْنَ الْمُتَجَانِسِينَ بِعِلَاقَةِ الْمَعْرُوفِ وَالْأَدَاءِ بِإِحْسَانٍ، وَيُخَضُّ عَلَى إِحْلَالِ مَبْدَأِ التَّصَافِي، أَيْ تَبَادُلِ الْعَفْوِ مَحَلَّ التَّنَاكُرِ وَالتَّنَابُذِ.



قَدْ يُقَالُ إِنَّ تَأْتِيهِمُ الْمُجْتَمَعُ وَإِعْذَارَ الْفَرْدِ، فِيمَا يُقْتَرَفُ وَيُرْتَكَبُ، نَظَرِيَّةٌ شَاعَتْ شُبُوعَهَا الْأَكْبَرُ فِي «النَّجْوِيَّةِ: الرُّومَنْطِيكِيَّةِ»^(٢)؛ وَهِيَ مِنْ خِيَالِ نَفْسٍ حَاطِرَةٍ قَلِيقَةٍ.

وَأَنَا أَقْطَعُ بِأَنَّ مَنْ يَزْعُمُ هَذَا الزَّعْمَ يَجْهَلُ الْفَرْقَ بَيْنَ: الْإِرَادَةِ الْعَامَةِ وَإِرَادَةِ الْمَجْمُوعِ. فَالْأَوَّلَى مِنْ إِمْلَاءِ الْعَقْلِ الْبَشَرِيِّ الْكُلِّيِّ. بَيْنَمَا الثَّانِيَّةُ مِنْ إِمْلَاءِ قِطْعٍ يَشْرِي تَشَكُّلًا تَشَكُّلًا كَيْفِيًّا أَوْ حَسَبِيًّا اتَّفَقَ.

إِذْ لَا عِلَاقَةَ لَهَا، أَصْلًا، بِالْإِنْكَارِ وَالْإِبْدَاعِ. وَنُخَصُّ كَلِمَةً: نَجْوَى بِمَعْنَاهَا الْإِسْمِيَّ، بِالْأَنْشُودَةِ الْعَاطِفِيَّةِ «Romance».

كَمَا يَتَّبِعِي أَنْ يُوضَعَ، لِلْمَدْرَسَةِ الْفَنِيَّةِ، الْمُقَابِلَةُ: «نَهْجِيَّة»: كِلَاسِيكِيَّةٌ. وَمَا شَاعَ مِنْ وَضْعٍ لَهَا، وَهُوَ أَتْبَاعِيَّةٌ، غَيْرُ دَقِيقٍ، فَهِيَ فِي الْأَجْنِبِيَّةِ نَسْبَةً إِلَى «الْكَلاَس: الصَّف» أَيْ الْمَعْتَمَدِ مَدْرَسِيًّا.

(١) مُصَابِيحُ السُّنَّةِ لِلْبَنْوِيِّ: ج ٢، ص: ٤٥.

(٢) وَضَعَ جَلِيدٌ بِإِزَاءِ «Romantisme» مِنْ كَلِمَةٍ: نَجِيَّةٌ، أَيْ حَدِيثِ النَّفْسِ بِهِمْ، أَوْ خَطَرِ يَدْفَعُ الْمَرْءَ إِلَى طَلَبِ النُّجَاةِ، فَتَكُونُ الْأَصْلَحُ لِكَلِمَةِ «Roman»، الَّتِي تَرْجِعُ إِلَى الْفَرَنْسِيَّةِ الْقَدِيمَةِ، وَتَعْنِي حِكَايَةَ مُخَاطَرَةٍ فِي قَالِبِ نَثْرِي أَوْ شِعْرِي. وَالنَّسْبَةُ إِلَى نَجِيَّةٍ، وَهِيَ عَلَى وَزْنِ قَبِيلَةٍ، بِالصُّيُغَةِ الْمُضْطَرِيَّةِ: نَجْوِيَّةٌ. وَهِيَ أَصَحُّ دَلَالَةً مِمَّا سَبَقَ وَوُضِعَ لَهَا، مِنْ يَثَلِ: ابْتِدَاعِيَّةٌ، إِبْدَاعِيَّةٌ؛

وَيَبَيِّنُ هَذَا الْفَرْقَ نُدْرِكُ أَنَّ التَّائِيْمَ يَقَعُ عَلَى الْمُجْتَمَعِ، لَا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُجْتَمِعاً، بَلْ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ قَطِيعاً مُنْتَظِماً انْتِظَاماً اعْتِبَاطِيّاً أَوْ انْتِظَامِيّاً مُغَلَّلاً مُصَفَّداً. والشريعة العملية في «العقوبة»، كما نفهمها، تُعَزِّزُ الإرادة العامة للكُلِّ البشري، وتُكَفِّفُ من إرادة المَجْمُوعِ، أي القطيع، بَلْ تَكْبَحُهَا.

وَلَا يَتَسَنَّى لَزَاعِمٍ مُتَزَمَّتٍ أَتْهَامِي بِأَنِّي أَنْكَرْتُ مَا هُوَ نَصُّ قِرَائِي، لِأَنِّي جَعَلْتُهُ أَقْسَى الْعُقُوبَاتِ الزَّوَاجِرِ وَأَقْصَى الرُّوَاعِجِ الَّتِي يُلْجَأُ إِلَيْهَا. وَذَلِكَ عَلَى نَحْوِ مِنَ التَّأْوِيلِ الْمَقْبُولِ، الَّذِي لَا يُحْمَلُ النَّصُّ مَا لَا يَحْتَمِلُ. وَأَمَّا إِنْكَارِي لِلرَّجْمِ أَصْلاً، فَلَمْ أَنْفِرْ بِهِ، بَلْ قَالَتْ بِهِ بَعْضُ الْمَذَاهِبِ، الْمُعْتَدِّ بِخِلَافِهَا، كَمَا سَبَقَ وَأَشْرَتْ.

وَالَّذِي يَهْمُنِي مِنْ وَرَاءِ هَذَا كُلِّهِ، هُوَ اعْتِمَادُ «التَّعْزِيرِ»، الْخَاضِعِ لِتَقْدِيرِ الْقَاضِي، وَحَصْرِ النَّظَرِ بِهِ وَخَدِّهِ. وَمِنْ شَأْنِهِ تَطْوِيرُ مَا يَتَعَلَّقُ بِالشَّرْعَةِ الْجَزَائِيَّةِ وَالْجَنَائِيَّةِ، وَيَنْهَضُ بِهَا إِلَى غَايَتِهَا الْإِنْسَانِيَّةِ، الَّتِي بِهَا تُضْحِي عِلَاجاً يُرَادِفُ الْحَيَاةَ السُّوِيَّةَ؛ «وَمَنْ أَحْيَاهَا، فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعاً» (المائدة: ٣٢).

أَهْلَاكُ هُوَ

أَمْ طَلَّسَمُ الْبَابِ الْمَرْصُودِ؟

تَجْرَحُ قلبي حتى التَّمزُّق، بَلْ غدا شِلَوَ قلب، يَنْزِفُ بِأَكْثَرِ مِمَّا نَزَفَتْ جِراح
قلب والبسة بن الحجاب، فيما أَبْدَعَ من صورة:
في القلب تَجْرَحُ دائياً فالقلب مَجْرُوح النواحي

نَعَمْ، حَزُّ في نفسي ما وَقَعَ لِأَمْسِ قريب من إثبات هلال «شوال»، ثُمَّ مُبَادَرَةٌ
الرجوع عنه، وإكمال عِدَّة شهر «رمضان» ثلاثين.

والغريب أنْ مَسْأَلَةٌ ما، لَمْ تَحْظْ بِعناية الفُقهَاءِ المُحَدِّثِينَ، مُنْذُ قَرْنٍ تقريباً،
بَحْثاً وتَأْلِيفاً - حتى لَبِغَ ما أَلَّفَ فيها ما يَمَلَأُ خِزَائِنَ مَكْتَبَةٍ كامِلة - كَهَذِهِ المَسْأَلَةِ.
ومع ذلك، لَمْ يَجِدُوا وَجْهاً لِحَلِّهَا وإعطاء القول الفصل فيها حتى اليوم.

وأنا حينَ أَقولُ الفُقهَاءِ المُحَدِّثِينَ، أَظْلِمُهُم بِهذا التَّخْصِصِ؛ فالشَّانُ هو
الشَّانُ، حتى لَدَى الفُقهَاءِ الأعلام من القُدماء. فَقَدْ عَقَدُوا الفُصول الطَّوالَ لِيَبْحَثَ
مَوْضُوع «الأهْلَةُ»، واضْطَرَبُوا الاضطراب نَفْسَهُ.

وما كان ذلك لِمَطْلَب في ذاته، بَلْ لِمَتَعَارُضِ الأدِلَّةِ. فَلَجَّجُوا، وأَغْنِي رَكِبُوا
لُجَجَ العُباب، فيما يُعرَفُ عند الأُصوليين بِيَاب «التَّعَادُلِ والتَّراجيح». وهذا الباب
جاءَ مُصْداقاً وفاقاً لِلوَصْفِ القرآني، لِمَنْ لا يُحْسِنُ الخَوْضَ «في بحر لُجِّي»، يَغْشَاهُ
مَوْجٌ من فَوْقه مَوْجٌ من فَوْقه سَحَاب، ظُلُمَاتُ بَعْضِها فوق بَعْضٍ، إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ
يَكُنْ يَرَاهَا؛ وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللهُ لَهُ نوراً، فما لَهُ من نورٍ (النور ٢٤ : ٤٠).

وليس أدل على هذا، من عَقْدِهِم فَضْلاً للرؤية، وهَلْ هي جَماعية أم فَرْدِيَّة.

والبَحْث، من أَصْلِهِ، ساقِط، لَا يَسْتَحِقُّ الوُقُوفُ عنده، أَخْذاً بقَوَاعِدِهِمْ أَنفُسَهُمْ، التي هي من المُسَلِّمَات. فَقَدْ اتَّفَقُوا على قَاعِدَتِي:

١ - المُفْرَدُ المُضَافُ يَعمُ عُموماً شُمُولِيّاً.

٢ - الجَمْعُ المُضَافُ يَقْتَضِي القِسْمَةَ أَحَاداً. وحديث الرؤية وارد مَوْرِد القاعدة الأولى.

وما أنا بِسَبِيلِ تَبْيَانِ ما لِلْمَدَارِسِ الفِقْهِيَّةِ عندنا من عَطَاء، لَمْ يَعْرِفِ التاريخ الفِقْهِي في كُلِّ العُصور، وَلَدَى كُلِّ الأُمَمِ، نَظِيراً لِعَظَمَتِهِ قِيَمَةً وَلِضَخَامَتِهِ ثَراءً.

وإنَّما أَعْنَى بِمَسْأَلَةِ «الْأَهْلَةِ» على نَحْوِ جَدِيدٍ، بَعِيدِ البُعْدِ كُلِّهِ عن التَّرْدِيدِ، خُصُوصاً بَعْدَ ما صَادَفَ في السَّنَةِ المَاضِيَةِ، (سنة ١٩٧٧) (*)، من إثبات ثُمَّ رُجُوعٍ، بَيْنَ هُنَيْهَةٍ وَأُخْرَى، إلى دَرَجَةِ حَمَلَتِ شَيْخُ الأزْهر، الدكتور النَحْرِير، عبد الحليم محمود، أَنْ يُعْلِنَ عن أَنَّهُ اتَّفَقَ مع المَرْجِعِ الدِّينِيِّ في المَمْلَكَةِ العَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ، على دَعْوَةِ الْمُفْتِيَيْنِ المُسْلِمِينَ إلى الاجْتِمَاعِ، لِلاتِّفَاقِ وَالْحُسْمِ.

وَأَهْتَمُّ أَيْضاً لَأَنَّ الأَمْرَ يَتَعَلَّقُ بِالقَمَرِ؛ وَهُوَ أَبْجَدِيَّةٌ فَلَكِيَّةٌ. وَهُنَا، يَأْخُذُنِي وَيَأْخُذُكَ العَجَبُ، وَقَدْ بَاتَ حُسْبَانُهُ، مع التَّقَدُّمِ العِلْمِيِّ الهَائِلِ، أَبْسَطَ من حَرْفٍ في «الْفَبَاءِ». وما ظَنُّكَ يَمَنْ غَدَا يَحْسُبُ في يُسَرِّحُ حِسَابَ الجُزْءِ من مِليُونِ جُزْءٍ من الثَّانِيَةِ؟ وَنَظَّلُ، مع ذَلِكَ، عند عَتَبَةِ البَحْثِ البَدَائِي؛ هَلْ رُئِيَ أَمْ لَا؟ وَهَلْ تَبَيَّنَتْ بِدَايَةُ الشَّهْرِ أَمْ لَمْ تَتَّبَتَّ.

وَيَحْبِلُ على هَذَا العَجَبِ أَكْثَرُ فَأَكْثَرُ، أَنَّ قُدَامَى الفُقَهَاءِ كَانُوا أَوْسَعَ إِدْرَاكاً؛ فَقَدْ أَبَاحَتْ كَثْرَةُ كَاثِرَةٍ مِنْهُمْ الأَخْذَ بِقَوْلِ الحَاسِبِ؛ إِذَا دَاخَلَكَ يَقِينُهُ. وَنَحْنُ نَعْرِفُ من قَوَاعِدِهِمْ: أَنَّ حُكْمَ الحَاكِمِ يَرْفَعُ النِّزَاعَ، فَمَا أَيْسَرُ القَضِيَّةِ في بَابَةِ الحَلِّ على هَذَا الأَسَاسِ القَائِمِ على طَرَفَيْنِ: جَوَازِ العَمَلِ بِالحِسَابِ، وَحُكْمِ الحَاكِمِ، إِذَا أَطْمَأَنَّ! فَأَيَّةُ مُشْكِلَةٍ تَبْقَى، لِتَبْدُلٍ في سَبِيلِهَا مِثْلُ «عَرَقِ القَرْبَةِ»، كُلِّ عامٍ، بِمُنَاسَبَةٍ أَيِّ مَوْسِمٍ دِينِي؟!

وهذا، أبدأ، شَأْنٌ مَن هَجَرَ الْبِنَايِعَ وَتَعَلَّقَ بِالتَّبَايِعِ . وَأُعْنِي مَن بَاعَدَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّنْزِيلِ وَالْحَدِيثِ الصَّحِيحِ ، وَلَوَّعَ بِالْمَأْثُورِ مِنَ الْأَقْوَالِ ؛ وَكَأَنَّمَا عَزَبَ عَنْهُمْ قَوْلُ الْأَئِمَّةِ أَنْفُسِهِمْ : إِذَا صَحَّ الْحَدِيثُ فَهُوَ مَذْهَبِي .

وبهذا أَعْطَوْنَا الرُّخْصَةَ فِي أَنْ نَتَجَاوَزَ قَوْلَ أَيِّ كَانَ ، بَلْ أَقْوَالُهُمْ جَمِيعاً ، إِلَى مَا صَحَّ مِنَ الْحَدِيثِ النَّبَوِيِّ ؛ فَهُوَ الْمَصْدَرُ . وَعَلَيْهِ ، أُبَيِّنُ مَا أُبَيِّنُ ، وَأُبَيِّنِي وَأُعْلِي الْبِنَاءَ ، وَسَأُحْصِرُ نَفْسِي بِالْأَصَحِّ رَوَايَةً عِنْدَ الْجُمْهُورِ ؛ وَهُوَ مَا أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ : الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ ^(١) . وَهَكَذَا :

١ - «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ ، لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْصُبُ . الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا ، يَعْنِي مَرَّةً تِسْعَةً وَعِشْرِينَ ، وَمَرَّةً ثَلَاثِينَ» .

٢ - «إِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَصُومُوا ، وَإِذَا رَأَيْتُمُوهُ فَافْطَرُوا . فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ ، فَافْقِدُوا لَهُ» .

٣ - «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ ، وَافْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ . فَإِنْ غُيِّبَ عَلَيْكُمْ ، فَاكْمِلُوا الْعِدَّةَ ثَلَاثِينَ» .

٤ - آلِي شَهْرًا ، فَأَقَامَ فِي مَشْرِبَةٍ ^(٢) تِسْعًا وَعِشْرِينَ لَيْلَةً ، فَقِيلَ لَهُ : آلَيْتَ شَهْرًا ، فَقَالَ : «إِنَّ الشَّهْرَ يَكُونُ تِسْعًا وَعِشْرِينَ» .

وهذه الأحاديث متكاملة بعضها على بعض ، وَلَا يُنْكَرُ أَنَّ الرِّابِطَ بَيْنَهَا كُلِّهَا «الرُّؤْيَةُ» ، وَتَنْحَصِرُ الْفَوَارِقُ فِي تَعَابِيرَ :

أ - أُمِّيَّةٌ . ب - غُمٌّ . ج - غُيِّبَ . د - فَافْقِدُوا لَهُ .

وهذه الفوارق هي التي تَعَيَّنِي ، لِأَنَّ الدَّلَالَهَ بِهَا تَتَّعَيْنُ .

وَذَلِكَ بِأَنْ نُسْقِطَ ، بِإِدْيَاءِ بَدءِ ، تَفْسِيرَ «غُمٌّ» ، بِأَنَّهُ مِنَ الْغَيْمِ ، بَلْ مِنَ الْخَفَاءِ ،

(٢) المشربة بضم الراء وقد تفتح : العَلِيَّةُ .

(١) انظر بحثها في عُمَلَةِ الْقَارِي لِلْعَيْنِي ج ١٠ ،

لأنه مُفسِّر بالحديث الآخر بكلمة «عُيِّي». ثم إشرع النبي الباب للتقدير والتدبر، وليس اعتباطاً، بل بالعلامات الفلكية. وتأتي كلمة «أُمِّيَّة» حسماً لِمَعْنَى الإقدار.

وإدعاء مَنْ ادَّعى، بأنَّ التقدير يَقْتَضِي الأخذَ دوماً بالآتم، ساقط أساساً بِقُوَى النبي نَفْسِهِ فِي حديث «الْأَلِيَّة»؛ فَقَدْ أَخَذَ بِالْأَنْقَصِ.

ولنأتِ إِلَى الْبَيَانِ، بَعْدَ التَّمْهِيدِ وَالتَّوْطِئَةِ، بِقَاعِدَةِ: الوُصْفِ الْعُنَوَانِي فِي قُوَّةِ الْعِلَّةِ، وَتُسَمَّى أَيْضاً: تَعْلِيقُ الْحُكْمِ^(١) بِاسْمِ أَوْ وَصْفِ مُشْتَقٍّ، يَجْعَلُهُ دَائِراً مَعَ مَا مِنْهُ الْاِشْتِقَاقُ.

وَالْوُصْفُ الْعُنَوَانِي يَعْنِي أَنَّ اللَّفْظَ الْمُتَخَيَّرَ اسْتِعْمَالاً فِي دَلِيلٍ مَا، يَكُونُ عِلَّةً أَوْ يَمْتَزِلُهَا، بِمِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَأَتُوا حَرْثَكُمْ أَنِّي شَيْئُمْ» (البقرة ٢: ٢٢٣). فَقَدْ أَطْبَقَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّ التَّعْبِيرَ بِكَلِمَةِ «حَرْثٍ» مُقْبَحٌ لِمَا لَيْسَ مَوْضِعَهُ، أَيْ كَأَنَّهُ قَالَ: فَأَتَوْهُنَّ مَتَى وَكَيْفَ شَيْئُمْ، لِأَنَّهُنَّ حَرْثٌ؛ فَيَقْبَحُ إِذَا، مَا لَيْسَ مَكَانَهُ إِنْسَالاً وَإِنْجَاباً.

وإِنِّاطاً مِنْ قَاعِدَةِ الْوُصْفِ الْعُنَوَانِي، يَتَضَحُّ لَنَا مَغْزَى تَمْهِيدِ النَّبِيِّ لِعِدَّةِ الشَّهْرِ بِتَعْبِيرٍ: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لَا نَقْرَأُ وَلَا نَحْسُبُ»، تَوْصِلاً إِلَى أَنَّ الْعِدَّةَ تَكُونُ بِالرُّؤْيَةِ الْبَصَرِيَّةِ الْآنَ، أَيْ فِي الْحَالِ لَا الْمَالِ، لِأَنَّا لَا نَحْسُبُ.

وَيَلْزَمُهُ، فِي غَيْرِ انْفِكَاكٍ، اعْتِمَادُ الْحِسَابِ بِزَوَالِ الْأُمِّيَّةِ، لَا سِيَّمَا وَالحديث النبويُّ بَنَى الرُّؤْيَةَ الْبَصَرِيَّةَ عَلَى وُجُودِهَا صِفَةً، وَوُطْأَ بِهَا تَوْطِئَةُ السَّبِيَّةِ، كَمَا هُوَ مَقَادُ السِّيَاقِ.

وبِهَذَا، يَتَضَحُّ الْمَعْنَى الْحَقِيقِي لِكُلِّ مَنْ تَعَبَّرَ «غَمٌّ عَلَيْكُمْ»، وَ«عُيِّي عَلَيْكُمْ»، وَأَنْهُمَا يَعْتَنِيانِ الْخَفَاءَ الْمُقْتَضِي لِلتَّدْبِيرِ وَالْاهْتِدَاءِ بِالظُّوَاهِرِ وَالْأَمَارَاتِ وَالْعَلَامَاتِ الْفَلَكِيَّةِ، الَّتِي هِيَ مُؤَدَّى «الإقْدَارِ» الْفَنِّيِّ، وَالْأَلْزَمُ الْمُخَالِفَ الْقَوْلُ بِالْإِقْدَارِ الْاِعْتِبَاطِيِّ؛ وَهَذَا مَا لَا يُجَيِّزُهُ مُتَشَرِّعٌ أَوْ ذُو مُسَكَّةٍ مِنْ فِقْهِ.

(١) انظر بداية المُجْتَهِد لابن رُشد ج ٢،

إحياء لاجتهاد مُبتكر:

على أنني، من وَجْه آخر - وهذا اجتهاد جديد قديم - أرى من التَّحَكُّم اللُّغوي قَصْرَ الرؤية في الحديث على ما كان بالحاسَّة فقط. بينما هي في اللُّغة حقيقة في الابصار العُضْوي والابصار العقلي. ولا قيمة لرأي من ادَّعى المَجَاز فيه. والأحاديث، التي أوردناها، هي أَقْرَب إلى مَفْهُوم «الرؤية» بِمَعْنَى العِلْم، فيكون المَعْنَى: صوموا للعِلْم به، إنَّ بالمُعَايَنَةِ البَصْرِيَّة أو المُعَايَنَةِ الفَنِّيَّة.

وهذا الرأي لَمْ يَفْتِ بعض الأقدمين. فَقَدْ صَرَّح الامام أبو البقاء به^(١). كما أوماً إليه نَفَر من شُرَاح الصَّحِيحَيْن^(٢).

ومَهْمَا يَكُن، فَقَضِيَّة «الْأَهْلَّة» هي أَبْسَط من أَنْ يُثَارَ حَوْلُهَا ما أُثِيرَ وما لا يَزَال يُثَار. والأمر كُلُّه ليس فيها ذَاتُهَا، بَلْ الفَجْعَةُ بما دَرَجَ عليه الفُقَهَاء والتقليديون؛ فَيُعْظَمُ وَفِيْعَةُ في أَنْفُسِهِمْ، وَيَتَفَجَّرُ في النَّاسِ قَضِيَّةٌ مَقْرُونَةٌ بِالْوَيْلِ والثُّبُورِ، فَتَقْلِبُ تِلْقَائِيًّا مُشْكِلَةً حَائِزَةً مُحْخِرَةً، لا مَجَالَ لِحَلِّهَا.

وفَاتَهُمْ أَنْ عُنْصُرَ الزَّمَنِ بِمُتَبَدِّلَاتِهِ، يَتَدَخَّلُ وَيَعْمَلُ عَمَلَهُ في أُسْلُوبِ الإدراك، فَتَحُلُّ القَضِيَّةُ نَفْسَهَا بِنَفْسِهَا، وعلى نَحْوِ عَفْوي، لا سِيَّما في مَجَالِ هذه الشريعة التي شِعَارُهَا: «وما جعل عليكم في الدين من حَرَجٍ» (الحج ٢٢: ٧٨)، مَقْرُونًا بِشِعَارِ آخِرٍ «ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن، وما رأوه قبيحاً فهو عند الله قبيح»^(٣). وأُعْنِي في مَجَالِ شريعة ترى الانسان مُصَدِّرَ التشريع فيما هي مُصَالِحُهُ وَضُرُورَاتُهُ التي تُقَدَّرُ بِقُدْرِهَا، فليست هي، أَبَدًا، بشريعة كَاتِبَةٍ قَسْرًا وَقَهْرًا.

صحيح مسلم للنووي.

(٣) أَخْرَجَهُ أحمد في كتاب السنَّة، لا في المُسْتَد، كما يَتَوَهَّم. وَأَثَبَهُ الْبِرَّاز والطيالسي والطبراني وأبو نعيم والبيهقي في كتاب الاعتقاد. وَأَنْظَرَ التَّصْصِيلُ في كُتُفِ الخفاء وَمُزِيلُ الْإِلْبَاسِ ج ٢، ص: ١٨٨.

(١) أَنْظَرَ الْكَلِّيَّاتِ لِلْكُفْرِيِّ ص: ١٩٥. فَقَدْ قَالَ فِي

مادة «رؤية»: وهي تَعْنِي العِلْم، ومنه قَوْلُهُ تَعَالَى: «أَلَمْ تَر إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَ الظِّلَّ»، (الفرقان ٤٥: ٢٥) وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «صُومُوا لِرُؤْيَيْهِ وَافْطَرُوا لِرُؤْيَيْهِ».

(٢) أَنْظَرَ فَتْحَ الْبَارِي لابن جَبْرِ العسقلاني، وَعُمْدَةُ الْقَارِي لِلعيني فِي شَرْحَيْهِمَا عَلَى الْبُخَارِيِّ، وَشَرَحَ

مفهوم جديد للوحي:

أَجَلٌ، أَصْلُ هَذِهِ الشَّرِيعَةِ «الوحي»، وَلَكِنَّهُ وَحْيٌ جَعَلَ الْإِنْسَانَ نَفْسَهُ، فِي صَمِيمِهِ، لِيَتَحَوَّلَ الْإِنْسَانُ نَفْسُهُ مَصْدَرَ «وَحْيٍ إِلَهَامِيٍّ» فِي التَّفْصِيلِ وَالتَّفْرِيعِ^(١)، بِحَسَبِ الْمُقْتَضِيَّاتِ الَّتِي لَا تَنْقَطِعُ، وَلَا تَتَوَقَّفُ حَوَافِزُهَا؛ «فَتَحْدُثُ لِلنَّاسِ أَقْضِيَّةٌ بِقَدْرِ مَا يَحْدُثُ لَهُمْ مِنَ الْفُجُورِ».

وَالْفُجُورُ، هُنَا، لَيْسَ الْفُسُوقُ وَمَبْعَثُ الْمَعَاصِي، كَمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ الْبُسْطَاءُ السَّاذِجُونَ. بَلْ هُوَ وَارِدٌ مَوْردَ الْجَمْعِ لَا الْمَصْدَرِ، أَيْ الْفُتُوقُ الْمُتَجَدِّدَةُ تَجَدُّدُ فُتُوقِ الْيَنَابِيعِ وَمَجَارِي الْأَقْيِيَّةِ. وَهَذَا التَّخْرِيجُ هُوَ مَا يُوضِحُ الْمَرَامِي الْبَعِيدَةَ وَالْغَايَاتِ الْعَظْمَى فِي تَعْبِيرِ عُمَرِ الْمُوجِزِ إِيْجَازًا مُدْهِشًا.

وَهَذَا الْمَفْهُومُ، الَّذِي يَجْعَلُ الْإِنْسَانَ مَصْدَرَ وَحْيٍ إِلَهَامِيٍّ فِي التَّفْصِيلِ، يَطْعَنُ النَّظَرِيَّةَ الْقَائِلَةَ بِأَنَّ الْإِسْلَامَ، كَغَيْرِهِ مِنَ الشَّرَائِعِ، «رُبُوبِيٌّ»^(٢) الْإِنْتِمَاءُ. بَلْ عَلَى الْعَكْسِ، هُوَ الَّذِي فَصَّمَهَا بِجَعْلِهِ الْإِنْسَانَ مَصْدَرَ وَحْيٍ تَشْرِيعِيٍّ أَيْضًا، وَإِلَّا فَمَا مَعْنَى الْحَدِيثِ: مَا رَأَاهُ الْمُسْلِمُونَ حَسَنًا فَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ حَسَنٌ إِلَّا خ؟ وَأَتَجَاوَزُ هَذَا الْاسْتِطْرَادَ لِأَرْجِعَ إِلَى أَثَرِ التَّطَوُّرِ الزَّمَنِيِّ فِي حَلِّ الْمُسْتَعْصِيَّاتِ.

فَقَدْ شَهِدْتُ، فِي بِدَايَاتِي الْأُولَى، مَا لِلزَّمَنِ مِنْ أَثَرٍ عَمِيقٍ فِي التَّغْيِيرِ. وَذَلِكَ فِي الصَّرَاعِ الْحَامِي الْوُطَيْسِ، بَيْنَ مُحَمَّدٍ عَلِيٍّ عَلُوبَةِ بَاشَا، يَوْمَ كَانَ وَزِيرًا لِلْأَوْقَافِ، فِي أَوَاخِرِ الْعِشْرِينَاتِ، وَبَيْنَ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ بَخِيْتِ، مَفْتِي الدِّيَارِ الْمِصْرِيَّةِ، الْمُكَنَّى بِأَبِي حَنِيفَةَ الصَّغِيرِ - وَكُنْتُ، إِذْ ذَاكَ، فِي عِدَادِ تَلَامِذَتِهِ - حَوْلَ الْوَقْفِ الدُّرِّيِّ، وَهَلْ لَهُ أَصْلٌ فِي الشَّرْعِ أَمْ هُوَ مِنْ مُسْتَحْدَثَاتِ الْعُصُورِ الْعَبَاسِيَّةِ، لِيُصَارَ إِلَى جَوَازِ حَلِّهِ.

وَلَا تَسْأَلْ عَمَّا جَرَّ هَذَا الصَّرَاعُ مِنْ انْقِسَامَاتٍ بَيْنَ الْفِئَاتِ الْمَعْنِيَّةِ بِالْمَوْضُوعِ.

(١) لَمْ يَفُتْ الْقُدَمَاءُ، وَلَوْ فِي نَحْوِ ضَيْقٍ، فَقَدْ قَرَرُوا الْعَبَاسِيَّةَ الْأُولَى. فَقَدْ سَمَى ابْنُ نَاعِمَةَ الْجُمْهُورِ تَرْجَمَتَهُ بِأَنَّ: نَصَ الْوَأَقِفِ كَتَبَ الشَّارِعَ. لِكِتَابِ اثْنِوَلُوجِيَا «الرُّبُوبِيَّةِ». وَأَمَّا مَا يَشِيرُ إِلَيْهِ الْيَوْمَ مِنْ (٢) نُرْجِحُ هَذِهِ التَّسْبِيَةَ لِكَوْنِهَا الْأَعْرَفُ فِي الْمُهَوِّدِ رَبَّانِيٍّ وَرَبَّانِيَّةٍ، فَتَعْنِي مُصْطَلَحًا آخَرَ.

وسَرَت عَدَوَاهُ إِلَى الْجَمْهَرَةِ الْغَفِيرَةِ الْكَبِيرَةِ مِنَ النَّاسِ، ذَاتِ الْقَاعِدَةِ الْعَرِيضَةِ؛ وَكَانَ مَا كَانَ مِنْ تَبَادُلٍ أَقْدَعَ الْمُهَاتَرَاتِ. وَمِنْ بَعْدُ، تَدَخَّلَ عُنْصُرُ الزَّمَنِ، فَحُلَّ الْمُشْكِيلُ، بِدُونِ هَرْجٍ وَلَا مَرْجٍ؛ وَكَفَى اللَّهَ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ.

وِخْلَاصَةً مَا أَوْدُ قَوْلُهُ، هُوَ أَنَّهُ آَنَّ الْأَوَانَ لِلْأَخْذِ بِالْجِدِّ وَاعْتِمَادِ الْعِلْمِ، الَّذِي سَارَعَ الشَّرْعُ إِلَى اعْتِمَادِهِ، كَمَا أُوضِّحَتْ.

هَذِهِ هِيَ الْقَوْلَةُ الْحَقُّ - أَوْ «الْحَقَّة» ذَهَاباً مَعَ إِبَاحَةِ «ابن جني»^(١) فِي كِتَابِهِ الْمُبْهَجِ، تَأْيِثٌ مِثْلُهُ، وَإِنْ مَصْدَرًا فِي الْأَصْلِ لِإِيغَالِهِ فِي الْوَصْفِيَّةِ - نَعَمْ، هَذَا هُوَ الرَّأْيُ الصَّدُوقُ، وَمَا عَدَاهُ لَا يَزِيدُ عَنْ أَنَّهُ حَيْرَةٌ فَقَهَاءٍ؛ وَأَنَّ لِلنَّاسِ طَرَحُ التَّنْظُنِ الْحَاقِقِ الْخَائِقِ. وَلَا تُعْطِ أَذُنُكَ لِلْأَدْعِيَاءِ الْمُدَّعِينَ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَتَاهُمْ، هُوَ الْيَقِينُ كُلُّهُ، وَلَا تُشْرِعْ صَدْرُكَ لِلْجَاعِلِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ مَرَاجِعَ عَلِيًّا، ثُمَّ لَا تَنْحَدِرْ عَنْ أَلْسِنَتِهِمْ إِلَّا كَلِمَةً «عِنْدِي»، فَأُولَئِكَ هُمُ الَّذِينَ عَنَاهُمْ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ بَاجَةَ الْمَشْهُورُ بِابْنِ الصَّائِغِ الْفِيلَسُوفِ الْأَنْدَلُسِيِّ:

يَقُولُونَ «عِنْدِي» فِي الْكَلَامِ تَبْجُحاً وَمِنْ أَنْتُمْ، حَتَّى يَكُونَ لَكُمْ «عِنْدُ»

بِالتَّشْدِيدِ، رَاغِيَ الْمَعْنَى وَمُقَابِلَهُ فِي الْعَرَبِيَّةِ. وَبِهَذَا تَخْرُجُ بِأَنَّ الضَّبْطَيْنِ كِلَاهُمَا صَحِيحَانِ؛ فَأَخَذَهُمَا تَعْرِيبٌ، وَالْآخِرُ تَرْجُمَةٌ؛ وَيُظَلُّ التَّخْفِيفُ هُوَ الْأَعْلَى، لِأَنَّهُ الْأَصْلُ. يَدَّ أُنِي عَثَرْتُ بِأَيَّاتٍ لِمُعَاصِرِهِ ابْنِي نَصَرَ بِشَرِّينَ هَارُونَ يَمَاتِيهِ فِيهَا لَزَعْمُهُ أَنَّهُ خَلِيلُ الْعُدَارِ وَهُوَ مَارِدٌ مِنَ الْجَنِّ، تَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُنْطَقُ بِالتَّشْدِيدِ، فَقَالَ يُلَاجِيهِ:

زَعَمْتُ أَنَّ الْعُدَارَ خِلْدَنِي
وَلَيْسَ خِلْدَنَا لِي الْعُدَارُ
عَفَرُ مِنَ الْجَنِّ أَنْتَ أَوْلَى
بِهِ، وَفِيهِمْ لَكَ الْخِيَارُ

(١) اضْطَرَّتْ كُتُبُ التَّرَاجِمِ وَكُتُبُ الْكُنَى وَالْأَلْقَابِ وَكُتُبُ الْمَعَاجِمِ اضْطِرَاباً كَبِيراً فِي ضَبْطِ اسْمِ الْإِلْدِ ابْنِي الْفَتْحِ. فَابْنُ خِلْدَانَ، فِي وَفِيَّاتِ الْأَعْيَانِ؛ وَجَارَتْهُ الْكَثْرَةُ، ضَبَطَهُ بِكَسْرِ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ. بَيْنَمَا ضَبَطَهُ عَلِيُّ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنُ هِنْدِيٍّ الْمَازَنِيَّ بِفَتْحِ الْجِيمِ وَتَخْفِيفِ النُّونِ، مَعَ النَّصِّ عَلَى أَنَّ التَّسْمِيَةَ مِنَ الرَّوْمِيَّةِ. وَبَعْدَ بَحْثٍ وَتَبَحُّعٍ، تَبَيَّنَ لِي أَنَّ ضَبْطَ ابْنِ هِنْدِيٍّ هُوَ الْأَصْلُ مِنْ الْكَلِمَةِ اللَّاتِينِيَّةِ الْقَدِيمَةِ «Genius»، الَّتِي تَعْنِي، فِي خِيَالِ قُلَمَاءِ الرُّومَانِ، الرُّوحَ الْخَفِيِّ، ثُمَّ دَلَّتْ عَلَى الْعَبْقَرِ وَالْعَقْرِيةِ: فَيُقَابَلُهَا فِي الْعَرَبِيَّةِ كَلِمَةُ: جِنِّي، يُسَبَّغُ إِلَى الْجَنِّ. فَمَنْ ضَبَطَهُ بِالتَّخْفِيفِ، رَاغِيَ الْأَصْلَ اللَّاتِينِيَّ، بِحَذْفِ التَّنْزِيهِ أَوْ الْكَاسِبَةِ «us»، وَمَنْ ضَبَطَهُ

مَجْمَعُ الْبُحُوثِ الْفِقْهِيَّةِ ...
إِلَى مَتَى يَظَلُّ حَايِرَ الدَّرَبِ ؟

في سنة ١٩٣٩ ألقى الأستاذ وهبة، في جمعية الاخوان المسلمين، بالقاهرة، محاضرة بعنوان: «الجامعة الاسلامية وموقف الدروز منها». وأرادني أن أضع لها مقدمة، قبل طبعتها كتيباً. فنزلت عند رغبته، واتخذت منها منطلقاً لتناول المدارس الفقهية، ما ظهر منها وما بطن، وما أعطت من ثراء، لم تعهد مثله أمة من قبل، حتى مدارس الفقه الروماني، المعروف بغناه.

وأذكر أنني دعوته فيها، لا إلى «التقريب»، وكانت له جماعته، بل إلى صهرها في بوتقة واحدة، وجعلها مستمداً لا ينضب معينه. ويتوحد بها يتوحد موقف الشرع إزاء التحديثات، التي لا تفتأ تطالعنا بها تعقيدات المذنبات المعاصرة.

ورأيت، انذاك، أن ابن خزم كان أقدم من تنبه إلى هذه الضرورة. فوضع نواتها في كتابه مراتب الاجماع. وتسميته وقرت في نفسي أنه قصد إلى استبعاد كل ما فيه خلاف، واعتماد ما كان محلاً لإجماع أو شبهه، ليصبح شريعة، أو ليصبح اعتباره كذلك. وكان أدق منه وأعظم قاعدية، إمام الحرمين، عبد الملك الجويني، في مقدمة كتابه مغيث الخلق في اختيار الأحق.

لا عبادة هي صحيحة بإجماع:

ووقعت في كتابه هذا - على نحو ما فهمته، أو على ما وددت أن يكونه - على ما ابتعدت به غلتي، التي كنت أنشد إطفاء أوار عطشها جاهداً. لا سيما حين تذكرت ما كان يعاني صديقي السيد حبيب العبيدي، مفتي الموصل، وهو يتحدث

في أَسَىِّ وَالتَّيْبَاعِ دَامِيَيْنِ، حَتَّى لَخِلْتُ أَنَّهُ يَنْزِفُ، فَقَدْ أَخَذَنِي فَجْأَةً، وَيَدُونَ مُقَدِّمَاتٍ، بِقَوْلِهِ:

أَتَذِيرِي بِأَنَّا لَا نُحْسِنُ كَيْفَ تَتَوَضَّأُ حَتَّى الْيَوْمِ؟ وَهَكَذَا قُلُ فِي سَائِرِ الْعِبَادَاتِ وَالْمَعَامَلَاتِ. وَحِينَ اسْتَوْضَحْتُهُ أَجَابَ:

الْمُتَوَضَّئُ، إِذَا لَمْ يُوَالِ وَلَمْ يُرَتَّبْ - وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْفُقَهَاءِ - اعْتِمَاداً عَلَى الْعَطْفِ بِالْوَاوِ، وَهِيَ «لِمُطْلَقِ الْجَمْعِ» فِي آيَةِ الْمَائِدَةِ الْكَرِيمَةِ، لَا يُفِيدُهُمَا وَجُوباً. بَيْنَمَا انْفَرَدَ الْإِمَامَانِ، مَالِكٌ وَأَحْمَدُ، بِأَنَّهُمَا، أَيُّ الْمُوَالَاةِ وَالتَّرْتِيبِ، وَاجِبَتَانِ، لَا يَصِحُّ وَضُوءٌ إِلَّا بِهِمَا، اسْتِنَاداً إِلَى «عَمَلِ النَّبِيِّ». مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْقَاعِدَةَ الْأَصُولِيَّةَ، الْمُتَّفَقَ عَلَيْهَا، تَقْضِي: بِأَنَّ الْفِعْلَ لَا دَلَالَهَ لَهُ. وَذَلِكَ لِأَنَّهُ يَحْتَمِلُ الْوُجُوبَ كَمَا يَحْتَمِلُ الْاسْتِحْبَابَ، وَتَنْحَصِرُ دَلَالَتُهُ بِالْإِبَاحَةِ فَقَطْ. أَمَّا مَا زَادَ عَلَيْهَا فَيَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ جَدِيدٍ.

فَلَوْ أَنَّ شَخْصاً تَوَضَّأَ بِدُونِهِمَا، فَهُوَ بَاطِلُ الْوُضُوءِ، وَبِالتَّالِي، بَاطِلُ الصَّلَاةِ، عِنْدَ مَنْ قَالَ بِوُجُوبِهِمَا. وَلَوْ غَسَلَ يَدَيْهِ، وَلَمْ يَسْتَغْرِقِ الْمِرْفَقَيْنِ، فَهُوَ صَحِيحٌ عِنْدَ الْأَوْزَاعِيِّ، وَبَاطِلٌ عِنْدَ غَيْرِهِ. وَلَوْ مَسَحَ بَعْضاً مِنْ شَعْرِ الرَّأْسِ، فَهُوَ صَحِيحٌ، عِنْدَ نَفَرٍ مِنَ الْفُقَهَاءِ، وَبَاطِلٌ عِنْدَ نَفَرٍ آخَرَ. وَكَذَلِكَ الْأَمْرُ عِنْدَ مَنْ مَسَحَ عَلَى رِجْلَيْهِ. وَالنَّتِيجَةُ الْعَقُوبَةُ لِهَذَا كُلُّهُ: لَيْسَ مِنْ وَضُوءٍ هُوَ صَحِيحٌ عِنْدَ الْجَمِيعِ، وَبِالتَّالِي، لَيْسَ مِنْ صَلَاةٍ هِيَ صَحِيحَةٌ عِنْدَ الْجَمِيعِ. وَهَكَذَا قُلُ فِي سَائِرِ الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ. فَهَلْ لَمَسْتُ مَعِيَ مَبْلَغَ الضَّرُورَةِ إِلَى الْإِتْفَاقِ أَوْ إِلَى مَا فِي قُوَّتِهِ؟ وَتَأَمَّلْ مَعِيَ هَذَا الْحَدِيثَ الشَّرِيفَ: «لَا تَخْتَلِفُوا فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ»^(١)

المُقْتَرَحُ الْخِلَاصِيُّ:

وَحِينَ وَضَعَنِي وَجْهًا لَوَجْهِهِ أَمَامَ الْمُشْكِلَةِ، دَاوَرْتُ الْأَمْرَ فِي ذِهْنِي طَوِيلًا،

(١) رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْتَدَّ، وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ فِي آخَرِ. انْظُرِ التَّفْصِيلَ فِي كَشْفِ الْخُفَاءِ ج ٢، ص ٣٥١. سُنِّيَهُمَا. وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ بِلَفْظٍ

حتى انتهيتُ إلى مُقْتَرَحِ اسْتَمْدَدَتْ أَهَمَّ عُنَاصِرِهِ مِمَّا فَعَلَ فَقِيْهِ عَضْرِهِ أَحْمَدُ جُودَتْ وَلَجْنَتُهُ، يَوْمَ وَضَعَ مَجْلَّةَ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ، وَلَكِنَّهُ حَصَرَ عَمَلَهُ بِمَذْهَبٍ - أَرَى أَنَّهُ لَا مَحِيدَ عَنْهُ - بَيْنَمَا فِي مُقْتَرَحِي اتَّسَعَتْ لُجْمَاعُ الْأَقْوَالِ وَالْآرَاءِ، وَإِلَيْكَ:

التَّسْلِيمُ بِكُلِّ مَا قَالَتِ الْمَدَارِسُ الْفَقْهِيَّةُ، عَلَى اخْتِلَافِهَا وَتَنَاضُكُهَا، حَتَّى الضَّعِيفُ فِيهَا، وَيَقْطَعُ النَّظَرَ عَنْ أُدْلَتِهَا، وَاخْتِرَانُهَا فِي مُدَوَّنَةٍ مُنَسَّقَةٍ حَسَبِ الْأَبْوَابِ، كَمَجْمُوعَةِ جُوسْتِيَانٍ. وَأَعْنِي كُلُّ مَا أَعْطَتِ الْمَدَارِسُ: الْإِبَاضِيَّةَ وَالزَّيْدِيَّةَ وَالْجَعْفَرِيَّةَ وَالسُّنِّيَّةَ، مِنْ حَقِيقَةٍ وَمَالِكِيَّةٍ وَشَافِعِيَّةٍ وَحَنَبَلِيَّةٍ وَأَوْزَاعِيَّةٍ وَظَاهِرِيَّةٍ، وَمَنْ قَبْلَهَا مَدَارِسُ الصُّحَابَةِ فَالتَّابِعِينَ، فَتَابِعِي التَّابِعِينَ إلخ. وَذَلِكَ يَجْعَلُ هَذِهِ الثَّرْوَةَ الْفَقْهِيَّةَ مَنْجَمًا لِكُلِّ مَا يَجِدُ وَيَحْدُثُ؛ عَلَى نَحْوِ مَا أَجْمَلَهُ الْإِمَامُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ التَّجِيبِي: «مَذْهَبِي فِي الْأَلْهِيَّاتِ التَّسْلِيمُ، وَفِي الْفُرُوعِ الْأَخْذُ بِالْأَخْوَطِ».

وَيَتَأَسَّسُ عَلَى هَذَا الْمُقْتَرَحِ، أَنَّهُ فِي حَالٍ مَا إِذَا وَاجَهْتُنَا مُشْكِلةً مِنْ مَشَاكِلِ الْيَوْمِ، أَوْ نَازِلَةً مِنَ النَّوَازِلِ، نَأْخُذُ الْحُلَّ مِنْ هَذَا الْمَنْجَمِ الْفَقْهِي أَوْ الرَّبِيدَةِ الْجَامِعَةِ الْحَافِلَةِ، بِقَطْعِ النَّظَرِ عَنْ قَائِلِهِ أَوْ دَلِيلِهِ؛ وَتَبْغِيْرُ الظَّرْفِ يَتَغَيَّرُ الْحُكْمُ الْمُعْتَمَدُ. وَذَلِكَ بِشَكْلِ أَنْ مَا رَجَّحْنَاهُ قَبْلًا نَجْعَلُهُ مَرْجُوحًا، وَنَأْخُذُ بِمُقَابِلِهِ، الَّذِي هَجَرْنَاهُ مِنْ قَبْلُ. وَكُلُّ ذَلِكَ اسْتِنَادًا إِلَى أَنَّ فَقِيْهًا قَالَ بِهِ وَأَنَّ الظَّرْفَ اقْتَضَاهُ.

فَالْمَرْجُوحُ، إِذَا، هُوَ الظَّرْفُ فَقَط. مَا دُمْنَا قَدْ سَلَّمْنَا بِأَقْوَالِهِمْ جَمِيعًا وَقَبَلْنَاهَا جَمِيعًا، فَمَا هَجَرْنَاهُ الْيَوْمَ مِنْ قَوْلٍ فِي مَسْأَلَةٍ مَا، ثُمَّ اقْتَضَاهُ الظَّرْفُ، بَعْدَ حِينٍ، نَعْمِدُ إِلَى تَرْجِيْحِهِ وَالْأَخْذَ بِهِ. وَلَا عَجَبَ، فَالْأَحْكَامُ تَتَغَيَّرُ بِتَغْيِيرِ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، وَالْمُقْتَضَى فِي كُلِّ ذَلِكَ هُوَ التَّيْسِيرُ، وَهَمَا كُلُّيْتَانِ فِقْهِيَّتَانِ، لَا مَجَالُ لِلرَّيْبِ فِيهِمَا.

وَأَذْكُرُ فِي سِيَاقَةِ هَذَا الْمُقْتَرَحِ، مَا حَدَّثَنِي بِهِ الْمَرْحُومُ شَيْخُ مَشَايِخِ الْإِبَاضِيَّةِ، إِبْرَاهِيمَ إِيْطْفِيْشَ، وَكَانَ صَدِيقًا حَمِيمًا: أَنَّ اللَّجْنَةَ الْمُشْكِلةَ، قُبَيْلَ سَنَةِ ١٩٤٠، فِي الْأَزْهَرِ، لِتَعْدِيلِ نِظَامِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ، عَثَرَتْ، فِي بَحْثِ النَّفَقَاتِ، عَلَى رَأْيٍ ائْتَرَدَ بِهِ الْمَذْهَبُ الْإِبَاضِي، يَتَّفِقُ وَالْمَصْلَحَةُ الْعَامَّةُ، وَبِجَارِي مُقْتَضِيَّاتِ الْعَصْرِ، فَدَعَتْهُ لِلْوُقُوفِ مِنْهُ عَلَى تَفَاصِيلِهِ. وَبِالْفِعْلِ، أَخَذَتْ بِهِ وَاعْتَمَدَتْهُ وَصَاغَتْهُ مَادَّةً فِي جُمْلَةِ مَوَادِّ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ. وَلَقِيَّتُهُ، مِنْ بَعْدُ، فِي حَالَيْنِ مِنْ اغْتِيَاطِ وَاسْتِيَاءِ. أَمَّا

اغتيابُه فلاعتماد اللّجّة المذهب الاباضي؛ وأمّا استيائُه فلأنّ المذهب يعلّق الحُكم على شَرْطَيْن، فأخذت اللّجّة بالحُكم وأهمّلت شَرْطِيه. وقال لي بأسى المُلتاع، الغاضِب: أَرَأَيْتَ أُعْجِبَ من هذا؟! رَأَيْتُ انْفَرَدَ به المذهب بَيْنَ كُلِّ المَذهَب، ولكِنَّه مشرُوط، فإذا جُرِّدَ من شَرْطه، كان المَعْنى أن لا قائل به. وَخَتَمَ حَدِيثَه في غَضَبِه، كانت لله حَقًّا: أَسَمِعْتَ باسْتِباحَةِ مِثْلِها غَيْرَ مُرَعَوِيَةٍ؟!

أَقول حَمَلَنِي هذا كُلُّه على إبداء المُقترح المُنوّه به. وكما أَشَرْتُ، سَبَقَنِي إليه، ولكنّ في إطار مذهب بعينه، أحمد جودت. فَقَدْ صَدَرَتْ إِرَادَةٌ سَنِيَّةٌ من القِيَمِ بأعباء الخِلافة، يوم كانت، أن يَضَعَ للمَحاكم عامة ما يُشبه «الكود المدني»، ولكنّ في دائرة المذهب الحنفي. وانظر «التقرير الرسمي»، الذي أَرَدَفْتُهُ بهذا القِسم من السلسلة، مثل مُلحق، نَظراً لِقِيَمَتِه التجديدية والعلمية في مِضمّار تطوير الشريعة العمليّة.

فَلَمْ يَجِدْ بُدْأً من استِقْصاء وإحصاء كُلِّ ما وَرَدَ من أقوال وأجتهادات، بَقْطع النظر عن الأَرْجَحِيَّة والمَرْجُوحِيَّة، لِيختار منها، في كُلِّ مُفْرَدَةٍ من المَفاريد، ما يَتَّفِقُ في غايَتِه مع ما يَقْصِدُ إليه «الكود» المذكور. وصيغَت صياغة المَوادِّ التي كان من مَجْموعِها ما عُرِفَ بِمَجَلَّةِ الأحكام العدليّة؛ وجاءَتْ بِحَقِّ نَسَقٍ بِدْعاً. فَكَيْفَ إذا شَمَلَت المَذهَبَ وَعَمَّتْ، وَنَزَعَتْ عنها صِفَةَ الجُمُود، وكُسِرَتْ صَدَفَتُها أو قَوَّعَتُها، بِجَعْلِ الظَّرْفِ المُتَغَيِّرِ هو المُوجِبُ المُقْتَضِي؛ فما كان في ظَرْفٍ راجِحاً يَنْقَلِبُ مع تَغْيِيرِهِ مَرْجُوحاً، وهكذا دَوَالِيك!

وللإيضاح، أَضْرِبُ هذه الأمثلة:

الفقهاء المُتَكَلِّمون، منهم مَنْ ذَهَبَ إلى مَقُولَةٍ: (حَسَنُ الشَّيْءِ فَأَمَرَ اللَّهُ بِهِ). وناقَضَها نَفَرٌ آخَرٌ بِمَقُولَةٍ: (أَمَرَ اللَّهُ بِالشَّيْءِ فَحَسَنَ). وإزاء هاتين المَقُولَتَيْنِ، يَجِبُ على مَجْمَعِ البُحُوثِ الفِقْهِيَّةِ أن يَتَّخِذَ مَوْقِفاً، فَيَحْكُمَ الظَّرْفَ، وَيُرَجِّحَ بِحَسْبِهِ إِحْدَاهُمَا، وما يَنْبَنِي عليها مِنْ أَحْكامٍ. وَيَتَغَيَّرُ الظَّرْفُ المُقْتَضِي، يَجِبُ على

المَجْمَعُ المَذْكُورُ أَنْ يُغَيَّرَ المَقُولَةُ وما يَتَّبِعِي عليها. وبذلك تَظَلُّ للشَّريعةِ مَرُوثَتُها، وللتَّشريعِ حَرَكَيتُهُ و«ديناميَّتُهُ».

وفي مَسْأَلَةٍ أُخْرَى، اِخْتَلَفَ الفُقهاءُ المُتَكَلِّمونَ في عَقْلِيَّةِ الايمانِ أو تَوْقِيفِيَّتِهِ. فَمَنْ ذَهَبَ إلى الأوَّلِ رَدَّ «حديثَ الآحاد، حتى لو صَحَّ سَنَدُهُ»، إذا جَافَى العَقْلَ وناقَضَهُ. كما ذَهَبَ إلى القولِ بإيمانِ الحائِرِ المُعْمِلِ عَقْلَهُ بِصِدْقِ طَوِيَّةٍ وَزِيَّةٍ، وظَلَّ، مع ذلك، في الحَيْرَةِ، كالمعري. بينما القائلون بالثاني، حَكَمُوا بالعَكْسِ. فَوَاجِبُ المَجْمَعِ المَذْكُورِ القَطْعُ بِأَيَّةِ المَقُولَتَيْنِ، من حَيْثُ إِنَّها الأُخْرَى بالاعتبارِ، تَبَعاً لِلظَّرْفِ المُقْتَضِي. وَبِتَغْيِيرِهِ يَتَغَيَّرُ مَوْقِفُهُ بلا إِضْاعَةٍ وَقْتُ في التِماسِ الأدِلَّةِ. وإِنما العُمْدَةُ أَنَّ فِقْهَها مُعْتَدّاً بِهِ قال به واقتضاه الظرف المُقَدَّرُ بِقَدْرِهِ.

وَأَتَزَلُّ من الكُلِّيَّاتِ إلى المَفارِيدِ من المَسائِلِ والمَطالِبِ:

إِبَاحَةُ التَّأْمِينِ على المَتاعِ والحياة:

جِمانَةُ الطريقِ بالإذْمامِ، أَيْ «الاذْخَالُ في الدُّمَةِ»؛ هَلْ تَسْتَحِقُّ مُقَابِلَةً أَمْ لا؟ كانتَ مَحَلًّا لِخِلافٍ كَبِيرٍ. وَمَنْ قال بِالاسْتِحْصاقِ اِحتَجَّ بِما أَسْماه قُدامى العَرَبِ «تَلَاءً»؛ وَهُوَ سَهْمٌ يَكْتُبُ المُجِيرُ اسْمَهُ عَلَيهِ، أو يَسْمُهُ بِسَمِيَّتِهِ، فَيَتَنَقَّلُ حَامِلُهُ آمِناً من مَكَانٍ إلى آخَرَ.

وكانت قُرَيْشٌ، في رَحَلاتِها التِّجاريةِ، تَأْخُذُ «تَلَاءً» من شُيوخِ القَبائِلِ، مُقَابِلَ جُعْلٍ مَادِّيٍّ أو مَعنَوِيٍّ. والقُرآنُ اِمتَنَّ على قُرَيْشٍ بِرِحلةِ الشِّتاءِ والصَّيفِ، عَاداً لَهَا نِعْمَةٌ «الَّذِي أَطْعَمَهُم من جُوعٍ وَآمَنَهُم من خُوفٍ» (قُرَيْش: ١٠٦: ٤)، فَتَضَمَّنَ جَوازُ التَّلَاءِ والتَّأْمِينِ على المَتاعِ والأَمْنَةِ على الحياةِ.

وهذا الرأْيُ يَقْتَضِيهِ الظَّرْفُ اليَوْمُ. فَيَجِبُ على مَجْمَعِ البُحُوثِ الاِخْتِذَ بِهِ، لِأَنَّهُ مُنْطَلَقٌ إلى القولِ بِجَوازِ التَّأْمِينِ التِّجاريِّ نَصّاً، وَمُطَلَقاً التَّأْمِينِ قِياساً. واسْتِدْلالِيّاً، لَمْ أَجِدْ أَقْوَى ولا أَرْجَحَ.

ومن هذا المُنْطَلَقِ، لا تَسْتَعْصِي مُشْكِلةٌ تُواجِهُنا، فَتُلْزِمُنا بِمَبَاحِثٍ وَمَبَاحِثَ،

فَعَقِدَ جَلَسَاتٍ وَجَلَسَاتٍ، لِيُصَارَ إِلَى اخْتِيَارِ مَا يَطْنُونَهُ أَمَثَلَهَا.

مُقْتَرَحِي هَذَا، طَرَحَتْهُ مُنْذُ سَنَةِ ١٩٣٩. وَقَامَتْ بِطِبَاعَتِهِ وَتَوَظُّعِهِ «جَمْعِيَّةُ الشُّبَّانِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْقَاهِرَةِ»، فِي الْكُتَيْبِ الَّذِي سَبَقَ وَأَشْرَتْ إِلَيْهِ بِاسْمِ: الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ وَمَوْقِفِ الدُّرُوزِ مِنْهَا. خَتَمْتَهُ بِقَوْلِي:

يَوْمَ يَتَحَقَّقُ هَذَا الْمُقْتَرَحُ، وَيَنْطَلِقُ انْطِلَاقَهُ فِي الْعَالَمِ الْإِسْلَامِيِّ، تَشْرِيعاً وَتَطْبِيقاً، نَسْتَطِيعُ أَنْ نُرَدِّدَ مَعَ الْكَمَيْتِ بْنِ زَيْدِ الْأَسَدِيِّ، مُخَاطِباً النَّبِيَّ:

بِكَ اجْتَمَعَتْ «أَوْصَالُنَا» بَعْدَ فُرْقَةٍ فَتَحْنُ بَنُو الْإِسْلَامِ، نُدْعَى وَنُنَسَّبُ

وَكَانَ نَصُّ شَطْرِ الْكَمَيْتِ فِي الْأَصْلِ: بِكَ اجْتَمَعَتْ أَنْسَابُنَا بَعْدَ فُرْقَةٍ...

حَذَارِ مِنَ الْقَفْزِ فِي الْفَرَاغِ !

مَسْأَلَةٌ شَائِكَةٌ، مَا كُنْتُ لِأَعَالِجَهَا الْيَوْمَ، بَلْ مَا كُنْتُ أُجِبُ طَرَحَهَا، فَضْلاً عَنْ مُنَاقَشَتِهَا وَمُعَالَجَتِهَا، وَأَنَا مُوقِفُ الْجُهْدِ، فِي الْمِضْمَارِ الْفِقْهِيِّ وَاخْتِلَافِ مَدَارِسِهِ، عَلَى «كَلِمَةِ التَّوْحِيدِ وَتَوْحِيدِ الْكَلِمَةِ»، جَزْياً مَعَ تَغْيِيرِ الْمَغْفُورِ لَهُ، الشَّيْخُ مُحَمَّدُ آلِ كَاشِفِ الْغِطَاءِ. لَوْلَا مَا أَجِدُ مِنْ انْدِفَاعٍ جَارِفٍ - يَكَادُ يُجَاوِزُ حَدَّ الشُّطْطِ، بَيْنَ مَعَاشِرٍ وَمَعَاشِرٍ، فِي دَوْلٍ إِسْلَامِيَّةٍ شَتَّى - إِلَى جَعْلِ الشَّرِيعَةِ الْعَمَلِيَّةِ قَاعِدَةَ الْحُكْمِ، كَمَا يُتَسَامَعُ الْيَوْمَ.

وَلَكِنْ، رُوِّدَكُمْ يَا هَؤُلَاءِ، فَاتَّمَّ تَبْنُونَ الْأَهْرَامَ عَلَى رُؤُوسِهَا، لَا عَلَى الْقَاعِدَةِ. وَبِهَذَا، يَكُونُ هُويُّهَا عَظِيماً، وَالتَّمَيُّلُ، بَلْ الْانْكِفَاءُ خَطِيراً، حِينَ يُعْزَى مَا سَنَجِدُ أَنْفُسَنَا فِيهِ مِنْ وَضْعٍ مَأْسَاوِيٍّ، لَا مَحَالَةَ، إِلَى الْأَخْذِ بِالشَّرِيعَةِ. بَيْنَمَا هُوَ بِسَبَبِ مَا أَفْرِغَتْ فِيهِ مِنْ قَوَالِبِ مَذْهَبِيَّةٍ وَأُطُرٍ تَقْلِيدِيَّةٍ. وَهَنَا، تَحَقُّ الْجَرِيمَةُ نَحْوَ الشَّرِيعَةِ، أَوْ مَا هُوَ أَسْوَأُ مِنَ الْجَرِيمَةِ.

قَدْ يُقَالُ: كَانَ مِنْ حَقِّي أَنْ أُغْتَبِطَ بِهَذِهِ الظَّاهِرَةِ، وَأَنَا كَذَلِكَ حَقّاً. وَلَكِنْ عَلَيْهِمْ، أَوَّلًا، أَنْ يَتَّفِقُوا عَلَى: مَا هِيَ عَوَامِلُ تَطَوُّرِهَا، تَطْبِيقاً، لَا كُنْهًا. وَأُطْرَحُ عَنْكَ مَا اشْتَهَرَ مِنْ خَبَرِ «اخْتِلَافِ أُمَّتِي رَحْمَةً». فَالْقَوْلُ، عِنْدَ عُلَمَاءِ التَّخْرِيجِ، مُنْعَقِدٌ عَلَى أَنَّهُ مُضَوِّعٌ، أَوْ ضَعِيفٌ، أَوْ قَوْلٌ مَأْثُورٌ^(١).

(١) انظر التفصيل في كتاب: كشف الغطاء، ج ١،

وعلى أنني دَلَلْتُ، فيما أُعْتَقِدُ، على الطريق اللَّاجِبِ المُسْتَقِيمِ، في فَضْلِ
«مَجْمَعِ البَحْثِ الفَقْهِيَّةِ...» (ص ٩٥ ← ١٠٢ من هذا الكتاب)، السابق، لَمْ أَزَلْ أَجِدُ
الْأَسْئَلَةَ الْمَطْرُوحَةَ مَطْرُوحَةً، وَتَقْتَضِيْنِي الْمُعَالَجَةُ وَالبَحْثُ.

وَقَدْ يَسْتَعْرِبُ الْبَعْضُ مِنْ تَسْأُلَاتِي. وَهِيَ أَوْضَحُ مِنَ الْوُضُوحِ، كَمَا دَرَجَ بِهِ
تَعْبِيرُ الْقَدَامَى. وَلِكِنِّي أُسَائِلُهُمْ، قَبْلَ أَيِّ شَيْءٍ:

هَلِ الشَّرِيعَةُ الْعَمَلِيَّةُ، وَلَيْسَ الدِّينُ، هِيَ هَذَا الرُّكَّامُ مِنَ الْمَذَاهِبِ
وَالْاجْتِهَادَاتِ الْغَالِيَةِ فِي التَّأْوِيلِ أَمْ الْآخَرَى السَّادِجَةُ الْغَالِيَةِ فِي السُّطْحِيَّةِ؟

وَهَلْ مَصَادِرُ الِاسْتِمْدَادِ هِيَ الْأَدِلَّةُ الْاجْمَالِيَّةُ الْأَزْبَعَةُ وَلَوْاجِحُهَا؟ وَقَدْ رَدَّتْ
بَعْضُ الْمَذَاهِبِ «الْاجْمَاعَ وَالْقِيَاسَ»، وَرَدَّ بَعْضُ آخَرٍ مِنْهَا «الِاسْتِحْسَانَ
وَالِاسْتِصْحَابَ» بِنَوْعَيْهِ: الْمُطَرِّدَ وَالْمَقْلُوبَ، وَالْعُرْفَ، وَهَلُمَّ جَرَاءً.

وَهَلْ وَحْدَتُهَا تَكُونُ بِالتَّأْوِيلِ أَمْ بِالتَّسْلِيمِ؟ وَهَنَّاكَ السَّلَفِيَّةُ وَالْمُتَأَوَّلَةُ وَالْوَسْطِيَّةُ
بَيْنَهُمَا، وَلِكُلِّ مِنْهَا مَنَحَى!

وَهَلْ تَطَوُّرُهَا يَكُونُ بِكُلِّ أَنْوَاعِ الدَّلَالَاتِ الْمُعْتَبَرَةِ لَدَى الْأُصُولِيِّينَ أَمْ بِبَعْضِ
مِنْهَا فَقَطْ؟ فَقَدْ رَدَّتْ لَفَرْ دَلَالَةُ الْفَحْوَى وَمِثْلُهَا، وَاقْتَصَرَ عَلَى دَلَالَةِ الْمُطَابَقَةِ...

فَإِنْ نَحْنُ لَمْ نَبْدَأْ بِهَذَا، قَبْلَ الْإِقْدَامِ عَلَى آيَةِ ثِقَلَةٍ، يَكُنْ مِثْلُنَا مِثْلَ عَقِيلِ بْنِ
عُلْفَةَ، جِئْنَا تِلَا الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: «إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ» (نوح ٧١: ١) بِصِبْغَةٍ: «إِنَّا
بَعَثْنَا نُوحًا إِلَى الْخِ»، فَصَوَّبَ عَلَيْهِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، فَأَجَابَ بِعَجْرَةِ الْأَعْرَابِيِّ
وَعُنْجُهِتِهِ: وَمَا الْفَرْقُ؟ ثُمَّ أَنْشَدَ:

خُذَا «وَجْهَ هَرَشَى» أَوْ قَفَاهَا، فَإِنَّمَا

كِلا جَانِبَيْ «هَرَشَى»، لَهُنَّ طَرِيقٌ^(١)

(١) الرِّوَايَةُ الْأَشْهُرُ: أَتَفَّ هَرَشَى؛ وَهِيَ ثِيْبَةٌ إِلَى الْآخَرِ. وَلِلْجَوَاكِبَةِ سِيَاقَاتٌ عَدِيدَةٌ. أَنْظَرُ مَجْمَعُ الْبُلْدَانِ
مَكَّةَ، وَلَهَا مَسَلَكَانِ، يُقْضَى أَحَدُهُمَا إِلَى مَا يُقْضَى إِلَيْهِ لِيَاقُوتِ الْحُمُويِّ، وَمَجْمَعُ الْأَمْثَالِ لِلْمِيدَانِيِّ الْخِ.

وَأُعْنِي نَظْلَ مُخْتَلِفِينَ، وَبِمُكَابَرَةٍ أَيْضاً تَبْلُغُ حَدَّ الْعِنَادِ الرَّسْمِيِّ، فَتَغْدُو جَمِيعاً عَقِيلَ بَنٍ عُلْفَةٍ، لَا نَأْخُذُ بِتَصْوِيبِ، بَلْ نُكَابِرُ فِي تَبْرِيرِ الْخَطَأِ؛ وَهَذَا الْمَأْسَاءُ، بَلْ الطَّامَّةُ الْكُبْرَى.

أَقُولُ: الْبَدْءُ بِالِاتِّفَاقِ عَلَى «التَّأْصِيلِ وَالتَّفْرِيعِ»، هُوَ السَّبِيلُ الْمَوْصِلَةُ إِلَى الْاِغْتِنَاقِ الْحَقِّ، وَالِاقْتِعَادِ فِي الْاِغْتِقَادِ. وَأَمَّا «الْعُنْدِيَّاتُ» الْمُتَعَسِّفَةُ فَتَرْفُضُهَا رَفْضُ مَا هُوَ مُسْتَهْجَنٌ. وَمَا أَجْدَرَنَا أَنْ نَتَمَثَّلَ، جِيَالَهَا، بِقَوْلِ شَاعِرِنَا الْقَدِيمِ ابْنِ بَاجَةَ:

يَقُولُونَ: «عِنْدِي» فِي الْكَلَامِ تَبْجُحاً

وَمَنْ أَنْتُمْ حَتَّى يَكُونَ لَكُمْ «عِنْدُ»؟

أَجَلْ، إِذَا كَانَ جَوْهَرُ هَذَا الدِّينِ، فِي غَايَةِ الْعُلْيَا، هُوَ الْمَلَأَمَةُ وَالْمَوَاءَمَةُ بَيْنَ الدِّيَانَاتِ جَمِيعِهَا وَبَنَدُ الْفُرْقَةِ، كَمَا هُوَ مُحَدَّدٌ فِي الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ:

«شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا، وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ، وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى، أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ» (الشورى ٤٢: ١٣).

وَدِينُ هَذِهِ غَايَتُهُ، أَيِ الْمَوَاءَمَةِ الدِّينِيَّةِ الْعَالَمِيَّةِ فَوْقَ الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ، كَيْفَ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ دَاخِلَ إِطَارِهِ اخْتِلَافٌ؟ وَلَوْ فِي فُرُوعٍ، حَيْثُ لَا مُوْجِبٌ.

وَالْغَرِيبُ أَنَّ هَذِهِ الْغَايَةَ، أَيْ تَوْحِيدَ الشَّرْعَةِ، فِي قَوْلَيْنِ لِلْمُؤَرِّخِينَ، خَامَرَتْ «أَبَا جَعْفَرَ الْمَنْصُورَ أَوْ هَارُونَ الرَّشِيدَ، وَرَغِبَ بِهَا إِلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ، بِحَمْلِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْيٍ». أَمَّا امْتِنَاعُ مَالِكٍ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْهُ اسْتِنكَارٌ لِلْفِكْرَةِ أَوْ لَهَايَتِهَا، بَلْ لِأَنَّ «فَرَعَ التَّخْرِيجِ»، لَمْ يَكُنْ قَدْ اكْتَمَلَ بَعْدَ. وَهَذَا وَاضِحٌ مِنْ قَوْلِهِ: «دَعْ كُلًّا يَتَّبِعْ مَا صَحَّ عِنْدَهُ»، أَيْ مِنَ الْحَدِيثِ.

وَيَقْطَعُ بَأَنَّ مَالِكاً اقْتَضَعَ بِالْفِكْرَةِ الْهَادِفَةِ ذَاتِهَا، تَسْمِيَتُهُ كِتَابَهُ بِكَلِمَةِ الْمَوْطَأِ، أَيْ تَمْهِيدٍ مُبَسَّرٍ وَمُبَسَّطٍ لِلْغَايَةِ نَفْسِهَا، بِدُونِ حَجَرٍ إِكْرَاهِيٍّ رَسْمِيٍّ عَلَى فِكْرِ الْفَقِيهِ وَإِدْرَاكِهِ. وَهُوَ مُضْطَرَّرٌ وَإِغْنَاءٌ؛ فَقَدْ يُصَارُ، مِنْ بَعْدُ، إِلَى تَرْجِيحِهِ وَالْأَخْذُ بِهِ، فِي الْفِقْهِ الْمُوَحَّدِ، الْمُتَطَوِّرِ تَطَوُّرَ الظُّرُوفِ الْمَوْجِبَةِ.

وَأَسْتَبِيعُ هَذَا، بِنُقْلَةٍ، أَعْتَبَرَهَا مُهِمَّةً^(١) فِي هَذَا الْمِيدَانِ، وَهِيَ:

١ - فِي «الْعِبَادَاتِ»، يَنْبَغِي الْأَخْذُ بِالْقُرْآنِ وَمَا صَحَّحَ مِنْ الْحَدِيثِ.

٢ - فِي «الْمُعَامَلَاتِ»، يُؤْخَذُ بِالْقُرْآنِ وَحْدَهُ، وَيُسْتَأْنَسُ بِالْحَدِيثِ اسْتِثْنَاءً فَقَطْ. وَيُبَيِّرُ هَذَا التَّفْرِيقَ الْمَأْثُورُ الشَّائِعُ: «أَنْتُمْ أَذْرَى بِشُؤُنِ دُنْيَاكُمْ» وَإِنْ كَانَ فِيهِ مَقَالٌ، يُقَوِّيه حَدِيثُ الْحَبَابِ بْنِ الْمَنْذَرِ، يَوْمَ بَدْرٍ؛ فَقَدْ أُلْغِيَ النَّبِيُّ أَمْرَهُ الْأَوَّلُ، وَأَخَذَ بِرَأْيِ الْحَبَابِ فِي «الْوَعَائِيَّةِ: التَّكْنِيَّةِ»^(٢)، وَبِرَأْيِهِ أَيْضاً فِي «الْوَعَامِيَّةِ: الْإِسْتِرَاطِيَّةِ»^(٣).

وَوَجْهَ هَذِهِ التَّفَرُّقَةِ بَيْنَ «الْعِبَادَاتِ وَالْمُعَامَلَاتِ»، أَنَّ الْأَوَّلَى تَبَيَّنَاتٌ وَابْتِهَالَاتٌ، شَأْنُهَا تَسَامِي الْفَرْدِ، رُوحِيًّا، أَوْ بَتْعَابِ الرُّسُولِ: «نَخَائِلُ الْقُلُوبِ»، أَوْ بَتْعَابِ الْبَاحِثِينَ الْيَوْمَ: «السُّوِّيَّةُ النَّفْسِيَّةُ». بَيْنَمَا الثَّانِيَّةُ، شَأْنُهَا التَّنْظِيمُ الْاجْتِمَاعِي الْعَامَ، أَوْ قُلْ مَعِيَ، بَتْعَابِ أَخْصَرِ: «السُّوِّيَّةُ الْاجْتِمَاعِيَّةُ». وَهِيَ خَاصِيَّةٌ لِلْمُتَغَيِّرَاتِ الْعَامِلَةِ الدَّائِيَّةِ؛ فِي كُلِّ حِينٍ هِيَ فِي شَأْنٍ. فَإِذَا أُفْرِغَتْ فِي قَوَالِبٍ، وَأُغْلِقَ عَلَيْهَا، تَفَانَتْ وَتَنَاهَتْ عَلَى ذَاتِ نَفْسِهَا، وَذَوَتْ حَتَّى الدَّمَاءِ، أَيْ لَفَظَ الْأَنْفَاسِ، وَغَدَتْ أَوَاصِرُ حَيَاةِ الْجَمَاعَاتِ الْعَامَةِ مُسْتَحْجَرِ مُجْتَمَعٍ، لَا مُتَفَجِّرِ حَرَكَيَّةٍ دِينَامِيَّةٍ، لِكُلِّ لَحْظَاتِهَا إِيْقَاعَاتُ سَلَالٍ، لَا يَنْضُبُ وَلَا يَغِيضُ.

وَجَاءَ تَعْيِيرُ النَّبِيِّ أَوْفَى بِالْمَرَامِ وَأَكْمَلُ إِبْرَازًا لِمَعَالِمِ الْمُجْتَمَعِ الْمُتَوَقَّفِ أَوْ

(١) كلمة مهمة تشيع في النطق المتداول إذاعياً اليوم بفتح الميم الأولى والثانية، وهو خطأ محض، لأنها بهذا الضبط تعني المعنى المصدري أي الهم كما هو منصوب عليه في المعاجم الأمهات ولا سيما اللسان لابن منظور. . وأما بمعنى المشكلة والقضية فهي مهمة بضم الميم الأولى وفتح الثانية فقط.

(٢) وَضَعَ جَدِيدٌ مِنْ مَادَّةِ «وَعَى». وَأَجَازَتْ جَمَهَرَةٌ مِنَ اللَّغَوِيِّينَ مَذَّ الْقَصُورَ مُطْلَقاً، وَلَوْ فِي غَيْرِ الضَّرُورَةِ؛ فَيَكُونُ أَصْلَحُ مَا يُوَضَّعُ بِإِزَاءِ التَّكْنِيكِ. كَمَا يُمَكِّنُ أَنْ

يُوضَعَ لَهَا أَيْضاً: حَرَابَةٌ، اخْتِرَابٌ. كَمَا يَصِحُّ أَنْ يُعْرَبَ بِضَمٍّ وَتَهْلِيْبٍ، أَيْ تَكْنِيَّةٍ، وَتَغْنِي: فَرْنَ الْحَرْبِ وَتَنْظِيمِ الْمُقَاتِلِينَ. وَجَازَتْ الْكَلِمَةُ مَدْنِيًّا إِلَى السِّيَاسَةِ وَمِثْلِهَا، بِمَعْنَى التَّحْرُكِ الْمَدْنِيَّ فِي شَأْنٍ مُعْضِلَةٍ أَوْ قَضِيَّةٍ. (٣) وَضَعَ جَدِيدٌ مِنْ مَادَّةِ «وَعَمَ»: مَا يَلَايِسُ الْحَرْبَ مِنْ قُرْبٍ أَوْ بُعْدٍ. فَالْوَعَامَةُ وَافِيَّةُ الدَّلَالَةِ بِمَا تَعْنِيهِ كَلِمَةُ اسْتِرَاطِيَّةٍ، أَيْ فَرْنَ وَضَعَ الْخُطَطِ الْعَامَةِ، مِنْ تَصْمِيمَاتٍ وَإِدَارَةٍ وَسِيَاسَةٍ وَاقْتِصَادٍ إلخ. . .

المُغْلَق: «إنكم اليوم على دين، فلا تمشوا، بعلي، القَهْقَرَى»^(١). فَمِنَ المَعْرُوفِ أَنَّ التَّوَقُّفَ، فِي حَقِيقَتِهِ، تَأَخُّرٌ، أَوْ حَرَكَةٌ ارْتِدَادِيَّةٌ إِلَى الْوَرَاءِ، كَمَا انْعَكَسَتْ فِي مِرَاةِ عِبَارَةِ النَّبِيِّ، أَكْثَرَ عُمُقًا مِنْ كُلِّ تَعَابِيرِ بَاحِثِي الْعَصْرِ؛ حَتَّى لَجَأَتْ أَدَقُّ مِمَّا شَخَّصَ بَرَعَسُون، فِيمَا أَسْمَاهُ بِالْمُجْتَمَعِ الْمُغْلَقِ...

وَسَبَقَنِي إِلَى مِثْلِ هَذَا التَّفْرِيقِ، الْإِمَامُ الْخَطَّابِيُّ، فِي قَوْلِهِ: الْاِخْتِلَافُ ثَلَاثَةٌ أَقْسَامٍ:

أ - إِبْثَابُ الصَّانِعِ، وَإِنْكَارُهُ كُفْرًا.

ب - تَعْيِينُ الصِّفَاتِ، وَإِنْكَارُهَا بِدَعَةٍ.

ج - الْفُرُوعُ الْمُحْتَمَلَةُ تُؤْخَذُ وَجُوهًا وَتَتَرَاوَجُ بِالْأَصْلِحِيَّةِ، عَلَى أَنَّهَا كُلُّهَا هُدًى وَرَحْمَةٌ.

وَالْخَطَّابِيُّ، وَإِنْ قَسَّمَ الْاِخْتِلَافَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ، يَرْجِعُ، فِي حَقِيقَتِهِ، إِلَى نَوْعَيْنِ. فَمَا عَدَّهُ أَوَّلًا وَثَانِيًا، يَنْدَرِجُ فِيمَا هُوَ مِنَ الْعِبَادَاتِ؛ وَمَا أَسْمَاهُ «فُرُوعًا»، هُوَ أَدْخَلَ فِي بَابَةِ «الْمُعَامَلَاتِ»؛ وَإِنْ شَمَلَ غَيْرَهَا أَيْضًا. ثُمَّ رَكَّزَ التَّرَاجُحَ عَلَى «الْأَصْلِحِيَّةِ»؛ وَكَانَهُ، بِهَذَا، لَمَسَ جَوْهَرَ مَا أَدْعُو إِلَيْهِ:

مَنْ قَبُولُ كُلِّ مَا أُعْطِيَ الْمَدَارِسُ الْفِقْهِيَّةُ، ثُمَّ التَّخْيِيرُ مِنْهَا بِمَا يَفِي بِالظَّرْفِ الْمُقْتَضِي، لِوَقْتٍ يَتَغَيَّرُ فِيهِ الْاِقْتِضَاءُ. وَرَأَيْنَا الْإِمَامَ الْخَطَّابِيَّ يُعَدُّ «الْكُلَّ هُدًى وَرَحْمَةً».

فَعَلَى الْجَمَهَرَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، هُنَا وَهَنَّاكَ، قَبْلَ خُطُوتِهَا إِلَى تَغْيِيرِ «مَنْهَجِيَّةِ الْحُكْمِ»، أَنْ تَضَعُ تَأْصِيلًا وَتَفْرِيْعًا، يَكُونُ بِمِثَابَةِ الْمَوْطَأِ، ثُمَّ الْمُدَوَّنَةِ، ثُمَّ «الْاِتِّبَاعِ»، وَفَقِ الدَّوَاعِي الْمُعَاصِرَةِ الْمُوْجِبَةِ، بِحُكْمِ مَا فِيهَا مِنْ مُتَبَدَّلَاتٍ.

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ. وَأَنْظَرَ الْجَابِعِ

وأكبر ما أخشى هو ألا يفعلوا، فتكون القفزة في فراغ، لا إلى قرار...
ولم أجد أجمل وأجدى ليختم هذا الفصل، الذي كَفَفْتُه، قاصداً، على بعض
ملاحظات، وطويته على إجمال يكاد يتلغ حدّ الايتسار، حذراً من الخوض فيها
مُضْطَلَجِيّاً، بِحَيْثُ يَتَعَذَّرُ فَهْمُهُ، إِلَّا لِقَلَّةٍ، حِينَ أَحْسِنَ الظَّنَّ أَيْضاً.
نعم، ليس أبدع ولا أخلب، ليختم هذا الفصل، من معاودة ذكر الحديث
السابق:

«إنكم اليوم على دين، فلا تمشوا، بعدي، القَهْقَرَى»...

أَطَوِّطِمِيُونَ أَنْتُمْ أُمَّ فُقَهَاء ؟!

بَيْنَ آوَنَةٍ وَأُخْرَى، تَعْصِفُ فِي السَّاحَةِ، دِينِيًّا وَقَوْمِيًّا، قَضِيَّةُ الزَّوْجِ الْمُخْتَلَطِ.
وَيَتَفَاقَمُ النَّزَاعُ فِيهَا إِلَى التَّرَاشُقِ بِالْمُرُوقِ وَالْكَفْرَانِ وَالْخُرُوجِ مِنَ الْمِلَّةِ.

وَلَكِنْ، رُوَيْدُكُمْ يَا هَؤُلَاءِ. فَالْقَضِيَّةُ أَبْسَطُ جِدًّا مِمَّا تَظُنُّونَ؛ فَهِيَ، أَوَّلًا،
جُزْئِيَّةٌ، ثُمَّ، بِالتَّالِي، اجْتِهَادِيَّةٌ.

وَكُنْتُ قَدِيمًا، كُلَّمَا طُرِحَتْ هَذِهِ الْقَضِيَّةُ، وَثَارَ النَّقْعُ مِنْ حَوْلِهَا، أَضْعَ كِفَافًا
عَلَى عَيْنِي وَيَسْتَبْدُ بِي لَا مِثْلُ التَّهَاتُفِ، أَيْ التَّضَاكُكِ السَّاخِرِ، بَلْ مِثْلُ التَّمَاتَةِ،
وَأُعْنِي الْمُبَالِغَةَ فِي التَّبَاكِي السَّاخِرِ. بَلْ لَعَلِّي لَا أَغْلُو إِذَا قُلْتُ يَسْتَبْدَانِ بِي جَمِيعًا،
تَحْتَ خَاطِرِ أَنَّنَا ارْتَجَعْنَا، فِي أَنْفُسِنَا، الْمَرَحَلَةَ الطُّوْطُمِيَّةَ فِي الشُّؤْءِ الْاجْتِمَاعِيِّ.

وَاللَّيَّانَ، أَوْضَحَ أَنَّ الْبَاحِثِينَ فِي فَرْعِ عِلْمِ الْاجْتِمَاعِ الدِّينِيِّ، قَطَعُوا بِمَبْدَأٍ أَنَّ
لِكُلِّ قَبِيلَةٍ «طُوطُمًا» مُوَلَّهَا، يَسْتَبْعُهُ مَا يُسَمَّى «التَّابُو»، أَيْ حُرْمَةُ الْمَسِّ. فَأَبَاحُوا
لِلْمُسْلِمَةِ الزَّوْجَ الدَّاخِلِي، الَّذِي أَضْعَ لَهُ «الْإِنْزَوَاجُ: Endogamie»، مِنْ حَامِلٍ مِثْلِ
طُوطُمِهَا. وَحَرَّمُوا عَلَيْهَا الزَّوْجَ الْخَارِجِي، الَّذِي أَضْعَ لَهُ «الْإِسْتِزَوَاجُ:
Exogamie».

وَمَا أَشْبَهَ الْقَضِيَّةَ الْمُثَارَةَ بِهَذِهِ الْمَقُولَةَ الْبَدَائِيَّةَ! فَرَأَيْتَنِي، بِإِرَادَةٍ أَوْ دُونَ إِرَادَةٍ،
أَتَنَاوَلُهَا بِمَنْطِقِ الشَّرِيعَةِ الْعَمَلِيَّةِ الْخَالِصِ. وَلَسْتُ، فِي تَنَاوُلِي، أُمَادِي الْأَعْلَامَ مِنَ
الْفُقَهَاءِ، وَأُعْنِي لَسْتُ أَسَاقِفَهُمْ عَلَى أَيْنَا يَبْلُغُ الْمَدَى بِأَسْرَعِ سُرْعَةٍ.

وَأِنَّمَا أُسْتَوْضِحُ مَا هُوَ الْحَقُّ فِي الْقَضِيَّةِ الْمَطْرُوحَةِ، بِاعْتِمَادِ مَصَادِرِ اسْتِمْدَادِ

الأحكام، التي هي محل اتفاق؛ لا سيما والمسألة، من بعض جوانبها، تتصل بما هو حيوي، وتمس ما هو تعائشي.

أجل، هذه القضية، وإن تك فقهية، فإنها تؤول بدورها إلى مشكلة وطنية؛ أو قل هي عقبة دون التآخي الوطني الأكمل.

درج الفقهاء، بشكل إجماع، على القول بعدم حلية الزواج بين كتابي ومسلمة. والاجماع، وإن يكن حجة عند من يقول به منهم، فهو، في هذه المسألة بالذات، من نوع الاجماع المتأخر، الذي لا ينهض حجة إلا إذا استند إلى دليل قطعي. ولذا، لم يأخذ أبو حنيفة بإجماع التابعين، بقولته الشهيرة: «هم رجال، ونحن رجال».

وبالرجوع إلى القرآن، وهو المصدر الاستدلالي الأول للفقهاء، نجد آيات تثير أماننا طريق البحث:

(أ) «ولا تنكحوا المشركات حتى يؤمنن. ولأمة مؤمنة خير من مشركة، ولو أعجبكم، ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا، ولعبد مؤمن خير من مشرك، ولو أعجبكم» (البقرة ٢: ٢٢١).

(ب) «وإن فاتكم شيء من أزواجكم إلى الكفار، فعاقبتم فأتوا الذين ذهبتم أزواجهم مثل ما أنفقوا» (المتحنة ٦٠: ١٠).

(ج) «اليوم أحل لكم الطيبات، وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم، وطعامكم حل لهم، والمحصنات من المؤمنات، والمحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم» (المائدة ٥: ٥).

فالأية الأولى، لا تنهض دليلاً على المدعى، لأن التعبير بكلمة «مشرك»، يجعلها خاصة بالمورد؛ والتعبير بكلمة «خير»، مفادها التفضيل، لا الحكم، ولا قائل بأنها تفيد للمنطوق مفهوم الموافقة «وجوباً»، كما لا تفيد لمفهوم المخالفة

«تَحْرِيمًا»^(١). ولو سَلَّمْنَا مع الفُقَّهَاءِ بِالْوَجْهَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ، أَيُّ فِي أَنَّ كَلِمَةَ «مُشْرِك» تَعْنِي، مَجَازًا، الْمُخَالِفَ فِي الدِّينِ، وَتَشْمَلُ أَهْلَ الْكِتَابِ، وَأَنَّ كَلِمَةَ «خَيْرٍ» تَتَضَمَّنُ حُكْمًا، لَكَانَ عَلَى الْفُقَّهَاءِ أَنْ يُحَرِّمُوا الزَّوْجَ مَعَ الْمُخَالِفِ بِوَجْهَيْهِ، وَإِلَّا لَزِمَهُمُ الْجَمْعُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ؛ وَهَذَا خُلْفٌ، أَيُّ بَاطِلٌ. وَلَا يَسْتَقِيمُ لَهُؤُلَاءِ الْقَوْلُ بِأَنَّ آيَةَ الْبَقَرَةِ الْوَارِدَةَ فِي الْمَشْرِكَاتِ، مُخَصَّصَةٌ بِآيَةِ الْمَائِدَةِ الْفَاصِرَةِ عَلَى الْكِتَابِيَّاتِ، لِمَا يَلْزَمُهُ أَيْضًا مِنَ الْجَمْعِ الْمَذْكُورِ الْمَرْدُودِ. وَلَيْسَ أَبَدًا مِنْ بَابِ «عُمُومِ الْمَجَازِ»، الْمَقْبُولِ أَصُولِيًّا. وَهُوَ يَعْنِي: اسْتِعْمَالُ اللَّفْظِ فِي مَعْنَى كُلِّيٍّ شَامِلٍ لِلْمَعْنِيَيْنِ: الْحَقِيقِي وَالْمَجَازِي، وَذَلِكَ لِعَدَمِ تَوْفُرِ شُرُوطِهِ.

إِذَا، مَا جَاءَ فِي سُورَةِ الْبَقَرَةِ بِنَفْسِهِ لَا يَصْلُحُ لِلْحُجَّةِ، خُصُوصًا وَهُوَ مِمَّا تَطَرَّقَ إِلَيْهِ الْاِحْتِمَالُ الْمُسْقِطُ لِلِاسْتِدْلَالِ.

وَلَكِي يَصِحَّ الْاسْتِثْنَاءُ بِهَا، يَجِبُ أَنْ تُقَرَّنَ بِآيَةِ الْمُتَحَنَّةِ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا، إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ؛ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ. فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ، فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ؛ لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ، وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَّهُنَّ. . . وَأَتَوْهُنَّ مَا أَنْفَقُوا. وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ، إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ؛ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكَوَافِرِ» (٦٠: ١٠). وَلَكِنَّهَا أَيْضًا خَاصَّةٌ الْمَوْرَدِ بِدَارِ الشَّرْكِ، فَقَدْ نَزَلَتْ بَعْدَ صَلَاحِ الْحَدِيثِيَّةِ، ثُمَّ صِبَاغَةُ لَهْنٍ مِنَ الْارْتِدَادِ أَوْ الْاضْطِهَادِ بِالْأَرْجَاعِ.

فَالْآيَةُ تَتَعَلَّقُ بِالْمُهَاجِرَاتِ. فَإِذَا عُطِفَ عَلَيْهَا حَدِيثُ: «لَا هِجْرَةَ بَعْدَ الْفَتْحِ»^(٢)، انْتَفَتِ الصَّفَةُ؛ وَبِانْتِفَائِهَا يَنْتَفِي الْحُكْمُ. وَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يُقَسَّرَ الْكُفْرُ، هُنَا، إِلَّا بِالشَّرْكِ فَقَطْ، لَا مُطْلَقَ الْمُخَالَفَةِ فِي الدِّينِ؛ لِأَنَّهَا بَغْيَرُ هَذَا التَّفْسِيرِ تَتَنَاقَضُ مُنَاقِضَةً صَرِيحَةً مَعَ آيَةِ الْمَائِدَةِ. فَآيَةُ الْمُتَحَنَّةِ هَذِهِ، تَنْصُ عَلَى: «لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ، وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَّهُنَّ» بَيْنَمَا آيَةُ الْمَائِدَةِ تُبَيِّحُ الْكِتَابِيَّاتِ صَرَاحَةً.

وَلَا تَرْدُ، هُنَا، فِي مَعْرِضِ آيَةِ «الْمُهَاجِرَاتِ» الْكَلِمَةُ الْأَصُولِيَّةُ: الْعِبْرَةُ بِعُمُومِ

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ. وَأَنْظُرْ

الْجَامِعَ الصَّغِيرَ لِلْسِّيُوطِيِّ ج ٢، ص: ١٣٦.

(١) هُوَ، أَيُّ مَفْهُومُ الْمُخَالَفَةِ عِنْدَ الْأَصُولِيِّينَ، يَعْنِي

أَنَّ الْأَمْرَ بِالشَّيْءِ نَهْيٌ عَنْ ضِدِّهِ، وَالْمَعْكَسُ.

اللفظ، لا بخصوص السَّبَب؛ لأنَّ الآية الكريمة وإِرْدَةُ بِخُصُوصِ اللفظ، فلا تَنْدَرِجُ تحت الكُلِّيَّةِ الْمَذْكُورَةِ قَطْعاً.

وعلى التَّسْلِيمِ بأنها من بابها فَتَعْنِي النَّاجِيَاتِ إِيْمَاناً مِنْ أَيْ دَارِ شِرْكَ، فِي حال الاضْطِّهَادِ الدِّينِيِّ أَوْ احْتِمَالِهِ.

فَلَنَحْصُرَ النَّظَرَ بِآيَةِ الْمَائِدَةِ وَحَدِّهَا إِذَا؛ فَهِيَ صَرِيحَةٌ فِي جَلِّيَّةِ الطَّعَامِ بِتَبَادُلٍ، وَفِي الزَّوْجِيَّةِ صَرِيحَةٌ فِي جَلِّيَّتِهَا بَيْنَ مُسْلِمٍ وَمُحَصَّنَةٍ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ.

وهذا، فِي ظَنِّي، مَا أَوْهَمَ الْفُقَهَاءَ، قَدِيماً وَحَدِيثاً؛ وَمَا دَرَوْا أَنَّ الْآيَةَ الْقُرْآنِيَّةَ الْكَرِيمَةَ، شَأْنُ النَّظْمِ الْقُرْآنِيِّ كُلِّهِ، خَارِجَةٌ مَخْرَجَ الْاِكْتِفَاءِ. فَهَوُ، بَعْدَ أَنْ نَصَّ عَلَى التَّبَادُلِ فِي جَلِّيَّةِ الطَّعَامِ، عَطَفَ عَلَيْهِ الزَّوْجِيَّةَ كَذَلِكَ.

وَأَمَّا الْاِحْتِجَاجُ بِأَنَّ الْاِقْتِصَارَ فِي مَقَامِ الْبَيَانِ يُفِيدُ الْحَصْرَ، فَلَيْسَ بِوَارِدٍ مَعَ الْعَاطِفِ. وَقِيَاسُ الْمَسْكُوتِ عَنْهُ، مِنَ النِّكَاحِ، عَلَى الْمَنْطُوقِ بِهِ، مِنَ الْأَكْلِ، أَوَّلَى. وَهَذِهِ كُلِّيَّةٌ قَرَّرَهَا ابْنُ رُشْدٍ فِي بَدَايَةِ الْمُجْتَهِدِ، فِي غَيْرِ هَذَا الْمَطْلَبِ، وَلَكِنْ يُمْكِنُ تَطْيِيقُهَا عَلَيْهِ^(١).

وَأَمَّا الْآثَارُ، فَهِيَ إِمَّا أَخْبَارُ آحَادٍ، مِنْ غَيْرِ الْمَشْهُورَاتِ، لَا تَصْلُحُ لِلْحُجَّةِ. وَإِمَّا حِكَايَةَ أَفْعَالٍ؛ وَالْفِعْلُ، بِإِجْمَاعِ الْأُصُولِيِّينَ وَالْفُقَهَاءِ، لَا دَلَالَةَ لَهُ.

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْقَضِيَّةَ بِرُمُوتِهَا، كَانَتْ وَلَمَّا تَزَلْ تَتَهَنُّجٌ فِي مَقُولِ الْفُقَهَاءِ، (وَالْتَهَنُّجُ تَحَرُّكُ الْجَنِينِ فِي الرَّحِمِ)، أَنَّ نَفَرًا مِنَ الْفُقَهَاءِ، كَمَا ذَكَرَ الْإِمَامُ أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ، فِي كِتَابِهِ الْوَجِيزِ: «ذَهَبَ إِلَى الْمَنْعِ الْمُطْلَقِ عَلَى وَجْهِهِ، أَخِذًا بِأَنَّ الْكِتَابِيَّةَ الْمُبَاحَةَ لِلْمُسْلِمِ، هِيَ الَّتِي يَثْبُتُ رُجُوعُهَا نَسْبًا إِلَى مَنْ كَانَ قَبْلَ التَّغْيِيرِ وَالتَّحْوِيرِ». وَهَلْ وَرَاءَ مِثْلِ هَذَا الرَّأْيِ مَا هُوَ أَعْجَبُ؟ وَلِذَا، وَهْنُهُ وَضَعْفُهُ الْغَزَالِيُّ نَفْسَهُ، وَلَا يَدْعُ؛ فَإِنَّهُ يَقْتَرِضُ، بِالضَّرُورَةِ، وُجُودَ مَا يُعْرَفُ الْيَوْمَ بِاسْمِ «دَائِرَةِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ وَتَذَاكِرِ الْهُوِّيَّةِ».

(١) انظر بداية المجتهد لابن رشد، ج ١،

ولو أَمَعَنَ الْقَالَءَ بِهَذَا الرَّأْيِ النَّظَرَ، لَلَمَسُوا أَنَّهُمْ عَطَّلُوا آيَةَ الْمَائِدَةِ. فَيَوْمَ نَزَلَ الْقُرْآنَ الشَّرِيفَ كَانَ التَّحْوِيرُ، وَلَمْ يَكُنْ لِآيَةٍ كِتَابِيَّةٍ مِثْلُ هَذَا النَّسَبِ الْمُدَّعَى.

وَلَا يَتَوَهَّمَنَّ مُتَوَهِّمٌ أَنِّي فِي سِيَاقِ دَعْوَةٍ جَدِيدَةٍ إِلَى «عَقْدِ مَدَنِي». وَإِلَّا كَانَ بَحْثِي أَصْلًا مِنْ نَوْعِ «تَحْصِيلِ حَاصِلٍ». فَالْعَقْدُ الزَّوْاجِيُّ، فِي الْإِسْلَامِ، عَقْدٌ مَدَنِي بِكُلِّ مَعْنَاهُ، إِلَّا فِي بَعْضِ نَوَاشِئِهِ، أَكْثَرُهَا مَالِيٌّ، لَا يُعْتَدُّ بِهَا اعْتِدَادًا يُخْرِجُ الْعَقْدَ عَنْ هَذَا النَّعْتِ. عَلَى أَنَّ النَّاشِئَ الْمَالِيَّ مَعَ أَهْلِ الْكِتَابِ، سَاقِطٌ أَصْلًا، مَا دُمْنَا نَجْعَلُ اخْتِلَافَ الدِّينِ الْمَانِعَ مَحْضُورًا بِالشَّرْكَ وَحَدَهُ.

كَمَا أَتَمَنَّى عَلَى قَارِئِي أَنْ يُحْسِنَ الظَّنَّ بِي، فَلَا يُدَاخِلُهُ أَوْ يُخَايِرُهُ، أَنِّي أُمَهِّدُ السَّبِيلَ إِلَى «الْجِلَانِيَّةِ: الْإِلَيْسِيْسْمِ»، كَمَا أَضَعُ لَهَا، وَالْعِلْمَانِيَّةِ، كَمَا هُوَ الشَّائِعُ فِي التَّسْمِيَةِ^(١)، لِأَنَّ هَذَا أَيْضًا مِنْ «تَحْصِيلِ الْحَاصِلِ». فَالْإِسْلَامُ لَا يَعْرِفُ الطَّبَقَاتِ، كَمَا لَا يَعْرِفُ بِكَهْنُوتِيَّةٍ إِكْلِيرِكِيَّةٍ؛ وَالْآيَاتُ الْكَرِيمَةُ وَاضِحَةٌ:

«قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ؛ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ (آل عمران ٣: ٦٤).

وآية: «اتَّخِذُوا أَحْبَابَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَابًا» (التوبة ٩: ٣١).

وَالْإِلَيْسِيْسْمُ: Laïcisme, secularism، تَعْنِي، فِي الْأَصْلِ اللَّائِيْنِي، الْأَشَاحَةَ عَنْ الْإِنْتِسَابِ إِلَى فِئَةِ الْكَهَنُوتِ. فَهِيَ مُفْرَغَةٌ مِنْ أَيِّ مَحْتَوًى إِبْجَائِيٍّ؛ وَأَعْنِي خُلُوعًا مِنْ أَيِّ مَفْهُومٍ مُعْتَقَدِيٍّ، فَلَا أُدْرِي لِمَ يُتَفَرَّعُ مِنْهَا؟ وَلِذَا، دَرَجَ الْبَاجِثُونَ الْاجْتِمَاعِيُّونَ عَلَى مُصْطَلَحِي: الْعِلْمَانِيَّةِ الْمُؤَيَّنَةِ، وَالْعِلْمَانِيَّةِ الْمُلْحِجَةِ. وَسَاعَدَهُمْ عَلَى هَذَا، أَنَّهَا بِنَفْسِهَا، وَضْعًا وَاسْتِعْمَالًا، لَا تَشْتَمِلُ عَلَى مَحْتَوًى مُتَعَيَّنٍ.

وَلِذَا، رَأَيْتُ أَقْرَبَ مَا يَصْلُحُ لَهَا مُقَابِلًا كَلِمَةً: جِلَانِيَّةٌ؛ (بِالنَّسَبَةِ الْمَصْدَرِيَّةِ إِلَى الْجِلِّ وَالْجِلِّيِّ، بِزِيَادَةِ الْأَلِفِّ وَالنُّونِ). فَقَدْ كَانَ الْجِلِّيُّ، فِي مَفْهُومٍ مِنْ قَبْلُ

(١) الْعِلْمَانِيَّةُ: دَرَجَ النَّاسِ عَلَى نَظْمِهَا بِكَثَرِ الْأَوَّلِ؛ الْعَيْنُ وَسُكُونُ الْأَمِّ، بِمَعْنَى الْعَالَمِ الدُّنْيَوِيِّ؛ وَهَذَا يُلْقِنُهَا بِمُقَارَبَةٍ مِنَ الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ وَمُلَامَسَتِهِ عَلَى نَحْوِ مَا. وَهُوَ خَطَأً. فَالْوَضَائِعُ الْمُسْتَحْدِثَاتُ نَسَبُهَا إِلَى «الْعِلْمِ» بِفَتْحٍ

الاسلام، يَعْنِي مَنْ لَيْسَ مِنَ الْخُمْسِ الْحَرَمِيِّينَ الْمُتَعَصِّبِينَ لِتَقَالِيدِهِمْ. وَلِنَأْخُذْ أَيْضاً بِالْإِعْتِبَارِ اسْتِعْمَالِ اللَّاهُوتِيِّينَ: أَحَلَّهُ مِنَ السُّلُوكِ الْكَهَنُوتِيِّ. أَمَّا الْكَلِمَةُ الشَّائِعَةُ، أَيْ الْعِلْمَانِيَّةُ، (بِكُشْرِ الْأَوَّلِ)، فَلَا تَصْلُحُ أَبَداً. إِذْ لَا عِلَاقَةَ لِلْأَضْلِ اللَّاتِنِيِّ بِالْعِلْمِ مِنْ قُرْبٍ أَوْ مِنْ بُعْدٍ. بَلْ عَلَى الْعَكْسِ، يَدُلُّ عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ «عَوَامٍ». حَتَّى لَقَدْ ظَلَّ هَذَا اللَّفْظُ مُسْتَعْمَلاً بِمَعْنَى الشَّعْبِيِّ الْعَادِيِّ، فِي مِثْلِ الْبَاكِسْتَانِ؛ فِحِزْبُ «عَوَامِي» يَعْنِي حِزْبُ الشَّعْبِيِّينَ. وَإِذَا انْقَلَبْنَا إِلَى الْعَصْرِ الْعَبَاسِيِّ، نَجِدُ أَنَّ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ كَانَتَا تُطْلَقَانِ عَلَى السَّاعِيَيْنِ فِي مِرَافِقِ الْحَيَاةِ، غَيْرِ الْمُنْقَطِعِينَ إِلَى الدَّرْسِ الْخَالِصِ، الْحَاضِرِينَ فِيهِ^(١). كَمَا أَنَّ الْغَزَالِي أَلْفَ رِسَالَةَ دَعَاها: إِلْجَامِ الْعَوَامِ عَنْ عِلْمِ الْكَلَامِ؛ وَهُوَ يَقْصِدُ غَيْرَ الْمُتَضَلِّعِينَ. وَمَهْمَا يَكُنْ، فَالْحِلَالِيَّةُ أَقْوَمُ دَلَالَةً. وَيُقَالُ فِي التَّضْرِيفِ حَلَّنَ السُّلْطَةَ: جَعَلَهَا فِي أَيْدِي الْعَامَّةِ الْمَدِينَةِ^(٢)...

كَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُوضَعَ لِضِدِّهَا كَلِمَةُ «حَبْرَانِيَّة»: «Ecclésiastisme» أَيْ الْبَيْعِيَّةُ الْمُتَنَسِّبَةُ لِلْسُّلُوكِ الْكَهَنُوتِيِّ. وَيُقَالُ فِي التَّضْرِيفِ: حَبَرَنَ السُّلْطَةَ، أَيَّ وَضَعَهَا فِي أَيْدِي الْأَخْبَارِ وَمَنْ إِلَيْهِمْ...

وقد استعملتُ الكلمتين جميعاً في قصيدة «مَمْلَكَةُ الْأَرْضِ الطُّهُورِ»، الْوَارِدَةِ فِي كِتَابِ: قَصَائِدُ دَامِيَّةِ الْحَرْفِ، بَيْضَاءُ الْأَمَلِ:

«فِكْرَوِيًّا» مِنْهَجَ الدِّينِ رُؤْيَى	بِجَمَالَاتٍ، كَسَتِ الدُّنْيَا بِهَاءٍ
لَا بِـ«حِلَالِيَّةٍ» الرَّأْيِ هَوَى	طَيْشَ تَقْلِيدٍ، وَحُمَى غُلُوءِ
بَلْ بِإِذْكَاءٍ لِهَيْبِ أَقْدَسِ	فِي حَوَاشِي النَّفْسِ، يَمْشِي بِالنُّقَاءِ
وَبُنَى مُجْتَمَعَ الصُّلُوقِ اعْتَلَّتْ	فَخَفِيزُ لِنَهِيضٍ فِي اسْتِواءِ
لَيْسَ فِي بُنْيَانِهَا صَدْعٌ وَلَا	طَبَقَاتٌ فِي اضْطِرَاعٍ وَاتِّواءِ
لَا، وَلَا «حَبْرَانِيَّةٌ» مُسْلَطَةٌ	تَرْشُفُ الْمُحْ، ضَحِيًّا وَمَسَاءِ

(١) انْظُرْ عُيُونُ الْأَخْبَارِ لِابْنِ قُتَيْبَةَ ج ٣، ص: ٢٢٢.

لَا فَعَلَل. وَوَهُم مَن ظَنَّ فِي مِثْلِهِ التَّأَصُّلَ.

(٢) مِنْ بَابِ الْإِحَاقِ الْمَزِيدِ عَلَى الْبَيْتَةِ تَضْرِيفاً، لَا

تَأَصُّلاً وَلَا تَوْزِئاً، مِثْلُ: سُلْطَنَ، رَغَبِينَ، قَوَّزَنَهُ: فَعَلَنَ

مَسَحَ الْأَرْبَابَ . . لَا مُسْتَقِطٌ لِفَتَاتٍ تَسْتَجِيلُ فُرْقَاءَ
مَرْمَمَ الْإِسْلَامِ فِيمَا بَيْنَهُمْ وَنَقَى الْأَدْوَاءَ فِي الْمَرَضَى، الدَّوَاءَ

وَأَخْتِمَ هَذَا الْفَصْلَ بَيَانُ أَنَّ الْفَرْقَ كَبِيرَ بَيْنِ الْإِبَاحَةِ، حَيْثُ لَا مَتَدَوِّحَةٍ، وَبَيْنَ
الْوَرَعِ، لِيَفْهَمَنِي الْقَارِئُ بِأَكْثَرِ وَضُوحًا. وَفَائِدَةُ عَقْدِ الْفَصْلِ هِيَ إِبَانَةُ أَنَّ الْمَوْضُوعَ
أَصْلًا لَا دَلِيلَ عَلَيْهِ، إِلَّا إطباقُ الْأَقْدَمِينَ إطباقًا مَشْفُوعًا بِالْإِشْتِهَارِ.

وَأَقْرَبُ أَمثَالِهِ، تَوَاطُؤُ قَدَامَى الْفُقَهَاءِ عَلَى الْقَوْلِ، بِإِدْيَاءِ بَدْءٍ، بِحِلْيَةِ
«الْحَشِيثِ الشَّهْدَانِجِ»، حَتَّى قَالَ قَائِلُهُمْ^(١):

دَعِ الْخَمْرَ، وَاشْرَبْ مِنْ مُدَامَةِ «حَيْدَرِ»^(٢)

مُعْصَفَرَةً خَضِرَاءَ مِثْلَ الزَّبَرْجَدِ

ثُمَّ وَضَحَ لَهُمْ أَنَّهُ مُخَدَّرٌ، فَحَرَّمُوهُ بِاتِّفَاقٍ. وَمِثَالُ الْعَكْسِ، أَنَّهُمْ بَادَرُوا إِلَى
تَحْرِيمِ قَهْوَةِ الْبُنِّ، ثُمَّ ظَهَرَ لَهُمْ أَنَّ لَا شَائِبَةَ إِسْكَارٍ فِيهَا، فَأَبَاحُوهَا. حَتَّى لَقَدْ حُفِظَ
عَنْ فَقِيهِهِ أَنَّهُ دَخَلَ عَلَى الْإِمَامِ عَبْدِ الْغَنِيِّ النَّابِلِيِّ، فَرَأَاهُ يَشْرِبُهَا فَبَادَهُهُ بِقَوْلِهِ:

قَهْوَةُ الْبُنِّ حَرَامٌ قَدْ نَهَى النَّسَاهُونُ عَنْهَا

فَأَجَابَهُ النَّابِلِيُّ، لِقَوْرِهِ:

كَيْفَ تَدْعُوَهَا حَرَامًا وَأَنَا أَشْرَبُ مِنْهَا؟

إِنَّ حَافِظِي الْأَكْبَرِ عَلَى بَحْثٍ مِثْلَ هَذَا الْمَوْضُوعِ الشَّائِكِ، هُوَ تَفَادِي الْوُقُوعِ
فِي الْأَغَالِيطِ؛ وَإِنْ شَاعَتْ شُيُوعُهَا. وَمَنْ تَشَكَّكَ فَهَوَ مَحْشُوبٌ لَمْ تَرْضَهُ الدَّارِيَّةُ
وَالْفَهْمُ النَّيِّرُ وَاللِّقَانَةُ. وَلَوْ لَمْ أُمِسِّكَ، لِأَجْرِيَّتِهِمْ نَسَقًا مَعَ الْمَثَلِ الْقَدِيمِ: كُلُّهُمْ
أَخْطَبُ بَيْنَ الْخُطْبَةِ. . وَالْأَخْطَبُ الْعَبْرُ الْمُخْطَطُ بِسَوَادٍ فِي مَتْنِهِ.

(١) وَهُوَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنِ خَمَيْسٍ. رَاجِعْ كِتَابَ: (٢) حَيْلَةُ بْنُ يَحْيَى، مِنْ عُلَمَاءِ بَغْدَادَ، فِي الْقَرْنِ

الْمُتَخَبِّ النَّبِيسِ لِعَبْدِ الْوَهَّابِ بْنِ مَتَصُورٍ، ط: تَلَمَّسَانِ الْهَجْرِيِّ السَّادِسِ، عَاشَ سَنَةَ ٥٥٠ هـ.

سَنَةَ ١٣٦٥ هـ، الْمَوَافِقَ ١٩٤٥ م.

وَمَهْمَا يَكُنْ مِنْ اسْتِنْكَارٍ لِلرَّأْيِ، فَفَخَارَ لِمِثْلِي أَنَّهُ قِيلَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبَّاسٍ: مَا هَذِهِ الْفُتْيَا الَّتِي شَعِبَتْ بِهَا النَّاسُ؟! أَيْ خَالَلتَ جَمْعَهُمْ وَفَصَّمتَ سَوَاءَهُ... وَابْنُ عَبَّاسٍ هُوَ مَنْ هُوَ، وَحَسِبَهُ أَنَّهُ حَبَّرَ هَذِهِ الْأُمَّةَ.

أَمَّا مَا يَقْضِي بِهِ الْوَرَعَ، فَشَيْءٌ آخَرُ، يَتَّصِلُ بِالطُّمَأْنِينَةِ النَّفْسِيَّةِ وَالرَّاحَةِ الْقَلْبِيَّةِ... عَلَى أَنَّي سَبَقَ وَقُلْتُ: حَيْثُ لَا مَنْدُوحَةٌ، أَيْ لَا سَعَةَ مِنَ الْوُقُوعِ فِي مِثْلِهِ، صِيَانَةٌ لِلْكَلِمَةِ السَّوَاءِ.

”قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا“ ؟

كُلَّمَا انْبَسَطَتْ ذَاكِرَتِي، فَارْتَجَعْتُ أَمَامِي الْمَاضِي، أَوْ أَرْجَعْتَنِي إِلَيْهِ، تَأْخُذْنِي
أَمْثَالُ التَّعَاجِيبِ. مِنْ مُسَارَعَةِ الْفَقِيهِ إِلَى إِبْدَاءِ الرَّأْيِ فِيمَا لَمْ يَعْ كُنْهَهُ بَعْدَ، حَظْراً أَوْ
إِبَاحَةً، لِيُسَارِعَ، بَعْدَ حِينَ، وَقَدْ تَكْشِفُ لَهُ، إِلَى اتِّخَاذِ مَوْقِفٍ آخَرَ.

وَعِنْدَهَا، تَتَوَلَّأَنِي الْغُصَّةُ، فَعَبُوضاً عَنْ أَنْ يَكُونَ رَائِداً مَتَّبِعاً، يَغْدُو مَرُوداً
تَابِعاً. وَتَهْزُنِي الْحَسْرَةُ، وَأَنَا أَشْهَدُهُ رَاكِضاً، يَلْهَثُ وَرَاءَ رُكْبِ التَّطَوُّرِ، بَدَلُ أَنْ يَكُونَ
حَادِي قَافِلَتِهِ.

هُوَ مِنْ بَعْدِ، حِينَ يُسَايِرُهُ، لَا يَرْجِعُ الْفَضْلَ إِلَيْهِ، بَلْ إِلَى الزَّمَنِ، الَّذِي يَفْعَلُ
فِعْلَهُ فِي الْمُجْتَمَعِ، فَيَنْفَعِلُ الْفَقِيهِ بِمَا يُسَمَّى عِلْمِيّاً بـ «الْأَمْرُ الاجْتِمَاعِي»، شَاءَ أَوْ لَمْ
يَشَأْ، أَرَادَ أَوْ لَمْ يُرِدْ.

وَالْغُصَّةُ الَّتِي تَتَنَابَنِي، لَيْسَتْ مِنْ أَجْلِهِ، بَلْ مِنْ أَجْلِ الشَّرِيعَةِ الَّتِي يُمَثِّلُ، إِذْ
يُدْخِلُ النَّاسَ التَّظَنُّنَ بِأَنَّهَا هِيَ الَّتِي كَانَتْ تُلْجِمُهُ، ثُمَّ افْتَكُ إِسَارَهُ بِتَأْوِيلِهَا^(١)،

(١) أَلِفْتُ، بِالنَّمَانَةِ، نَظَرَ الْقَارِئِ إِلَى أَنِّي غَدُوُ النُّزْعَةِ التَّوَفِيقِيَّةِ، بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْدِّينِ، الَّتِي شَاعَتْ شِوَعُهَا فِي أَوَاخِرِ الْقَرْنِ النَّاسِخِ عَشْرَ وَهَذَا الْقَرْنِ. لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهَا الْإِقْضَاءَ إِلَى تَشَوُّيهِمَا جَمِيعاً. فَالنِّزَاعُ لَمْ يَكُنْ أَبْداً بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْدِّينِ نَفْسِهِ، بَلْ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْفَهْمِ الدِّينِيِّ، وَهُوَ وَلِيدُ الظُّرْفِ وَإِسْلَاحِهِ. فَلِذَا لَمْ تَجْمُدْ عَلَى فَهْمٍ بَعِيْنِهِ، فَلَا نِزَاعَ بِحَالٍ. وَهَذَا مَا أَعْجَبَنِي نِيَّاتُهُ فِي مَقْدَمَةِ كِتَابِ دِيكْسُونِ الْمَسْمُومِ: النِّزَاعُ بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْدِّينِ الْمَتْرَجَمِ وَالْمَطْبُوعِ بِمَطْبَعَةِ مَجَلَّةِ الْعَصُورِ لِصَاحِبِهَا الْمُفَكِّرِ الْكَبِيرِ إِسْمَاعِيلِ مَظْهَرِ سَنَةِ ١٩٣٢. فَقَدْ أَبَانَ فِي مَقْدَمَتِهِ: أَنَّهُ مَا كَانَ، وَلَمْ يَكُنْ، مِنْ نِزَاعٍ بَيْنَ الدِّينِ فِي حَقِيقَتِهِ وَالْعِلْمِ فِي جَوْهَرِهِ، لِأَنَّهَا يَرْجِعَانِ إِلَى نَيْتَيْنِ فِي ذَاتِ الْإِنْسَانِ، لَا تَتَعَاثَفَانِ أَيُّ ←

بَحَيْثُ تُجَارِي العَصْرَ... وما دَرَوْا أَنَّهُ هُوَ الَّذِي كَانَ مُغْلَقًا عَمَّا تُنَادِي بِهِ مِنْ تَجْدِيدِ دَائِبٍ، لَا يَتَلَبَّثُ وَلَا يَتَمَكِّثُ.

فأنا أَتَذَكَّرُ جَيْدًا المَعَارِكَ الحَامِيَّةَ، يَوْمَ احْتَدَمَ النِّزَاعُ جِيَالِ «التلفون، والتلغراف»، وَهَلْ يَصِحُّ اسْتِعْمَالُهُمَا أَمْ لَا؟ وَحِينَ لَمْ يَجِدِ الفُقَهَاءُ مَحِيدًا عَنْهُمَا أَوْ غِنَى عَنْ اسْتِعْمَالِهِمَا، فَرَّعُوا مِنْهُمَا مَوْضُوعًا آخَرَ، وَهُوَ:

هَلْ يَصِحُّ الادِّلاءُ بِالشَّهَادَةِ مِنْ خِلَالِهِمَا أَمْ لَا؟ فَكَانَ مَثَارًا لِنِقَاشٍ حَادٍّ، ظَهَرَ فِي رَسَائِلِ مُتَعَارِضَةِ المَيُولِ والآراءِ، مِنْ رَافِضٍ رَفْضًا بَاتًا، وَمِنْ مُتَسَامِحٍ، وَلَكِنْ يَتَحَفَّظُ.

وَتَدَخَّلَ، فِي المَعْرَكَةِ الدَّائِرَةِ الرُّحَى، رِجَالُ القَانُونِ أَيْضًا. وَبَعْدَ أَمَدٍ، لَيْسَ بِالْقَصِيرِ، انْتَهَى الرَّأْيُ جَمِيعًا إِلَى التَّفْرِيقِ، فَرَفَضُوا الادِّلاءَ بِهَا «هَاتِفِيًّا»، وَقَبِلُوهَا «بَرَقِيًّا»، إِذَا كَانَتْ مَشْفُوعَةً بِالتَّصْدِيقِ الرَّسْمِيِّ عَلَى وَجْهِهِ.

وَيَحْسِبِي هَذَا القَدْرَ حَوْلَهُمَا؛ فَمَا أَوْرَدْتُهُمَا إِلَّا مَرُودَ المَثَلِ، لِأَنَّنِي إِلَى المَوْضُوعِ الَّذِي أَنَا بَصْدِدِهِ فِي هَذَا الفَصْلِ. وَهُوَ لَا يَغْدُو كَوْنُهُ تَنَاوُلًا سَرِيعًا لِمَسْأَلَةِ «السِّينَمَا: Cinéma»^(١)، الَّتِي أَثَارَتْ مُعَارِضَةً شَدِيدَةً لَدَى الفُقَهَاءِ المُعَاصِرِينَ.

يأخذ كل منهما الآخر بعينه، كما لا تتأغافل أي يختزن.

تتعارض طريقتاهما. وكان الخلط بين أشيائهما مضرًا للصراعات الجلي،

وإنما كان النزاع وسيطًا، بين العلم واللاهوت، لأنه في جوهره تفسير شخصي للحقائق الدينية.

فالقديس أوغسطين في مدينة الله كان له معقول لاهوتي يختلف عن معقول توما الاكوييني في الخلاصة

اللاهوتية.. فما في هذين الكتابين لاهوت وتفسيرات شخصية يرجع اختلافها إلى لقائهما كل منهما وواقعة

إدراكه، وليس الدين نفسه.. وهكذا قل في جنب لاهوتيي الاسلاميين ومتكلميهم.

وكما أتمنى أن يتضح هذا الفرق الدقيق وتستبين معالم وجهه في مفاهيم الأساسيات للقضايا الكبرى؛

مما يتصل باللب وما يكتنز، وما يتصل بالقلب وما لا بُدَّ من وضع لها، فالأقرب إلى الأصل الاغريقي ←

«السِّينَمَا: Cinématographie»؛ وبثل صنيع الكيندي لصناعة الموسيقى، إذ أطلق: الموسَّعة عليها. وإن كان

لا بُدَّ من وضع لها، فالأقرب إلى الأصل الاغريقي ←

وَهُمْ، وَإِنْ لَمْ يَنْطِقُوا، حَتَّى الْيَوْمِ، بِالْقَوْلِ الْفَصْلِ فِيهَا، رَكَنُوا إِلَى الصَّمْتِ، وَأَخْلَدُوا إِلَى السُّكُوتِ؛ فَقَدْ تَجَاوَزَتْ عَتَبَاتِهِمْ، وَخَطَّتْ إِلَى مَسَاكِينِهِمْ، وَتَغَلَّغَتْ فِي أَنْحَاءِ أَبْهَائِهِمْ وَرُدْهَاتِهِمْ، بِمَا عُرِفَ بِاسْمِ «الرَّئِيَّةِ: التِّلْفَازِ»^(١)، وَأَكْثَرَ مَا يَعْرِضُ «رَّئِيَّةً»^(٢)، أَيْ مُسَلْسَلَةً «رَنْوِيَّةً: تِلْفِزِيونِيَّةً»، عَلَى نَحْوِ سِينِمَائِيٍّ.

وَعَلَى هَؤُلَاءِ الْمُتَحَرِّزِينَ، أُطْرَحَ وَأَبَادَهِ: أَنَّهُمْ بَيْنَ مَوْقِفَيْنِ أَوْ اخْتِيَارَيْنِ، لَا مَخِيدَ عَنْ أَحَدِهِمَا.

إِمَّا أَنَّهُمْ أَتْبَاعُ مَنْ حَرَّمَ الصُّورَ وَالتَّصْوِيرَ مُطْلَقًا، فَيَلْزَمُهُمْ، بِالتَّالِي، تَحْرِيمُ الْأَفْلَامِ السِّينِمَائِيَّةِ جَمِيعًا، حَتَّى الْوَثَائِقِيَّةِ مِنْهَا؛ وَهُوَ أَخَذَ ضَعِيفَ مَوْهُونٍ. وَإِمَّا أَنَّهُمْ أَتْبَاعُ مَنْ قَالَ بِالْإِبَاحَةِ، فَيَلْزَمُهُمْ إِطْلَاقُهَا فِي كُلِّ الْأَفْلَامِ، وَالْإِسْتِثْنَاءِ يَقْتَضِيهِمُ الْمُخْتَصِّصُ، وَهُوَ مَا يَفْتَقِدُونَهُ.

وَلَا أَعْرِفُ، حَتَّى بَيْنَ الْقَدَمَاءِ، أَحَدًا مِنَ الْفُقَهَاءِ الْأَعْلَامِ، قَالَ بِتَحْرِيمِ «خِيَالِ الظِّلِّ»، الشَّائِعِ آنَذَاقِ، فِي عُصُورِهِمُ السَّحِيحَةِ.

وَالسِّينِمَا، فِي حَقِيقَتِهَا وَجَوْهَرِهَا، «خِيَالُ ظِلٍّ»، اكْتَسَبَ صِفَةَ ثَبَاتِ الْمَشَاهِدِ. فَكُلُّ مِنْهُمَا يَقُومُ عَلَى مُتَجَسِّدَاتٍ، وَرَاءَهَا ضَوْءٌ يَعْكِسُهَا صُورًا ظَلِيَّةً عَلَى الشَّائِخِصِ الْمُوَاكِهِ.

وَمَا أَظُنُّ هَؤُلَاءِ يَنْحَدِرُونَ إِلَى الْقَوْلِ بِتَحْرِيمِ الظِّلِّ الْمُشَخَّصِ أُسَاسًا، لِأَنَّهُ يَلْزَمُهُمْ، فِي غَيْرِ انْفِكَاكِ، تَحْرِيمُ النَّظَرِ فِي الْمِرْآةِ الْعَاكِسَةِ، وَالْمَاءِ كَذَلِكَ، حَتَّى

كَلِمَةٌ: «رَسْمَان، رَسْمَانَةٌ» (بِفَتْحِ السِّينِ). وَذَلِكَ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ الْفَرَنْجِيَّةَ «سِينِمَا غِرَاف» مُؤَلَّفَةٌ مِنْ أَصْلَيْنِ إِبْرَانِيَّيْنِ. أَوَّلُهُمَا يَعْني الْحَرَكَةَ، وَثَانِيَهُمَا يَعْني الشَّكْلَ وَالصُّورَةَ وَالكِتَابَةَ. وَالْمُقَرَّدَةُ الَّتِي وَضَعْتُهَا، تَعْنِي، بِذِلَالَةٍ الْوِزْنَ «فَعْلَان»، (كَمْوُجَان)، الْحَرَكَةَ، وَبِذِلَالَةٍ مَادَّةِ الْأَشْيَاقِ الْأَثَرِ الشَّكْلِيَّ التَّصْوِيرِيَّ أَوْ الْكِتَابِيَّ. وَإِلِلْهَاقِ الْعَزِيدِ فِي التَّصْرِيفِ، يُقَالُ: رَسَمَنَ رَسْمَنَةً، أَيْ صَوَّرَ هَذَا التَّصْوِيرَ عَلَى الْأَشْرِطَةِ.

(١) وَضَعَ جَدِيدٌ مِنْ مَادَّةِ «رَنْو». وَهُوَ فَعِيلَةٌ يَمَعْنِي فَاعِلَةٌ. وَكَثِيرًا مَا جَاءَ هَذَا الْوِزْنُ دَالًّا عَلَى الْآلَةِ فِي حَالِ التَّانِيثِ، فَيَعْنِي إِذَا: أَدَاةٌ تَنْدَاحُ وَتَبْسِطُ فِيهَا الْمَشَاهِدُ وَالشُّخُوصُ؛ وَتَجْمَعُ عَلَى: «رَنْيَا»، كَمْطَايَا، وَعَلَى رَنْيَاتٍ.

(٢) وَضَعَ جَدِيدٌ، وَهُوَ فَعِيلَةٌ، يَمَعْنِي مَفْعُولَةٌ، أَيْ مَشْهُدَةٌ مَرْتَبَاتٍ؛ وَتَجْمَعُ عَلَى: رَنْيَاتٍ.

الظِّلُ البَيِّنُ المَعَالِمِ ، الذي يَطْرَحُهُ النهار بِضَوْءِ الشمسِ .

وإنَّ احْتِمَالَ وَهَبَطُوا إِلَى هَذَا الدَّرَكِ ، فـ «الْحَقُّ إِذَا عَلَى الشَّمْسِ» . وَعَلَيْهِمْ اتِّهَامُهَا بِالْمَعْصِيَةِ ، إِنَّ كَانَتْ ، عِنْدَهُمْ ، مَحَلًّا لِلتَّكْلِيفِ . لِأَنَّهَا الْمُصَوِّرَةُ الْحَقِيقِيَّةُ ، وَالْعَدَسَاتُ اللَّاقِطَةُ تَكُونُ فِي الْأَعْيُنِ الطَّبِيعِيَّةِ ، كـ «البُؤْبُؤِ» ، بِشَكْلِ مُزَايِلٍ ، أَوْ الصَّنَاعِيَّةِ كـ «الْكَمَرَا: الْحَاجِنَةِ»^(١) بِشَكْلِ ثَابِتٍ ؛ وَلَا يَتَرْتَّبُ عَلَى كَوْنِهِ مُزَايِلًا أَوْ ثَابِتًا اخْتِلَافٌ فِي الْحُكْمِ ، لِأَنَّهُ بِذَاتِهِ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مَنَاطًا لِلْحُكْمِ . عَلَى أَنْ قَدَامَى الْفُقَهَاءُ أَبَاحُوا رُؤْيَا مَا هُوَ سَوَاءٌ وَعَوْرَةً ظَلِيًّا .

وَفَوْقَ هَذَا وَهَذَا ، التَّصْوِيرُ الظَّلِّيُّ وَالسَّيْنِيُّ وَمَا أَشَبَّهُهُمَا ، يَصْدُقُ عَلَيْهِ مَا يُسَمَّى فِي عِلْمِ الاسْتِدْلَالِ : مَا لَا نَصَّ عَلَيْهِ يَنْدَرِجُ حُكْمًا تَحْتَ الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ . وَمَعْرُوفٌ أَنَّ «الْبَرَاءَةَ الْأَصْلِيَّةَ» هِيَ أَوْسَعُ نِطَاقًا مِنْ «الْإِبَاحَةِ» ، مَا لَمْ تَتَّعِنِ بِقِيَاسٍ أَوْ اسْتِحْسَانٍ أَوْ عُرْفٍ أَوْ مَصْلَحَةٍ مُرْسَلَةٍ أَوْ اسْتِصْحَابٍ بِوَجْهِهِ : الطَّرْدِي وَالْمَقْلُوبُ ، إِلَى آخِرِ مَا هُنَاكَ مِنْ مَصَادِيرِ الاسْتِمْدَادِ .

وَيَتَأَسَّسُ عَلَى هَذَا كُلِّهِ ، الْقَطْعُ بِإِبَاحَةِ الصَّنَاعَةِ الْمَذْكُورَةِ ، بِدُونِ مَا شَكَّ أَوْ رَيْبٍ . وَلِأَنَّهُ قِلٌّ مِنَ التَّعْيِينِ إِلَى التَّخْصِيصِ ، وَأَخُذٌ بِتَحْلِيلِ الْجَانِبِ الدِّينِيِّ ، فِيمَا يَتَعَلَّقُ بِالْأَفْلَامِ الدَّائِرَةِ عَلَى الْعَهْدِ النَّبَوِيِّ :

أَقُولُ : لَقَدْ صَدَرَتْ أَفْلَامٌ عَدِيدَةٌ لِلْعَهْدِ الْمُقَدَّسِ ، وَلَمْ تَثْرَ عَلَيْهَا ثَائِرَةٌ مِنْ هُنَا أَوْ هُنَاكَ . بَلْ عَلَى الْعَكْسِ ، تَلَقَّاهَا النَّاسُ بِاسْتِحْسَانٍ وَاغْتِيَاظٍ وَتَهْلِيلٍ ، وَعُزِّضَتْ فِي كُلِّ الْأَصْقَاعِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْبِقَاعِ الْإِسْلَامِيَّةِ .

فَلِمَ الثَّائِرَةُ النَّائِرَةُ جِيَالِ فَلَمَ «الرَّسَالَةِ» خَاصَّةً ، وَقَدْ تَقَيَّدَ بِكُلِّ مَا أُلْزِمَ بِهِ مِنْ قَبْلِ مَشِيخَةِ الْأَزْهَرِ ؛ حَتَّى فِيمَا لَيْسَ بِضَرُورِيٍّ ، مِثْلَ : حَجَبِ ظُهُورِ الْعَشْرَةِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ .

(١) وَضَعَ جَدِيدٌ يَمَعْنِي الضَّائِئَةُ الْخَازِنَةُ . وَمِ
أَصْلَحَ مَا يُؤَنِّي مَعْنَى الْكَلِمَةِ اللَّاتِينِيَّةِ : Camera .

وَكَمْ يَأْخُذُكَ الْعَجَبُ حِينَ تَعْلَمُ أَنَّ الْمَشِيخَةَ الْمَذْكُورَةَ، أَبَاحَتْ مِنْ قَبْلُ، فِي فَلَم «خالد بن الوليد» هذا الظُّهُور. فَفِيهِ يَبْدُو أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ؛ وَهُوَ أَحَدُ الْعَشْرَةِ.

وَلَا أَدْرِي لِمَ هَذَا التَّخَرُّجُ مِنْ «التَّشْخِصِ»! وَكَانَ الْمَلَكُ جِبْرِيلُ، كَمَا وَرَدَ فِي طَائِفَةٍ مِنَ الْحَدِيثِ، يَبْدُو وَيَتَشَبَّهُ وَيَتَشَخَّصُ بِصُورٍ مِنَ النَّاسِ، مِثْلَ دُحْيَةِ الْكَلْبِيِّ. فَإِذَا كَانَ الْمَلَكُ ظَهَرَ ظُهُورًا هُوَ أَشَبَّهُ بِشُهُودٍ أَوْ حُضُورٍ سَيْنِيٍّ، فَكَيْفَ بَغْيَرِهِ! وَلَوْلَا أَنَّنِي فِي جَمَى مَا هُوَ مُقَدَّسٌ، لَقُلْتُ إِنَّهُ كَانَ أَقْدَمَ مُمَثِّلٍ مُشَخَّصٍ فِي فَلَمٍ نَبَوِيٍّ.

لَا عَشْرَةَ مُبَشِّرَةً عَلَى وَجْهِ التَّعْيِينِ:

عَلَى أَنَّ الْأَثَرِ الْوَارِدَ بِعَشْرَةِ مُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ، لَا يَعْدُو دَرَجَةَ «الْحَسَنِ»، كَمَا فِي مَصَابِيحِ السُّنَّةِ. مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَمْ يَرِدْ حَدِيثٌ يَتَعَدَّدُهُمْ دَرَجًا وَنَسَقًا. وَلَكِنْ وَرُودُ الثَّنَاءِ عَلَيْهِمْ، أَفْرَادًا، بِلِسَانِ النَّبِيِّ، حَمَلَ جُمَاعِ الْحَدِيثِ عَلَى حَضَرِهِمْ بِالْعَدَدِ الْمَذْكُورِ. وَمَا صَحَّ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ بِكَلِمَةِ «بَشَرٌ»، إِلَّا لِثَلَاثَةٍ فَقَطْ. وَوَرَدَتْ فِي سِيَاقِ الْحَدِيثِ، الَّذِي أَخْرَجَهُ فِي جَامِعِهِ مَوْرِدَ التَّأْهِيلِ لَزَائِرِ التَّرْجِيْبِ بِهِ وَالتَّحَبُّبِ إِلَيْهِ، عِنْدَ دُخُولِهِمْ عَلَيْهِ.

وَأَشْتَهَرَ هَذَا الْحَضَرُ الْعَدَدِيُّ اشْتِهَارَهُ الْأَعْظَمَ، بِكِتَابِ مُجِبِّ الدِّينِ الطُّبْرِيِّ، الَّذِي أَسْمَاهُ: الرِّيَاضُ النَّصِيرَةُ فِي مَنَاقِبِ الْعَشْرَةِ.

وَمَهْمَا يَكُنْ، فَادَّعَاءُ التَّمْيِيزِ يُخَالِفُ مُخَالَفَةً بَيِّنَةً حَدِيثًا: «مَنْ ضَمِنَ لِي مَا بَيْنَ لَحْيَيْهِ وَفَحْذَيْهِ، ضَمِنْتُ لَهُ، عَلَى اللَّهِ، الْجَنَّةَ»^(١)، الْمُتَّفِقُ اتِّفَاقًا تَامًا مَعَ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ: «إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ» (الحجرات ٤٩: ١٣). وَحَدِيثِ الطُّبْرَانِيِّ: «لَعَلَّ اللَّهَ أَطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ، فَقَالَ: ااعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ. أَوْ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّحِيحِ، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي السُّنَنِ. وَلَهُ رَوَايَاتٌ بِالْفَاظِ أُخْرَى. انْظُرْ التَّفْصِيلَ فِي كَشْفِ الْخَفَاءِ ج ٢، ص: ٢٥٨.

قال: فَقَدْ وَجَبَتْ لَكُمْ الْجَنَّةُ^(١)؛ وَبَعْضُ الْعَشْرَةِ لَمْ يَشْهَدْ بَدْرًا، كَالْخَلِيفَةِ عُثْمَانَ. وَأَدُلُّ مِنْ هَذَا جَمِيعِهِ عَلَى رَدِّ الْقَوْلِ بِعَشْرَةِ مُبَشِّرَةٍ تَعَيَّنًا، قَوْلُ النَّبِيِّ لِمَنْ كَانَ يَقْطَعُ عَلَى اللَّهِ، اغْتِرَارًا: «وَاللَّهُ مَا أَذْرِي، وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ، مَا يُفْعَلُ بِي»^(٢).

وَأَقْتَضِبُ مِنْ هَذَا الاسْتِطْرَادَ، لِأَنِّي لَسْتُ فِي مَعْرِضِهِ. وَإِنَّمَا مَهَّدْتُ بِهِ لِأُبْدِيَ وَأَوْضِحَ: أَنَّ فَلَمَّ «الرَّسَالَةَ» تَقَيَّدَ حَتْمًا بِمَا لَا يَلْزُمُهُ التَّقَيُّدُ بِهِ. إِذْ لَا تَفَاوُتُ فِي الْإِسْلَامِ لِأَحَدٍ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا لِقَبِيلٍ عَلَى قَبِيلٍ، وَلَا لِعَصْرِ عَلَى عَصْرٍ. فَإِذَا أَبَاحُوا لِجَيْلٍ مَا، تَنَجَّرُ الْإِبَاحَةُ حَتْمًا عَلَى كُلِّ جَيْلٍ، بِالْإِسْتِصْحَابِ عَلَى وَجْهِهِ: الْمُطَرِّدُ وَالْمَقْلُوبُ.

نَعَمْ، كُنْتُ أَسْتَطِيعُ أَنْ أَفْهَمَ قَرَارَ الْمُؤْتَمَرِ الْإِسْلَامِيِّ، لَوْ اسْتَنْتَى الْحَقِيقَةُ النَّبَوِيَّةَ وَحَدَّهَا، وَرَعَا لَا فِقْهًا، وَأَبَاحَ مَا عَدَّهَا، عَمَلًا بِقَاعِدَةِ: الْبَرَاءَةِ الْأَصْلِيَّةِ. أَمَّا الْمَنْعُ الْإِعْتِبَاطِيُّ، فَهَذَا مَا لَا أَسْتَطِيعُ فَهْمَهُ، كَمَا لَا أَسْتَطِيعُ إِقْرَارَهُ، لِمُجَافَاتِهِ لِلْمَنْطِقِ الْفِقْهِيِّ.

وَلَوْ فَعَلَ الْمُؤْتَمِرُونَ هَذَا، لَعَذَرْتُهُمْ وَنَاقَشْتُهُمْ. وَلَكِنْ مَا لَا يُمَكِّنُ التَّسْلِيمَ بِهِ، هُوَ التَّحَكُّمُ وَالتَّعَسُّفُ؛ حِينَ يُقَرُّونَ التَّصْوِيرَ الظَّلْمِيَّ، وَحِينَ يُسَاوُونَ بَيْنَ الْأَجْيَالِ، فَلَمَّاذَا يَقْطَعُونَ التَّسْلُسَ عِنْدَ الْجَيْلِ الْأَفْضَلِ وَالْأَسْمَى؟

أَفَبَعْدَ هَذَا التَّحَكُّمِ تَعَسَّفُ هُوَ أَبْشَعُ؟! إِلَّا إِذَا كَانَ جَزَاءُ الْقَدَاسَةِ، عِنْدَهُمْ، هُوَ حَاجِبُهَا وَسَتْرُهَا. وَإِلَّا إِذَا كَانَ تَكْرِيمُ الْبُطُولَةِ، لَدَيْهِمْ، هُوَ طَمَسُهَا وَإِغْفَالُهَا.

وَبَعْدَ هَذَا، أَسْأَلُهُمْ: أَيُّهُمَا الْأَنْقَدُ إِلَى الْقُلُوبِ؟ الْوَعْظُ الْكَلَامِيُّ أَمْ الْمَصْحُوبُ بِالشَّاهِدَةِ وَالرُّؤْيَةِ؟ لَا أَظُنُّ جَوَابَهُمْ سَيَكُونُ غَيْبًا. وَعَلَيْهِ فِإِبَاحَةُ الْعَهْدِ النَّبَوِيِّ تَقْتَضِيهِ الْمَصْلَحَةُ، تَعْمِيقًا لِلْإِيمَانِ.

أَجَلْ، مَنْطِقُ الْمُؤْتَمَرِ الْمُخَالَفِ، أَتَمَنَّى أَنْ أَفْهَمَهُ. وَرَأْيِي رَجَوْتُ أَنْ تُشْرَعَ

(١) راجع السيرة الحلبية ج ١، ص: ٢٠٣.

(٢) انظر التجريد للجوامع الصحيح ج ١، ص: ١١٤.

أمام عَقْلِي مَغَالِقُهُ، لِأَفْقًا فِي عَيْنِ أَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِيِّ حِصْرِمَةً، وَلَا أُرَدُّ مَعَهُ:

هَذَا كَلَامٌ لَهُ خَبِيئٌ مَعْنَاهُ: لَيْسَتْ لَنَا عُقُولٌ

أَوْ أَنَّ أُخْتَيْمَ هَذَا الْفَضْلُ بِمَا افْتَتَحَتْهُ مِنْ آيَةٍ كَرِيمَةٍ:

«قُلْ: هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا، الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا» (الكهف ١٨: ١٠٣ و ١٠٤).

مُلْحَقٌ

يَشْتَمِلُ عَلَى جَانِبٍ مِنْ تَقْرِيرِ اللّٰجِنَةِ الْوَاضِعَةِ لِـ: مَجَلَّةِ الْأَحْكَامِ الْعَدَلِيَّةِ، الْمَرْفُوعِ إِلَى الصُّلْهِ الْأَعْظَمِ، عَلِيٍّ بِأَمْرٍ سَنَةِ ١٢٨٦، الْمُشَارِ إِلَيْهِ ص: ٩٩ وَ ١٠٠.

لَا يَخْفَى أَنَّ عِلْمَ الْفِقْهِ بَحْرٌ لَا سَاحِلَ لَهُ . وَاسْتِنْبَاطُ دُرَرِ الْمَسَائِلِ اللَّازِمَةِ مِنْهُ ، لِحَلِّ الْمَشْكِلَاتِ ، يَتَوَقَّفُ عَلَى مَهَارَةِ عِلْمِيَّةٍ وَمَلَكََةِ كُلِّيَّةٍ ، لِأَنَّهُ قَامَ فِيهِ مُجْتَهِدُونَ كَثِيرُونَ مُتَفَاوِتُونَ فِي الطَّبَقَةِ .

وَوَقَعَ فِيهِ اخْتِلَافَاتٌ كَثِيرَةٌ ، وَمَعَ ذَلِكَ ، فَلَمْ يَحْصُلْ فِيهِ تَنْقِيحٌ ، بَلْ لَمْ تَزَلْ مَسَائِلُهُ أَشْتَاتًا مُتَشَعِّبَةً . فَتَمَيِّزُ الْقَوْلِ الصَّحِيحِ بَيْنَ تِلْكَ الْمَسَائِلِ وَالْأَقْوَالِ الْمُخْتَلِفَةِ ، وَتَطْيِيقُ الْحَوَادِثِ عَلَيْهَا ، عَسِيرٌ جِدًّا . وَمَا عِدا ذَلِكَ ، فَإِنَّهُ يَتَبَدَّلُ الْأَعْصَارُ تَتَبَدَّلُ الْمَسَائِلُ ، الَّتِي يُلْزَمُ بِنَاقِظِهَا عَلَى الْعَادَةِ وَالْعُرْفِ . مَثَلًا : كَانَ عِنْدَ الْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ الْفُقَهَاءِ ، إِذَا أَرَادَ أَحَدٌ شِرَاءَ دَارٍ ، اكْتَفَى بِرُؤْيَةِ بَعْضِ عُرْفِهَا . وَعِنْدَ الْمُتَأَخِّرِينَ ، لَا بُدَّ مِنْ رُؤْيَةِ كُلِّ عُرْفَةٍ مِنْهَا عَلَى جِلْدَةٍ .

وَلَيْسَ هَذَا الْاِخْتِلَافُ مُسْتَبْدًا إِلَى دَلِيلٍ . بَلْ هُوَ نَاشِئٌ عَنْ اخْتِلَافِ الْعُرْفِ وَالْعَادَةِ فِي أَمْرِ الْإِنْشَاءِ وَالْبِنَاءِ . وَذَلِكَ أَنَّ الْعَادَةَ ، قَدِيمًا ، فِي إِنْشَاءِ الدُّورِ وَبِنَائِهَا ، أَنَّ تَكُونَ جَمِيعُ عُرْفِهَا مُتَسَاوِيَةً ، عَلَى طَرَازٍ وَاحِدٍ . فَكَانَتْ رُؤْيَةُ بَعْضِ الْعُرْفِ ، عَلَى هَذَا ، تُغْنِي عَنْ رُؤْيَةِ سَائِرِهَا . وَأَمَّا فِي هَذَا الْعَصْرِ ، فَلِأَنَّ الْعَادَةَ جَرَتْ بِأَنْ تَكُونَ الدَّارُ الْوَاحِدَةُ مُخْتَلِفَةً فِي الشَّكْلِ وَالْقَدْرِ ، لَزِمَ ، عِنْدَ الْيَسَّعِ ، رُؤْيَةُ كُلِّ مِنْهَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ . وَفِي الْحَقِيقَةِ ، فَالْإِزْمُ ، فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ وَأَمْثَالِهَا ، حُصُولُ عِلْمٍ كَافٍ بِالْمَبِيعِ ، عِنْدَ الْمُشْتَرِي . وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَكُنِ الْاِخْتِلَافُ ، الْوَاقِعُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ ، تَغْيِيرًا لِلْقَاعِدَةِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَإِنَّمَا تَغْيِيرُ الْحُكْمِ بِتَغْيِيرِ أَحْوَالِ الزَّمَانِ فَقَطْ .

وَتَفْرِيقُ الْاِخْتِلَافِ الزَّمَانِيِّ وَالْاِخْتِلَافِ الْبُرْهَانِيِّ ، الْوَاقِعَيْنِ هُنَا ، وَتَمَيِّزُهُمَا

مُحَوَّج إلى زيادة التَّدْقِيقِ وإِمْعَانِ النَّظَرِ. فَلَا جَرَمَ أَنَّ الاحاطةَ بِالمَسَائِلِ الفِقهِيَّةِ وَيُلَوِّغُ النِّهَايَةَ فِي مَعْرِفَتِهَا أَمْرٌ صَعْبٌ جِدًّا. وَلِذَا، انْتَدَبَت طَائِفَةٌ مِنْ فُقَهَاءِ العَصْرِ وَفُضَّلَائِهِ لِتَأْلِيفِ كُتُبٍ مُطَوَّلَةٍ، مِثْلَ كِتَابِ الفَتَاوَى وَالتَّائَارِخَائِيَّةِ وَالعَالَمَكِيرِيَّةِ المَشْهُورَةِ الْآنَ بِالْفَتَاوَى الهِنْدِيَّةِ. وَمَعَ ذَلِكَ، فَلَمْ يَقْدِرُوا عَلَى حَضَرِ جَمِيعِ الفُرُوعِ الفِقهِيَّةِ وَالاختِلَافَاتِ المَذْهَبِيَّةِ.

وَفِي الْوَاقِعِ أَنَّ كُتُبَ الفَتَاوَى هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ مُؤَلَّفَاتٍ حَاوِيَةٍ لِصُورِ مَا حَصَلَ تَطْبِيقُهُ مِنَ الْحَوَادِثِ، عَلَى الْقَوَاعِدِ الفِقهِيَّةِ، وَأَقْتَتَ بِهِ الْفَتَاوَى فِيمَا مَرَّ مِنَ الزَّمَانِ. وَلَا شَكَّ فِي أَنَّ الاحاطةَ بِجَمِيعِ الفَتَاوَى، الَّتِي أَفْتَى بِهَا عُلَمَاءُ السَّادَةِ الْحَنَفِيَّةِ فِي الْعُصُورِ الْمَاضِيَةِ، عَسِيرٌ لِلْغَايَةِ. وَلِهَذَا، جَمَعَ ابْنُ نُجَيْمٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ - كَثِيرًا مِنَ الْقَوَاعِدِ الفِقهِيَّةِ وَالمَسَائِلِ الْكُلِّيَّةِ، الْمُنْدَرِجِ تَحْتَهَا فُرُوعُ الفِقهِ، فَفَتَحَ بِذَلِكَ بَابًا يَسْهُلُ التَّوَصُّلُ مِنْهُ إِلَى الاحاطةِ بِالمَسَائِلِ. وَلَكِنْ لَمْ يَسْمَحِ الزَّمَانُ، بَعْدَهُ، بِعَالِمٍ فَقِيهٍ يَحْذُو حَذْوَهُ، حَتَّى يَجْعَلَ أَثَرَهُ طَرِيقًا وَاسِعًا. وَأَمَّا الْآنَ، فَقَدْ نَدَرَ وَجُودُ الْمُتَبَحِّرِينَ فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، فِي جَمِيعِ الْجِهَاتِ.

بِنَاءً عَلَى ذَلِكَ، لَمْ يَزَلِ الْأَمَلُ مُعَلَّقًا بِتَأْلِيفِ كِتَابٍ فِي الْمُعَامَلَاتِ الفِقهِيَّةِ. يَكُونُ مَضْبُوطًا، سَهْلَ الْمَأْخُذِ، عَارِيًا مِنَ الْاِخْتِلَافِ، حَاوِيًا لِلْأَقْوَالِ الْمُخْتَارَةِ. فَتَحْصُلُ مِنْهُ فَائِدَةٌ عَظِيمَةٌ عَامَّةٌ، لِكُلِّ مَنْ نَوَّابِ الشَّرْعِ وَمِنْ أَعْضَاءِ الْمَحَاكِمِ النِّظَامِيَّةِ وَالمَأْمُورِينَ بِالْإِدَارَةِ. فَتَتَكَوَّنُ عِنْدَهُمْ مَلَكَةٌ، بِحَسَبِ الْوُسْعِ، تُمَكِّنُهُمْ مِنَ التَّوْفِيقِ مَا بَيْنَ الدَّعَاوَى وَالشَّرْعِ. فَيُصْبِحُ هَذَا الْكِتَابُ مُعْتَبَرًا مَرْعِيًّا لِالْأَجْرَاءِ فِي الْمَحَاكِمِ، مُغْنِيًا عَنْ وَضْعِ قَانُونٍ لِدَعَاوَى الْحُقُوقِ الَّتِي تُرَى فِي الْمَحَاكِمِ النِّظَامِيَّةِ.

وَمِنْ أَجْلِ الْحُصُولِ عَلَى هَذَا الْمَأْمُولِ، عُقِدَتِ، سَابِقًا، جَمْعِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ فِي إِدَارَةِ مَجْلِسِ التَّنْظِيمَاتِ، وَحُرِّرَ، حِينَئِذٍ، كَثِيرٌ مِنَ الْمَسَائِلِ. وَلَكِنْ لَمْ تَبْرُزْ إِلَى حَيْزِ الْفِعْلِ، حَتَّى شَاءَ اللَّهُ بُرُوزَهَا فِي هَذَا الْعَصْرِ الْهَمَائُونِيِّ. فَقَدْ عُهِدَ إِلَيْنَا، مَعَ عَجْزِنَا، لِإِتْمَامِ الْمَشْرُوعِ الْجَلِيلِ، لِتَكُونُ بِهِ الْكِفَايَةُ فِي تَطْبِيقِ الْمُعَامَلَاتِ الْجَارِيَةِ عَلَى الْقَوَاعِدِ الفِقهِيَّةِ، عَلَى حَسَبِ احْتِيَاجَاتِ الْعَصْرِ.

وَبِمُوجِبِ الْإِرَادَةِ الْعَلِيَّةِ، اجْتَمَعْنَا فِي دَائِرَةِ دِيْوَانِ الْأَحْكَامِ، وَبَادَرْنَا إِلَى تَرْتِيبِ

مَجْلَّةٌ مُؤَلَّفَةٌ مِنَ الْمَسَائِلِ وَالْأُمُورِ الْكَثِيرَةِ الْوُقُوعِ، اللَّازِمَةِ جِدًّا، مِنْ قِسْمِ الْمُعَامَلَاتِ الْفَقْهِيَّةِ، مَجْمُوعَةٌ مِنْ أَقْوَالِ السَّادَةِ الْحَنْفِيَّةِ، الْمَوْثُوقِ بِهَا. وَقُسِّمَتْ إِلَى كُتُبٍ مُتَعَدِّدَةٍ، وَسُمِّيَتْ بِـ «الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ». وَتَعَدَّ خِتَامُ الْمُقَدِّمَةِ وَالْكِتَابِ الْأَوَّلِ مِنْهَا، أُعْطِيَتْ نُسخَةٌ لِمَقَامِ مَشِيخَةِ الْإِسْلَامِ الْجَلِيلَةِ، وَنُسَخَ أُخْرَى لِمَنْ لَهُ مَهَارَةٌ وَمَعْرِفَةٌ كَافِيَةٌ فِي عِلْمِ الْفِقْهِ. ثُمَّ بَعْدَ إِجْرَاءِ مَا لَزِمَ مِنَ التَّهْدِيبِ وَالتَّعْدِيلِ فِيهَا، بَنَاءً عَلَى بَعْضِ مُلَاحَظَاتِ مَنْهُمْ، حُرِّزَتْ مِنْهَا نُسخَةٌ، وَعُرِضَتْ عَلَى حَضَرَتِكُمْ.

ثُمَّ إِنَّ الْأَخْذَ وَالْعِطَاءَ، الْجَارِي فِي زَمَانِنَا، أَكْثَرُهُ مَرْبُوطٌ بِالشُّرُوطِ. وَفِي مَذْهَبِ السَّادَةِ الْحَنْفِيَّةِ، أَنَّ الشُّرُوطَ الْوَاقِعَةَ فِي الْعَقْدِ، أَكْثَرُهَا مُفْسِدٌ لِلْبَيْعِ. وَمَنْ ثُمَّ، كَانَ أَهَمُّ الْمَبَاحِثِ، فِي كِتَابِ الْبَيْعِ، فَضْلُ الْبَيْعِ بِالشُّرُوطِ. وَهَذَا الْأَمْرُ أَوْجِبَ مَبَاحِثَاتٍ وَمُنَاطَرَاتٍ كَثِيرَةٍ فِي اللَّجْنَةِ. وَنَرَى مُنَاسِبًا إِيْرَادُ خُلَاصَةِ الْمَبَاحِثَاتِ الْجَارِيَةِ فِي ذَلِكَ عَلَى الْوَجْهِ الْآتِي، فَتَقُولُ:

إِنَّ أَقْوَالَ أَكْثَرِ الْمُجْتَهِدِينَ، فِي «الْبَيْعِ بِالشُّرُوطِ» يُخَالِفُ بَعْضُهَا بَعْضًا. ففِي مَذْهَبِ الْمَالِكِيَّةِ، إِذَا كَانَتِ الْمُدَّةُ جُزْئِيَّةً، وَفِي مَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ، عَلَى الْإِطْلَاقِ، يَكُونُ لِلْبَائِعِ وَحْدَهُ أَنْ يَشْرُطَ لِنَفْسِهِ مَنَفْعَةً مَخْصُوصَةً فِي الْبَيْعِ. لَكِنْ تَخْصِصُ الْبَائِعِ بِهَذَا الْأَمْرِ، دُونَ الْمُشْتَرِي، يُرَى مُخَالِفًا لِلرَّأْيِ وَالْقِيَاسِ. أَمَّا ابْنُ أَبِي لَيْلَى وَابْنُ شَبْرَمَةَ، مِمَّنْ عَاصَرُوا الْإِمَامَ أَبَا حَنِيفَةَ، وَانْقَرَضَ أَتْبَاعُهُمْ، فَكُلُُّ مِنْهُمَا رَأَى فِي هَذَا الشَّانِ رَأْيًا يُخَالِفُ رَأْيَ الْآخَرِ. فَابْنُ أَبِي لَيْلَى يَرَى أَنَّ الْبَيْعَ، إِذَا دَخَلَهُ شَرْطٌ، أَيْ شَرْطٌ كَانَ، فَقَدْ فَسَدَ الْبَيْعُ وَالشُّرُطُ كِلَاهُمَا. وَعِنْدَ ابْنِ شَبْرَمَةَ، الشُّرُطُ وَالْبَيْعُ جَائِزَانِ عَلَى الْإِطْلَاقِ.

وَمِنَ الْأُمُورِ الْمُسَلَّمَةِ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ، أَنَّ رِعَايَةَ الشُّرُوطِ، إِنَّمَا تَكُونُ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ. فَمَسْأَلَةُ رِعَايَةِ الشُّرُوطِ قَاعِدَةٌ تَقْبَلُ التَّخْصِصَ وَالْإِسْتِثْنَاءَ. وَلِذَا، اتُّخِذَ طَرِيقُ مُتَوَسِّطٍ، عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ. وَذَلِكَ أَنَّ الشُّرُوطَ يَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: شَرْطٌ جَائِزٌ، وَشَرْطٌ مُفْسِدٌ، وَشَرْطٌ لَغْوٌ.

وَيَبَيِّنُهُ أَنَّ الشُّرُوطَ، الَّذِي لَا يَكُونُ مِنْ مُقْتَضِيَّاتِ عَقْدِ الْبَيْعِ، وَلَا يُؤَيِّدُهُ، وَفِيهِ نَفْعٌ لِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ، مُفْسِدٌ، وَالْبَيْعُ الْمُعْلَقُ بِهِ فَاسِدٌ. وَالشُّرُطُ الَّذِي لَا نَفْعَ فِيهِ

لِأَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ، لَفَوْ، وَالْبَيْعُ الْمَعْلُوقُ بِهِ صَاحِيحٌ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ التَّمْلُكُ وَالتَّمْلِيكُ. وَلَكِنْ بِمَا أَنَّ الْعُرْفَ وَالْعَادَةَ مُحَكِّمَانِ، جُوزَ الْبَيْعُ مَعَ الشَّرْطِ عَلَى الْإِطْلَاقِ، كَمَذْهَبِ ابْنِ شَبْرَمَةَ، الْخَارِجِ عَنْ مَذْهَبِ الْحَنْفِيَّةِ.

عَقْدُ الْاسْتِصْنَاعِ: يَصِحُّ، عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، لِلْمُسْتَصْنِعِ الرَّجُوعُ عَنْهُ. وَعِنْدَ أَبِي يُونُسَ، إِذَا وَجِدَ الْمَصْنُوعَ مُوَافِقاً لِلصِّفَاتِ الَّتِي بَيَّنَّتْ، وَقَتَ الْعَقْدِ، فَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ. وَالْحَالُ، أَنَّهُ فِي هَذَا الزَّمَانِ، قَدْ اتَّخَذَتْ مَعَامِلُ كَثِيرَةٌ، تُصْنَعُ فِيهَا، بِالْمُقَاوَلَةِ، مُخْتَلَفُ الْأَشْيَاءِ، صَارَ الْاسْتِصْنَاعُ مِنَ الْأُمُورِ الْعَظِيمَةِ النَّفْعِ. فَتَخْيِيرُ الْمُسْتَصْنِعِ فِي إِمْضَاءِ الْعَقْدِ أَوْ فُسْخِهِ، يَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ الْإِخْلَالُ بِمَصَالِحِ جَسِيمَةٍ. وَبِمَا أَنَّ الْاسْتِصْنَاعَ مُسْتَنَدٌ إِلَى التَّعَارُفِ وَمَقْيَسٌ عَلَى السَّلَامِ الْمَشْرُوعِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ، بِنَاءً عَلَى عُرْفِ النَّاسِ، لَزِمَ اخْتِيَارُ قَوْلِ أَبِي يُونُسَ مُرَاعَاةً لِلْمَصْلَحَةِ.

فَإِذَا أَمَرَ الْإِمَامُ الْحَاكِمُ بِتَخْصِيصِ الْعَمَلِ بِقَوْلٍ مِنَ الْمَسَائِلِ الْمُجْتَهَدِ فِيهَا، تَعَيَّنَ الْعَمَلُ بِقَوْلِهِ؛ وَالْأَمْرُ لِوَلِيِّ الْأَمْرِ.

اللجنة

أحمد جودت، السيد خليل سيف الدين، السيد أحمد خلوصي، السيد أحمد حلمي، محمد أمين الجندي، علاء الدين بن عابدين.

في هذا الكتاب

رَحْزَحَةُ بَابِ مُوَصَّد

٩

خَاطِرَةٌ لِمُدْخَل

١١

رَأْيِي فِي الْمَنْهَجِ الْاِقْتِصَادِي

٢٧

لَيْسَ لِأَهْلِ النَّقْطِ مُقَدَّرَاتُهُ!

٤٥

أَهْذَرُ مَعَ إِمْكَانِ الْاِسْتِصْلَاحِ؟

٥٣

خِدَاعُ الْأَلْفَاظِ

وَالْأَوْهَامُ فِي الْأَحْكَامِ

٦٣

أَبَاغِيَانَهَا أَمْ بَغَايَاتِهَا

هِيَ الْحُدُودُ الْجَزَائِيَّةُ؟

٦٩

أَهْلَالٌ هُوَ أَمْ طَلْسَمٌ

البَابُ الْمَرْصُودُ؟

٨٥

مَجْمَعُ البَحْوثِ الفَقْهِيَّةِ...
إلى متى يَظَلُّ حائِرَ الدُّرْبِ؟

٩٥

حَذَارِ مِنَ القَفْزِ فِي الفِرَاقِ!

١٠٣

أَطْوَطِمْيُونُ أَنْتُمْ أَمْ فُقَهَاءُ؟!

١١١

«قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً؟»

١٢١

مُلْحَق

١٣١

يَصْدُرُ قَرِيبًا عَنْ دَارِ الْجَدِيدِ

سَهْ مَوْلَفَاتِ الشَّيْخِ عَبْدِ اللَّهِ الْمَدَائِي

مُقَدِّمَةٌ لِدَرْسِ لُغَةِ الْعَرَبِ

سُمُومُ الْمَعْنَى فِي سُمُومِ الذَّاتِ

أَوْ
أَشْعَةُ مِنْ حَيَاةِ الْحُسَيْنِ

تَارِيخُ الْحُسَيْنِ

مِنْ أَيَّامِ النَّبُوَّةِ

دُسْتُورُ الْعَرَبِ الْقَوِي